

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

خوض غمار المشهد الجغرافي -
الاقتصادي المتغير



أكتوبر
٢٠٢٤

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

خوض غمار المشهد الجغرافي -
الاقتصادي المتغير



أكتوبر
٢٠٢٤

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية، صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data
IMF Library

Names: International Monetary Fund, publisher.

Title: Regional economic outlook. Middle East and Central Asia : navigating the evolving geoeconomic landscape.

Other titles: Middle East and Central Asia : navigating the evolving geoeconomic landscape. | Middle East and Central Asia. | Navigating the evolving geoeconomic landscape. | Regional economic outlook: Middle East and Central Asia.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 2024. | Oct. 2024. | Includes bibliographical references.

Identifiers: ISBN:

9798400287350 (English, paper)

9798400292460 (Arabic, ePub)

9798400292439 (Arabic, Web PDF)

Subjects: LCSH: Economic forecasting–Middle East. | Economic forecasting –Asia, Central. | Economic development–Middle East. | Economic development–Asia, Central. | Middle East–Economic conditions. | Asia, Central–Economic conditions.

Classification: LCC HC415.15.A1 R44 2024

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ينشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف، لاستعراض التطورات في المنطقة. ويورد التقرير تقديرات وتوقعات، كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات، وكلها من إعداد خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.



ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس أو البريد، إلى العنوان التالي:

Publication orders may be placed online or through the mail:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: +١ ٢٠٢-٦٢٣-٧٤٣٠

فاكس: +١ ٢٠٢-٦٢٣-٧٢٠١

بريد إلكتروني: publications@IMF.org

إنترنت: www.IMFbookstore.org

elibrary.IMF.org

المحتويات

هـ	شكر وتقدير.....
و	تصنيف مجموعات البلدان.....
ح	الافتراضات والأعراف المتبعة.....
ح	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: المجموعات الإقليمية.....
ط	ملخص واف.....
١	١- التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: خوض غمار المشهد الجغرافي-الاقتصادي المتغير.....
١	١-١ خلفية عالمية: تسرب أجواء عدم اليقين مع تحول السياسات.....
٢	١-٢ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: نمو أقوى لكن مواطن الضعف ممتدة الأثر.....
٩	١-٣ منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: نمو قوي ولكن عدم اليقين يخيم على الآفاق.....
١٣	١-٤ كفة المخاطر مائلة نحو التطورات السلبية.....
١٤	١-٥ ترتيب أولويات السياسات ضروري في ظل التيارات المعاكسة المتحولة.....
٢٠	المراجع.....
٢١	٢- تحويل الاتجاه العام: تعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط.....
٢١	٢-١ تدهور آفاق النمو.....
٢٢	٢-٢ أهم العوامل المساهمة في النمو تختلف عن بقية العالم.....
٢٤	٢-٣ تضاؤل مساهمات التوظيف في النمو.....
٢٧	٢-٤ ضعف التعميق الرأسمالي.....
٢٩	٢-٥ ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.....
٣١	٢-٦ الصدمات المعاكسة تضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.....
٣٢	٢-٧ تعزيز تحقيق نمو أكثر قوة واستدامة.....
٣٣	المراجع.....
٣٦	٣- تقوية النمو من خلال التطور المالي.....
٣٦	٣-١ لا يزال التطور المالي غير مكتمل.....
٣٩	٣-٢ العوامل الهيكلية الرئيسية تؤثر سلباً على التطور المالي.....
٤١	٣-٣ يمكن للإصلاحات أن تحفز التطور المالي والنمو.....
٤٣	٣-٤ السياسات التي تستهدف تعزيز استدامة التطور المالي والنمو.....
٤٦	المراجع.....

الأطر

١٨	١-١ مجلس التعاون الخليجي: التنوع الاقتصادي.....
٤٥	١-٢: سد الفجوة: كيف يخفف التطور المالي من حدة عدم المساواة.....

الأشكال البيانية

٢	١-١: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....
٣	١-٢: البلدان المصدرة للنفط: تضخم أسعار المستهلكين.....
٣	١-٣: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساهمات النفطية وغير النفطية في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....

- ٤-١: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: رصيد الحساب الجاري ورصيد المالية العامة.....٤
- ٥-١: حجم وتكلفة الشحن في البحر الأحمر، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.....٥
- ٦-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساهمات في التغيرات في إجمالي الدين العام.....٦
- ٧-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أجل استحقاق إصدارات سندات اليوروبوند.....٦
- ٨-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تكلفة إصدارات سندات اليوروبوند.....٦
- ٩-١: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تأثير الأحداث المناخية المتطرفة.....٧
- ١٠-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين والتغير في سعر الفائدة الأساسي.....٧
- ١١-١: البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....٨
- ١٢-١: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التغير في الرصيد الأولي، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.....٨
- ١٣-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي احتياجات التمويل العامة.....٩
- ١٤-١: البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إجمالي احتياجات ومصادر التمويل العام.....٩
- ١٥-١: القوقاز وآسيا الوسطى: تضخم أسعار المستهلكين.....١٠
- ١٦-١: القوقاز وآسيا الوسطى: النمو في الصادرات والواردات، الربع ١: ٢٠٢٣-٢٠٢٤.....١٠
- ١٧-١: البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....١١
- ١٨-١: البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى: المساهمات القطاعية في نمو إجمالي القيمة المضافة الحقيقي.....١٢
- ١٩-١: القوقاز وآسيا الوسطى: تأثير الأحداث المناخية المتطرفة.....١٣
- ٢٠-١: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: احتياجات التمويل الحالية من أجل السياسة المناخية.....١٦
- ٢-١: توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وأخطاء التنبؤ، وتقارب الدخل.....٢٢
- ٢-٢: المساهمات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٩٥-٢٠٢٣.....٢٣
- ٢-٣: نصيب الفرد من الوظائف: مساهمات في النمو، ٢٠٠١-٢٠٢٢.....٢٥
- ٢-٤: سوق العمل: مؤشرات ديمغرافية مختارة.....٢٦
- ٢-٥: نسب السكان في سن العمل: النمو الفعلي والمتوقع، ٢٠٢٠-٢٠٣٤.....٢٧
- ٢-٦: المساهمات في التعميق الرأسمالي، ١٩٩٥-٢٠٢٣.....٢٨
- ٢-٧: نسبة رأس المال إلى العمالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٣.....٢٨
- ٢-٨: العناصر الدافعة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠٠٠-٢٠٢٣.....٣٠
- ٢-٩: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: نسبة التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج موضحة حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٢٣.....٣١
- ٢-١٠: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: آثار صدمات الصراعات والصدمات المناخية.....٣٢
- ٢-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: الإصلاحات المالية والتطور المالي.....٣٧
- ٢-٢: هيكل القطاع المصرفي والتطور المالي.....٣٨
- ٢-٣: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: المدخرات الخاصة، والديون الإسلامية، وأسواق الأسهم.....٤١
- ٢-٤: تأثير سيادة القانون والاستقرار النقدي على التطور المالي.....٤٢
- ٢-٥: تأثير حزمة إصلاحات القطاع المالي.....٤٢
- ٢-٦: تأثير إصلاحات محددة في القطاع المالي على مدى خمس سنوات.....٤٣

الجدول

- الجدول ٣-١: العوامل الرئيسية التي يركز عليها التطور المالي.....٤٠
- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٥.....٤٨

شكر وتقدير

تعد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي (MCD) كل ربيع وخريف تقريرها عن آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات في هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير تحت الإشراف العام للسيد جهاد أزغور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من تالين كورنشليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ولوني كريستيانسين (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وجون بلودورن وسيزار سيرا (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وكان المساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم فارس عبد الرحمان، وويل أبل، ونور الدين لعبيدي، ورازان الحميدي، وأبوستولوس أبوستولو، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وستيفن دانغ، وحسن دودو، ويوان مونيك غاو رولينسون، وسيد وحيد حساني، وكولومب ليدريت، وتروي ماثيسون، وبوريسلاف ميرشيفا، وهيليا مرابط، وسالم نيشي، ونورا نوتبوم، وتوماس بيونتيك، وبلال تابتي، وسوبي سوفيتا فيلكومار، وكيريوي جانغ.

وأعدت فيجدان بورانوف الملحق الإحصائي وتولت إدارة قاعدة البيانات. وقدم المساعدة البحثية كل من فارس عبد الرحمان، وستيفن دانغ، وسوبي سوفيتا فيلكومار، وكيريوي جانغ.

وقامت برونوين براون بتحرير التقرير. وقادت شيريل توكسوز فريق التحرير في إدارة التواصل وتولت إدارة إنتاج التقرير. وقدمت أديتورو أولاتيدوي وجوانا زافاروني الدعم اللازم لإنتاج التقرير. وتولى كل من رازان الحميدي، وبوتير بالتاباييف، ومنى الشاذلي، وكولومب لادريه، وسالم محمد نيشي، وبلال تابتي تدقيق النص المترجم والتعاون في تدقيق المحتوى مع هبة يسري خليل ونهى الشلقاني (اللغة العربية)، وبنجامين كوربل، ومونيكا نيبوتي-سيت وماريو ديليبين (اللغة الفرنسية)، وميكائيل سورين وألكزاندر أكتشورين وإنا دافيدوفا ودينيز شنيتشنيكوف وسفيتلانا أندريونينا (اللغة الروسية)، وقدم الدعم في تنسيق المطبوعة كيريل فومب (مركز تنسيق أعمال الترجمة) - وجميعهم من قسم الخدمات اللغوية في إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

تصنيف مجموعات البلدان

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: المجموعات الإقليمية

المجموعات الإقليمية الأخرى		الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		
شمال إفريقيا	العالم العربي	أخرى	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)
الجزائر	الجزائر	أفغانستان	الجزائر	أرمينيا
جيبوتي	البحرين	باكستان	البحرين	أذربيجان
مصر	جيبوتي		جيبوتي	جورجيا
ليبيا	مصر		مصر	كازاخستان
موريتانيا	العراق		إيران	جمهورية قيرغيزستان
المغرب	الأردن		العراق	طاجيكستان
السودان	الكويت		الأردن	تركمانستان
تونس	لبنان		الكويت	أوزبكستان
	ليبيا		لبنان	
	موريتانيا		ليبيا	
	المغرب		موريتانيا	
	عُمان		المغرب	
	قطر		عُمان	
	المملكة العربية السعودية		قطر	
	الصومال		المملكة العربية السعودية	
	السودان		الصومال	
	الجمهورية العربية السورية		السودان	
	تونس		الجمهورية العربية السورية	
	الإمارات العربية المتحدة		تونس	
	الضفة الغربية و غزة		الإمارات العربية المتحدة	
	اليمن		الضفة الغربية و غزة	
			اليمن	

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: المجموعات التحليلية^١

الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCS)		البلدان المستوردة للنفط (OI)		البلدان المصدرة للنفط (OE)	
الدول المتأثرة بالصراعات (CAS)	كل الدول المتأثرة بالصراعات	البلدان منخفضة الدخل (LICs)	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EM&MIs)	مجلس التعاون الخليجي (GCC)	أخرى
أفغانستان	أفغانستان	أفغانستان	مصر	الجزائر	البحرين
العراق	العراق	جيبوتي	الأردن	إيران	الكويت
لبنان	لبنان	موريتانيا	لبنان	العراق	عمان
الصومال	ليبيا	الصومال	المغرب	ليبيا	قطر
السودان	الصومال	السودان	باكستان		المملكة العربية السعودية
الجمهورية العربية السورية	السودان	الجمهورية العربية السورية	تونس		الإمارات العربية المتحدة
الضفة الغربية وغزة	الجمهورية العربية السورية	اليمن	الضفة الغربية وغزة		
اليمن	الضفة الغربية وغزة				
	اليمن				

القوقاز وآسيا الوسطى: المجموعات التحليلية

البلدان المستوردة للنفط (OI)	البلدان المصدرة للنفط (OE)
البلدان منخفضة الدخل (LICs)	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EM&MIs)
جمهورية قيرغيزستان	أرمينيا
طاجيكستان	جورجيا
أوزبكستان	تركمانستان

^١ منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين غير متداخلتين، بناء على عائدات التصدير (١) البلدان المصدرة للنفط (OE) و(٢) البلدان المستوردة للنفط (OI). البلدان المستوردة للنفط تتألف من (١) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، (EM&MI) و(٢) البلدان النامية منخفضة الدخل (LIC) على أساس مستوى الدخل. وقد تُستخدم المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية لعرض تقسيمات أكثر تفصيلاً لأغراض تحليل البيانات واستمراريتها.

الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمد العديد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فيفترض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن يبلغ متوسط سعر النفط^٢ ٨١,٢٩ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢٤ و٧٢,٨٤ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢٥، وأن يبلغ متوسط سعر الفائدة الاسمي على أذون الخزانة الأمريكية لثلاثة أشهر ٥,٤٪ في ٢٠٢٤ و٣,٩٪ في ٢٠٢٥. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الأشكال البيانية والجداول لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ تمثل توقعات. وما لم يذكر خلاف ذلك، تستند هذه التوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتوافرة حتى أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤.

وتستخدم هذه المطبوعة الأعراف التالية:

- ويؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.
- تشير علامة الشرط الداخلي (-) بين السنوات أو الأشهر (مثل ٢٠٢٣-٢٠٢٤ أو يناير/كانون الثاني-يونيو/حزيران) إلى السنوات أو الأشهر المشمولة، بما فيها سنوات أو أشهر البداية والنهاية؛ وتشير الشرط المائلة (/) أو الفاصلة بين السنوات أو الأشهر (مثل ٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.
- "مليار" تعني ألف مليون، بينما "ترليون" تعني ألف مليار.
- "نقاط الأساس" تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).

ويدخل الغاز ضمن مصطلح "النفط" في عدة حالات، وهو أيضا من الموارد الطبيعية الحيوية في عدة بلدان.

مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: اختصارات أسماء البلدان

الجمهورية العربية السورية	SYR	موريتانيا	MRT	إيران	IRN	أفغانستان	AFG
طاجيكستان	TJK	المغرب	MAR	العراق	IRQ	الجزائر	ALG
تونس	TUN	عمان	OMN	الأردن	JOR	أرمينيا	ARM
تركمانستان	TKM	باكستان	PAK	كازاخستان	KAZ	أذربيجان	AZE
الإمارات العربية المتحدة	UAE	قطر	QAT	الكويت	KWT	البحرين	BHR
أوزبكستان	UZB	المملكة العربية السعودية	SAU	جمهورية قيرغيزستان	KGZ	جيبوتي	DJI
الضفة الغربية وغزة	WBG	الصومال	SOM	لبنان	LBN	مصر	EGY
اليمن	YEM	السودان	SDN	ليبيا	LBY	جورجيا	GEO

^٢ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

ملخص واف

بعد ثمانين عاما من مؤتمر بريتون وودز المفصلي الذي حفز التعاون متعدد الأطراف، يواجه المشهد الاقتصادي العالمي حاليا تحديات متزايدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتزايد التشتت الجغرافي-الاقتصادي. ونشأت أنماط تجارية جديدة نتيجة التغيرات على الساحة الإقليمية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والقوقاز وآسيا الوسطى (CCA). وفي الوقت نفسه، تخوض اقتصادات المنطقتين صدمات متلاحقة. وتؤدي الصراعات، بما في ذلك الصراعات الدائرة في غزة ولبنان والسودان، إلى معاناة بشرية هائلة، وأضرار اقتصادية، ومزيد من عدم اليقين. وتتفاقم حدة التحديات بفعل الكوارث المناخية. ومن المتوقع أن يظل النمو في الأجل القريب مكبوحا في كثير من اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، كما تراجعت تنبؤات النمو في الأجل المتوسط خلال العقدين الماضيين (الفصل الثاني)، وهو ما يرجع جزئيا لاستمرار ضيق الفرص المتاحة للقطاع الخاص للحصول على الائتمان، الذي يشكل عاملا جوهريا لتعزيز الاستثمار (الفصل الثالث).

ففي اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من المتوقع أن يظل النمو خاملا في ٢٠٢٤ بنسبة قدرها ٢,١٪ في ظل التشتت الجغرافي-الاقتصادي العالمي، والصراعات، والصدمات المناخية، والعوامل ذات الخصوصية القطرية. وهذا يمثل تخفيضا للتوقعات بنسبة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد إبريل/نيسان من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في ضوء تخفيضات الإنتاج النفطي الطويلة الأمد واستمرار الصراعات. غير أنه من المتوقع حدوث انتعاش في ٢٠٢٥، حيث يتوقع أن يصل النمو إلى ٤٪، شريطة انقضاء أجل تخفيضات الإنتاج النفطي وانحسار العوامل المعاكسة، بما في ذلك العوامل الناجمة عن الصراعات. وقد نجحت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اجتياز صعاب المشهد العالمي، ولكن الفائض المزدوج الذي ساعد في التخفيف من وطأة الصدمات الأخيرة بدأ يتقلص في ظل استراتيجيات الاستثمار الطموحة وتراجع العائدات النفطية. أما البلدان المستوردة للنفط في المنطقة فلا تزال تعاني من مواطن ضعف مرتبطة بالصراعات الدائرة وارتفاع إجمالي احتياجات التمويل. وحتى مع انحسار هذه المشكلات تدريجيا، فإن أوجه عدم اليقين تظل مرتفعة وسوف تتسبب الفجوات الهيكلية على الأرجح في كبح نمو الإنتاجية في كثير من الاقتصادات على مدار الأفق الزمني للتنبؤات.

وفي اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، من المتوقع أن يظل النمو صلبا وواسع النطاق بنسبة قدرها ٤,٣٪ في ٢٠٢٤ و ٤,٥٪ في ٢٠٢٥. وعلى الرغم من هذه الآفاق الإيجابية، فإن النمو لا يزال محفوبا بدرجة عالية من عدم اليقين، مما يرجع أساسا لانكشاف المنطقة للتطورات الجغرافية-الاقتصادية الأوسع نطاقا. ومن الجدير بالذكر أن هناك بوادر غير مؤكدة بحدوث تباطؤ محتمل في النشاط الاقتصادي في بعض الاقتصادات مع بدء انخفاض تدفقات التجارة وغيرها من التدفقات الداخلة - لا سيما تحويلات العاملين في الخارج - المرتبطة بالحرب الروسية في أوكرانيا. وعلى المدى المتوسط، انخفضت توقعات النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نتيجة الإنتاج النفطي المنخفض، في حين تعتمد توقعات النمو في البلدان المستوردة للنفط على الفعالية في تنفيذ الإصلاحات.

ولا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى تميل نحو تحقق التطورات السلبية. فقد تنشأ صدمات معاكسة من داخل المنطقتين أو قريبا منهما. ومن أهمها أن يتسبب استمرار الصراعات الدائرة أو استمرار تصاعدها في ازدياد الخسائر البشرية إلى جانب زيادة التأثير السلبي على النمو، لأسباب منها أن الصراعات غالبا ما تكون لها آثار اقتصادية سلبية طويلة الأمد. ومن المخاطر الأخرى المحيطة بالآفاق الاقتصادية، عدم كفاية تنفيذ الإصلاحات الذي يعوق النمو وعدم الاستقرار المالي الراجع إلى حدوث تحول مفاجئ في التدفقات التجارية والمالية مقترن بالحرب الروسية في أوكرانيا.

وفي هذا السياق، فإن اعتماد السياسات التي تعزز توقعات النمو في المستقبل سيكون عاملا بالغ الأهمية. وسوف تقتضي زيادة النمو في الأجل المتوسط تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما في مجال الحوكمة. وفي ظل تحديات أسواق العمل، التي يتوقع أن تزداد كثافتها نتيجة تحولات الخصائص الديمغرافية في السنوات القادمة، ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز المشاركة في سوق العمل وخلق فرص العمل، بما في ذلك تشجيع زيادة توظيف الإناث والشباب، لا سيما في العديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الفصل الثاني). وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ الإصلاحات لتشجيع استثمارات القطاع الخاص وتعميق التطور المالي سوف يساعدان على رفع المستويات المنخفضة نسبيا في رأس المال لكل عامل عبر اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى (الفصل الثاني). وفي هذا الصدد، فإن سياسات القطاع المالي التي تدعم المنافسة، وتحد من هيمنة البنوك المملوكة للدولة، وتشجع توسيع قاعدة المستثمرين يمكنها أن تعزز التطور المالي وتيسر زيادة النمو والشمول (الفصل الثالث). وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تواصل البلدان تركيزها القوي على ضمان استدامة المالية العامة وإعادة بناء هوامش الأمان المالي. فالسياسات التي تضع الديون على مسار تنازلي دائم تشكل عاملا ضروريا بالنسبة للاقتصادات المثقلة بالديون. وعلى الرغم من حدوث تراجع في التضخم والتوقعات باستمرار الاعتدال، يجب على صناعات السياسات كذلك توخي اليقظة ومواصلة التركيز على تحقيق مستهدفات التضخم وفق الأطر المعتمدة لديهم.

This page intentionally left blank

١- التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: خوض غمار المشهد الجغرافي-الاقتصادي المتغير^١

بعد ثمانية عقود من مؤتمر بريتون وودز المفصلي الذي حفز التعاون متعدد الأطراف، يتزايد المشهد الجغرافي-الاقتصادي الحالي وعورة. فالروابط العالمية مستمرة في التحول في ظل مزيج من المصالح الاقتصادية واعتبارات الأمن القومي. وفي الوقت نفسه، نجد أن كثيرا من الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى تخوض غمار صدمات متكررة، بما فيها تلك الناجمة عن الصراعات والكوارث المناخية. ولا تزال توقعات النمو في الأجل المتوسط أيضا متسمة بالضعف النسبي. ومع اقترانها بمخاطر التطورات التي لا تزال مائلة نحو الجانب السلبي، فسوف يتعين على صناعات السياسات التركيز على تعزيز النمو والصلابة مع ضمان الاستدامة المالية والحفاظ على مستويات التضخم المنخفضة. وبالإضافة إلى السياسات النقدية والمالية العامة المدروسة بعناية، فإن جهود الإصلاح الحاسمة، وخاصة في مجالي الحوكمة وخلق فرص العمل، تمثل عاملا أساسيا في رفع النمو متوسط الأجل.

١-١ خلفية عالمية: تسرب أجواء عدم اليقين مع تحول السياسات

ومن المتوقع أن يستمر النمو العالمي بوتيرة مماثلة في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ (٣,٢٪) ويظل ثابتا نسبيا حتى عام ٢٠٢٩ (٣,١٪)، دون تغير إلى حد كبير مقارنة بتوقعات عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي^٢. وقد تم تعديل توقعات النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة بالزيادة لتصل إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٤، مما يرجع إلى ازدياد قوة الناتج في الاستهلاك والاستثمار في العقارات السكنية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يكون تباطؤ النمو في الصين أكثر تدرجا، حيث يتوقع نمو الاقتصاد حاليا بنسبة قدرها ٤,٨٪ في العام الجاري (زيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات شهر إبريل/نيسان) نتيجة لتجدد الدعم من المالية العامة وحدث انتعاش في الصادرات. وفي الوقت ذاته، يشهد العالم حاليا تصاعدا في التشتت الجغرافي-الاقتصادي، مع زيادة في القيود التجارية العابرة للحدود. وفي المقابل، على الرغم من توقعات بقاء نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي مستقرة بوجه عام، فلا تزال المعاملات التجارية مستمرة على نحو متزايد داخل الكتل الجغرافية-السياسية، وليس فيما بينها. وعلى وجه التحديد، لدى مقارنة متوسط الفترة خلال ٢٠١٧-٢٠٢٢ بالربع الأول من ٢٠٢٤ نجد أن التجارة السلعية تراجعت بنسبة قدرها ٢,٥ نقطة مئوية تقريبا في الكتل المتباعدة على المستوى الجغرافي السياسي مقارنة بالتجارة السلعية داخل تلك الكتل (راجع الفصل ١ في عدد أكتوبر/تشرين الأول من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Gopinath 2024).

ولا يزال التضخم العالمي مستمرا في التراجع التدريجي نحو المستهدفات، حيث يتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي إلى ٥,٨٪ في العام الجاري و ٤,٣٪ في ٢٠٢٥ (مقارنة بمعدل قدره ٦,٧٪ في ٢٠٢٣). غير أنه من المتوقع أن يكون تراجع معدل التضخم أسرع في الاقتصادات المتقدمة وأن يتباطأ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ورغم ذلك، ومع اقتراب التضخم في العديد من الاقتصادات الكبرى من مستهدفات البنوك المركزية واستمرار سعي الحكومات الحثيث لمعالجة ديناميكية الدين، من المتوقع تحول مزيج السياسات من التشديد النقدي إلى التشديد المالي. وجدير بالذكر، من المتوقع أن يصل سعر الفائدة على قروض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى مستواه التوازني طويل الأجل البالغ ٢,٩٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٦، أي قبل سنة تقريبا مما كان متوقعا في شهر إبريل/نيسان. وتزامنا مع ما سبق، وجزئيا بسبب تمديد تحالف "أوبك بلس" لتخفيضات الإنتاج النفطي الطوعية، تم تعديل افتراضات متوسط أسعار البترول بالزيادة مقارنة بشهر إبريل/نيسان ومن المتوقع الآن أن تنخفض تدريجيا من ٨١,٣ دولار في المتوسط في ٢٠٢٤ (أعلى من متوسط السعر لعام ٢٠٢٣) إلى ٦٧ دولارا في ٢٠٢٩. وفي الوقت نفسه، تراجعت أسعار السلع الغذائية الأساسية على نحو أسرع قليلا مما كان متوقعا في السابق، ومن المفترض أن يساهم هذا الانخفاض المستمر في رفع الضغوط عن أسعار الأغذية الاستهلاكية في جميع أنحاء العالم.

^١ أعد هذه الفصل فارس عبد الرحمان، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وحسن دودو، وكولومب ليدريت، وبوريسلاف ميرشيفا (رئيسا)، وسالم نيشي، وتوماس بيونتك (رئيسا)، وبلال تابت، وكيريوي جانغ.

^٢ يمتد الأفق الزمني للتوقعات في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وتقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي" حتى عام ٢٠٢٩.

٢-١ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: نمو أقوى لكن مواطن الضعف ممتدة الأثر

تشهد اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان تعافيا هشا في ظل التشتت الجغرافي -الاقتصادي العالمي، والصراعات، والصدمات المناخية، والتحديات ذات الخصوصية القطرية. ومن ثم، من المتوقع أن يظل متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاملا في ٢٠٢٤ بنسبة قدرها ٢,١٪ قبل أن تتسارع وتيرته ليصل إلى ٤٪ في العام القادم، متراجعا قليلا عن تنبؤات شهر إبريل/نيسان للنمو في المنطقة البالغة ٢,٧٪ و٤,٢٪، على التوالي. غير أن التجارب تتباين تبائنا كبيرا عبر مختلف بلدان المنطقة. فقد نجحت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة^٢ عموما في اجتياز صعاب المشهد العالمي، على الرغم من استمرار التوترات الجغرافية-السياسية في خلق تيارات معاكسة أمام المنطقة بوجه أعم. ومع ذلك، فإن الفوائض المزدوجة التي ساعدت في التخفيف من وطأة الصدمات الأخيرة بدأت تتقلص في ظل تنفيذ استراتيجيات الاستثمار الطموحة لتنويع مصادر الاقتصاد والتأثير السلبي لتخفيضات الإنتاج النفطي على النمو والإيرادات. أما البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فتعاني حاليا من ضعف النمو على المدى القريب قبل أن يبدأ في التعافي تدريجيا، نظرا لامتداد أثر مواطن الضعف المرتبطة بالصراعات الدائرة وأوجه عدم اليقين والتأثير السلبي على النشاط الاقتصادي الناجم عن أوضاع السياسات المتشددة الضرورية لخفض مستويات الديون. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع استقرار النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حدود ٣,٦٪، مكبوحا بفعل الفجوات الهيكلية المستمرة.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

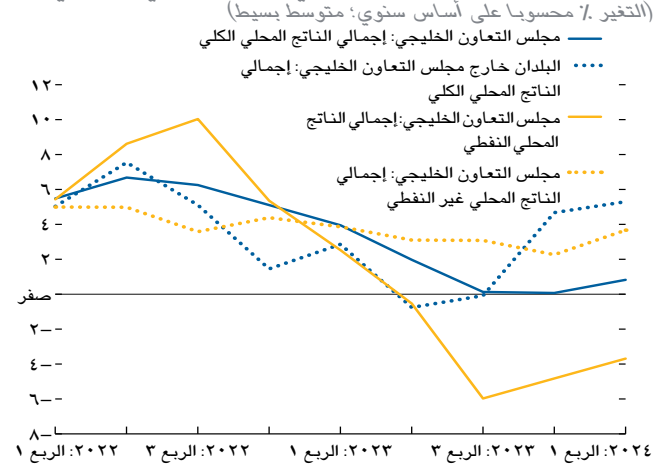
آخر التطورات: تقلص الفوائض المزدوجة

تمكنت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمهارة من اجتياز المشهد الاقتصادي العالمي الصعب المحفوف بأجواء عدم اليقين. ولا يزال تأثير الصراعات الدائرة في المنطقة بوجه أعم على البلدان المصدرة للنفط قيد الاحتواء عموما نظرا لروابطها الاقتصادية المحدودة مع البلدان المتأثرة مباشرة بالصراعات ولأن استخدام الممرات التجارية البديلة وازن جزئيا أثر تراجع حجم تجارة البضائع. ومع ذلك، تسببت تخفيضات الإنتاج النفطي الطوعية التي أقرها تحالف "أوبك بلس" في كبح الإنتاج النفطي والأنشطة الاقتصادية ذات الصلة.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة نتيجة التشتت الجغرافي -الاقتصادي، فقد ظلت الاقتصادات داخل مجلس التعاون الخليجي ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية. وبالتالي، أدى التنفيذ الحاسم للسياسات إلى تعزيز الاستثمار والمشاركة في سوق العمل، كما ساعد النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي على تحقيق توازن مقابل الانكماش في القطاع النفطي في معظم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ١-١؛ والإطار ١-١). أما البلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي فقد شهدت نموا مستقرا نسبيا، حيث أفادت بعض البلدان من ارتفاع أسعار النفط وقوة إنتاجه (جمهورية إيران الإسلامية وليبيا) وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي (الجزائر).^٣ وفي العراق، أدى النشاط غير النفطي القوي، مدفوعا بالتنشيط المالي وقوة الأداء الزراعي، إلى دعم النمو الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن انخفاض العائدات النفطية نتيجة انخفاض الإنتاج النفطي، واقتتان ذلك بضغط الإنفاق، أثر سلبا على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي في العديد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. ونتيجة لذلك، شهدت تلك البلدان تقلص رصيد المالية العامة الكلي في ٢٠٢٣، ليصل إلى متوسط قدره ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي (بتعديل قدره -٠,٤ نقطة مئوية مقارنة

الشكل البياني ١-١: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

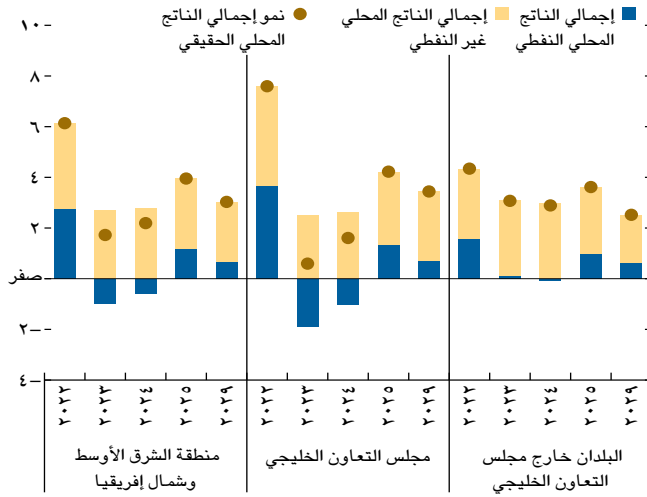


المصدر: ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات الربع ١ من ٢٠٢٤ من بلدان مجلس التعاون الخليجي تتألف من بيانات الكويت وعمان والمملكة العربية السعودية. وبيانات البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي هي متوسط جمهورية إيران الإسلامية والعراق.

^٢ على امتداد صفحات عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي - الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يلاحظ أن مصطلح "النفط" غالبا ما يتضمن الغاز الطبيعي، وهو كذلك أحد الموارد الطبيعية المهمة في العديد من البلدان.

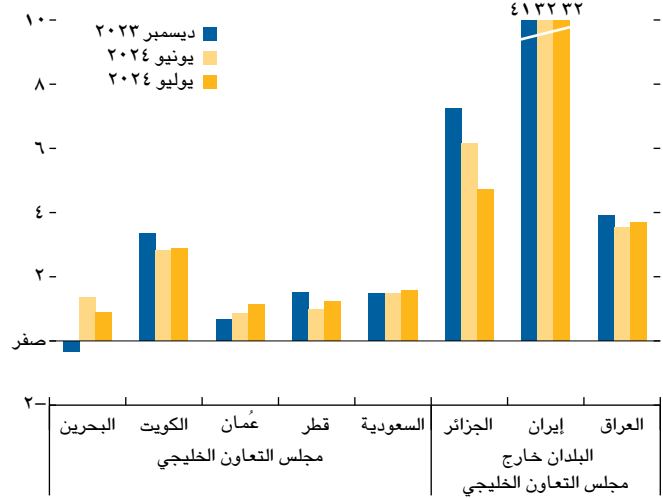
^٣ في ليبيا، أدى خلاف حول قيادة البنك المركزي إلى إغلاق بعض حقول النفط ووقف الصادرات النفطية في أواخر أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول. وأمكن التوصل مؤخرا إلى اتفاق على إنهاء الخلاف، وهو ما مهد الطريق لاستئناف إنتاج النفط وتصديره.

الشكل البياني ١-٣: البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساهمات النفطية وغير النفطية في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات الأعوام ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ و ٢٠٢٩ هي توقعات.

الشكل البياني ١-٢: البلدان المصدرة للنفط: تضخم أسعار المستهلكين (التغير % محسوبا على أساس سنوي)



المصادر: ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

بتوقعات شهر إبريل/نيسان). وبالمثل، تقلص فائض الحساب الجاري في تلك البلدان ليصل إلى ٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣ (بتعديل قدره -٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر إبريل/نيسان).

وفي الوقت نفسه، ظلت الضغوط على الأسعار منخفضة في معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٤، في حين شهدت جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تقريبا معدلات تضخم أقل من ٢٪ أو نحو ذلك. وبعيدا عن مجلس التعاون الخليجي، شهدت الجزائر انخفاضا في التضخم، يُعزى إلى قوة الدينار وانخفاض أسعار الأغذية الطازجة والواردات، في حين ظل التضخم مرتفعا في جمهورية إيران الإسلامية (الشكل البياني ١-٢).

الآفاق الاقتصادية: المضي على مسار تحقيق الصلابة

باستشراف المستقبل، من المتوقع أن تزداد قوة النمو بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٢,٣٪ في العام الجاري (صعودا من ١,٧٪ في ٢٠٢٣) ثم يرتفع إلى ٤٪ في ٢٠٢٥. غير أن الآفاق الاقتصادية قريبة الأجل لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ تم تعديلها بتخفيض قدره ٠,٦ و ٠,٤ نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بتنبؤات شهر إبريل/نيسان، وهو ما يرجع أساسا لتمدّد تخفيضات الإنتاج النفطي الطوعية (معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، الجزائر، العراق). وعلاوة على ذلك، تشير التنبؤات إلى تراجع النمو إلى ٣٪ على المدى المتوسط، نظرا لأن القطاع غير النفطي لا يحقق زخما إلا على نحو تدريجي. وفي المجمل، تشير التنبؤات إلى أن القطاع غير النفطي سيكون ركيزة للنمو في الأجلين القصير والمتوسط (الشكل البياني ١-٣). فعلى مستوى اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، على سبيل المثال، من المتوقع أن يظل النمو غير النفطي قويا في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ بنسبة قدرها ٣,٧٪ و ٤٪ على التوالي، مدعوما إلى حد ما بجهود التنويع الاقتصادي الجارية. ومع ذلك، فإن إصلاحات التنويع الاقتصادي سوف تستغرق بعض الوقت حتى تؤتي ثمارها، وبينما تضاعف الترابط بين القطاعين النفطي وغير النفطي، تشير التنبؤات إلى احتفاظ القطاع النفطي بدور ملحوظ على مدار الأفق الزمني للتنبؤات.

وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تحافظ معظم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يكون التضخم الكلي في حدود ٢٪ في ٢٠٢٥ وعلى المدى المتوسط.

ومع ما يشهده الإنتاج النفطي من تباطؤ في العام الجاري وتوقعات تراجع أسعار النفط تدريجيا في الأعوام التالية، فمن المتوقع أن تتراجع أرصدة الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط على المدى المتوسط. وجليد بالذکر، أنه من المتوقع تراجع فائض الحساب الجاري في مجلس التعاون الخليجي ككل إلى حوالي ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط (هبوطا من أكثر من ٦,١٪ في ٢٠٢٤)،

مما يشكل تخفيضاً بأكثر من ٦٣ مليار دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠٢٤ (الشكل البياني ١-٤). وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تساهم الواردات الكبيرة المرتبطة بالاستثمار في عجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٢٥ - وهو عجز يتوقع اتساعه بمرور الوقت - كما تفيد التنبؤات بأن الفوائض ثنائية الرقم في الكويت وقطر سوف تتقلص بدرجة ملحوظة في السنوات التالية.

وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يؤدي الإنفاق الاستثماري، إلى جانب تراجع العائدات النفطية في بعض الحالات، إلى تدهور تدريجي في مراكز المالية العامة الكلية في بعض الاقتصادات على مدار الأفق الزمني للتنبؤات على الرغم من تساؤل العجوزات الأولية غير النفطية. وبصفة خاصة، من المتوقع أن تواصل المملكة العربية السعودية والكويت الإنفاق على الاستثمارات العامة، في حين تواجه البحرين انخفاضاً هيكلياً في العائدات النفطية. ومع ذلك، لا تزال جهود تعزيز تدفقات الإيرادات مستمرة، والتي يتوقع أن تساعد في تضيق فجوة العجوزات الأولية غير النفطية. وجزير بالذكر أن بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، بعد اعتمادها أو إعلان التزامها باعتماد ضريبة القيمة المضافة، تضي في الوقت الراهن نحو استحداث ضريبة دخل الشركات، وخاصة في سياق تطبيق الحد الأدنى العالمي لضريبة دخل الشركات. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت عُمان إلى المراحل التشريعية النهائية لاعتماد ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفعة. وبوجه عام، من المتوقع عموماً أن تواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي تحقيق فائض في أرصدة المالية العامة (باستثناء البحرين والمملكة العربية السعودية). في حين تشير التوقعات إلى استمرار بعض بلدان خارج مجلس التعاون الخليجي في معاناتها من عجوزات المالية العامة الكبيرة، وهو ما يتفاقم نتيجة تراجع الإيرادات، وفي بعض الحالات زيادة الإنفاق الحكومي في هيئة زيادة الأجور والتحويلات (الجزائر، العراق). وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تستمر مستويات المديونية العامة المعتدلة ومراكز الاحتياطي الكافية في معظم بلدان المصدرة للنفط في هذه المنطقة في توفير هامش وقائي مريح لتلك الاقتصادات.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

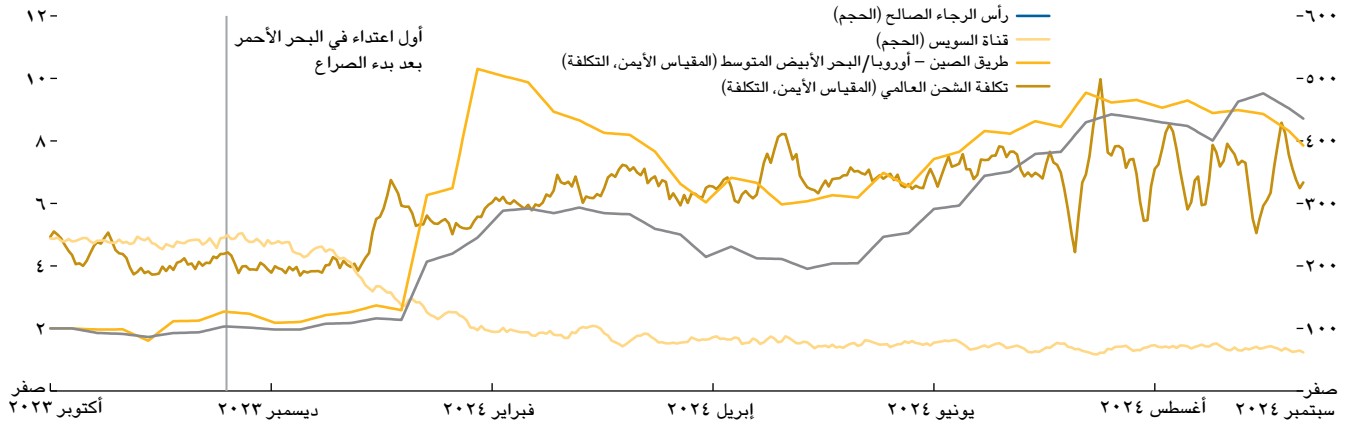
آخر التطورات: عوامل متعددة تؤثر سلباً على النمو

لا يزال النمو مكبوحاً في العديد من بلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة الصراعات الدائرة، وأجواء عدم اليقين، والتحديات ذات الخصوصية القطرية. وترجع زيادة قوة النمو في بعض الاقتصادات خلال الربع الأول من ٢٠٢٤ للتحسينات في مجال الزراعة في أعقاب الاستثمار في البنية التحتية (موريتانيا)، وتحسن الأوضاع الأمنية والأوضاع المناخية المواتية (الصومال)، والتعافي الاقتصادي بعد الفيضانات الكثيفة والزيادة في الصناعات التحويلية، لا سيما المتعلقة بالملبوسات والمنتجات الدوائية (باكستان). غير أنه في حالة مصر، أدى ضعف الثقة ونقص النقد الأجنبي إلى تقييد النشاط الاقتصادي في النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مع تفاقم أجواء عدم اليقين نتيجة الصراع الدائر في غزة وإسرائيل والاضطرابات في البحر الأحمر. وبوجه عام، ظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مكبوحاً في العديد من الاقتصادات، ومتوسط النمو في الربع الأول من ٢٠٢٤ لم يتجاوز ١,٨٪ بالنسبة لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل المتوفر عنها البيانات.^٥

بعد سنة من بدء الصراع في غزة وإسرائيل، لا تزال التحديات الإنسانية والمتعلقة بالتجارة قائمة. ومع نهاية شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ أسفر هذا الصراع عن مصرع أكثر من ٤٠ ألف شخص ونزوح أكثر من ١,٩ مليون نسمة (UNOCHA 2024a, 2024b). وفي أواخر سبتمبر/أيلول، تصاعدت حدة الصراع في لبنان، وبحلول ٦ أكتوبر/تشرين الأول، وصل عدد الخسائر البشرية منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٢٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت بلدان المجاورة في المعاناة من الاضطرابات التجارية. وكان حجم شحن الحاويات عبر قناة السويس في منتصف سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ أقل من المستويات السائدة قبل نشوب الصراع بما يزيد على ٧٠٪ حيث استمر تحويل مسار

^٥ استناداً إلى متوسط مصر والأردن وتونس والمغرب.

الشكل البياني ١-٥: حجم وتكلفة الشحن في البحر الأحمر، ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (بملايين الأطنان المترية، متوسط متحرك لمدة سبعة أيام: المؤشر = ١٠٠ أكتوبر ٢٠٢٣)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. ومنصة PortWatch؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

التجارة حول رأس الرجاء الصالح كما ظلت تكاليف الشحن مرتفعة (الشكل البياني ١-٥).^٦ وفي المقابل، تبدو أنشطة السياحة معتمدة بشدة على العوامل ذات الخصوصية القطرية. فعلى الرغم من استمرار معاناة القطاعات المرتبطة بالسياحة في لبنان، أظهرت السياحة صلابة في كل من مصر والأردن، بدعم من الزوار الإقليميين، مما ساعد في انتعاش معدلات الإشغال الفندقي لتصل إلى مستويات ما قبل الصراع.

وتدور الصراعات كذلك في بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.^٧ وتتسبب في معاناة إنسانية فادحة، وتعرقل توفير الخدمات الأساسية، وتلحق الأضرار بالبنية التحتية. ففي السودان، في أغسطس/آب ٢٠٢٤ وبعد ٥٠٠ يوم من اندلاع الحرب، نزح أكثر من ١٠ ملايين نسمة من ديارهم وانتشرت المجاعة والأمراض (UNHCR 2024; UNOCHA, n.d.).

ومما يضاعف هذه التحديات أن فرص التوظيف لا تزال غير كافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فقد ارتفع معدل البطالة بين الشباب على نحو مطرد ليصل إلى ٣٣٪ بنهاية ٢٠٢٣ بعد ثباته عند مستوى يتجاوز ٢٥٪ طوال العقدين الماضيين. ويبرز هذا المعدل المثير للقلق حجم الصعوبات في المنطقة لخلق فرص عمل كافية لسكانها الشباب المفعمين بالنشاط. وبالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة يبلغ حوالي ٢٠٪، وهو أقل كثيرا من المعدلات في كثير من الاقتصادات في المناطق الأخرى (حيث يبلغ المتوسط حوالي ٥٠٪) ويبرز حجم التفاوت بين الجنسين في فرص العمل.^٨

ولا تزال البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كذلك تعاني من أعباء الدين المرتفعة. ورغم أن العديد من البلدان شرعت في تصحيح أوضاع المالية العامة، فإن مستويات الدين ظلت ثابتة بوجه عام في السنوات الأخيرة، نظرا لأن مدفوعات الفوائد المرتفعة باستمرار وتعديلات سعر صرف العملة أدت إلى تآكل محصلات تلك الجهود (الشكل البياني ١-٦).

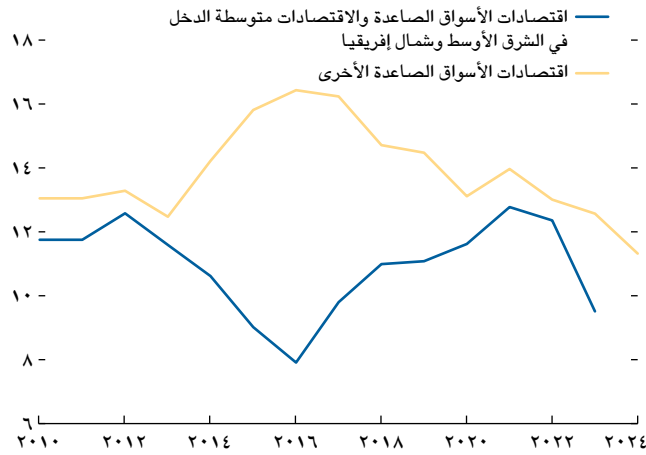
وبالإضافة إلى الاحتياجات التمويلية المرتفعة، فإن بعض البلدان ضمن مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل ومجموعة البلدان منخفضة الدخل لا تزال تعاني لتأمين التمويل الخارجي.

^٦ في شهر أغسطس/آب، انخفض حجم شحن الحاويات العابرة من خلال قناة السويس ومضيق باب المندب إلى حوالي ١,٢ مليون طن متري مقارنة بحجم قدره ٤,٤ مليون طن متري في وسط نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣.

^٧ بخلاف الضفة الغربية وغزة ولبنان، شهدت ستة اقتصادات في المنطقة صراعات منذ شهر إبريل/نيسان ٢٠٢٤. وهذه الاقتصادات هي العراق وباكستان والصومال والسودان وسوريا واليمن (مشروع بيانات موقع وأحداث الصراعات المسلحة ("Armed Conflict Location & Event Data Project" (https://acleddata.com)). ويعتبر أي بلد في دائرة الصراع إذا تم تسجيل ٢٥ حالة وفيات متعلقة بالمعارك على الأقل في "مشروع بيانات موقع وأحداث الصراعات المسلحة" (acleddata) في الفترة بين ١ مايو/أيار ٢٠٢٤ و٣٠ أغسطس/آب ٢٠٢٤ (آخر تحديث للبيانات كان في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤).

^٨ استنادا إلى عينة من البلدان تشمل جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وسوريا وتونس والضفة الغربية وغزة واليمن. قاعدة بيانات التقديرات المنمذجة لمنظمة العمل الدولية، ضمن قاعدة البيانات الإحصائية التابعة لمنظمة العمل الدولية (https://ilostat.ilo.org/data/).

الشكل البياني ١-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أجل استحقاق إصدارات سندات اليوروبوند (متوسط مرجح لأجل الاستحقاق بالسنوات؛ متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات)

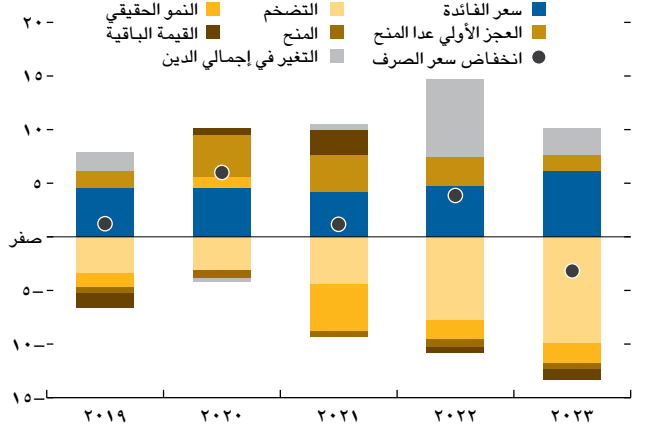


المصادر: قاعدة بيانات Bond Radar؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، نجد أن أوضاع التمويل الخارجي المتشددة لا تزال مستمرة في تقييد إصدارات الدين الجديدة. فلم تتمكن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل من إصدار سندات اليوروبوند منذ النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مما يشكل اختلافا صارخا عن متوسط إصداراتها السنوية البالغ ٦ مليارات دولار خلال الفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٣. وعلاوة على ذلك، واجهت هذه البلدان فترات أقصر من تمديد الدين وتكاليف أكثر ارتفاعا حيث تراجع متوسط أجال استحقاق الديون الجديدة وارتفعت أسعار فائدة الكوبون بدرجة أكبر مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكلان البيانيان ١-٧ و ١-٨). ومما يضاعف هذه التحديات، فإن النظم المالية في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل تعتمد بشدة على البنوك وتفتقر لفرص الاستفادة من مصادر التمويل الأكثر تنوعا في ظل أسواقها الرأسمالية غير المتطورة بالقدر الكافي (الفصل الثالث). وبالتالي، فإن صعوبات الحصول على التمويل السوقي محليا ودوليا على السواء تعني أن العديد من تلك البلدان لجأت إلى الاقتراض من البنوك المحلية، مما زاد من تعزيز الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحول إلى الاقتراض بأجل استحقاق أقصر زاد من المخاطر المصاحبة لإعادة التمويل، مما يجعل احتياجات تمديد الدين عرضة لمخاطر التقلبات في معنويات المستثمرين.

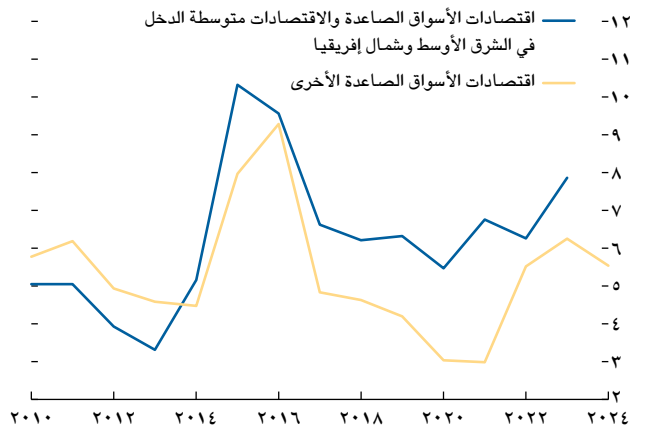
وتواجه البلدان منخفضة الدخل تحديا إضافيا يتمثل في بلوغ المعونة الدولية مستويات ثابتة. ورغم أن الاحتياجات التمويلية للبلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أصغر بالقيمة المطلقة من احتياجات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، فإن تلبيتها غالبا ما تكون من خلال مصادر خارجية، في ظل اعتمادها المكثف على المنح الذي يعكس شدة القيود على الاقتراض. ورغم ذلك، ومع زيادة الطلب العالمي على التمويل من المانحين بمرور الوقت، أصبحت الجهات المانحة الرسمية تواجه ضغوطا متزايدة من ميزانياتها الوطنية وظلت القيمة الدولارية للمنح عموما دون تغيير في عام ٢٠٢٣.

الشكل البياني ١-٦: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساهمات في التغيرات في إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي، متوسط بسيط)



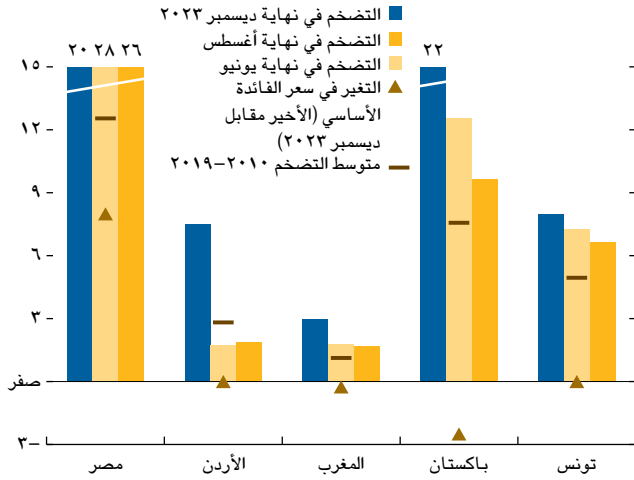
المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند البيانات بالنسبة لمصر وباكستان إلى السنة المالية (على سبيل المثال، بيانات عام ٢٠١٩ تغطي الفترة من يوليو ٢٠١٩ إلى يونيو ٢٠٢٠).

الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تكلفة إصدارات سندات اليوروبوند (متوسط مرجح لسعر فائدة الكوبون بالنسبة المثوية؛ متوسط متحرك لمدة ثلاث سنوات)



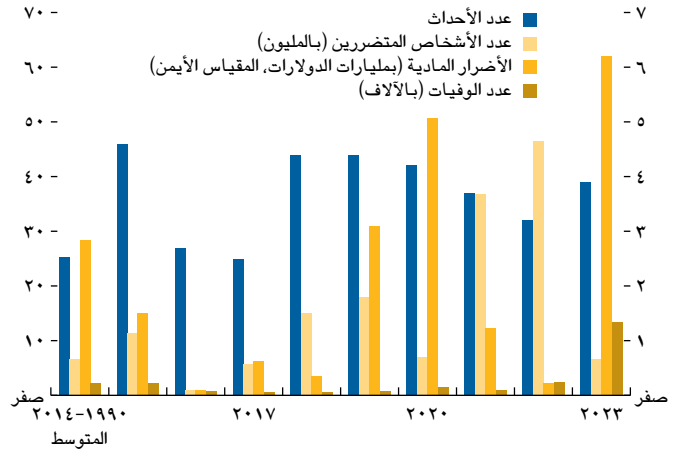
المصادر: قاعدة بيانات Bond Radar؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين والتغير في سعر الفائدة الأساسي (التغير % محسوبا على أساس سنوي)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٩: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: تأثير الأحداث المناخية المتطرفة



المصادر: قاعدة بيانات EMDAT للكوارث العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المزممة لتغير المناخ تتسبب بصورة متزايدة في تعريض العديد من الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما البلدان منخفضة الدخل، إلى أحداث مناخية متكررة ومتطرفة مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات. ومن الأمثلة عن ذلك نوبات الجفاف في المغرب، والعواصف العاتية في ليبيا، وحرائق الغابات في الجزائر، والفيضانات في موريتانيا والصومال والسودان، والعواصف في اليمن، وموجات الحر والفيضانات في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي، فإن تلك البلدان تشهد ارتفاعا كبيرا في الوفيات وأعداد المتضررين. ففي خلال أول ستة أشهر من ٢٠٢٤ بلغ عدد المتضررين من الأخطار المناخية المتطرفة عبر مختلف بلدان المنطقة قرابة المتوسط السنوي للفترة من ١٩٩٠-٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الأضرار المادية في ٢٠٢٣ عن الضعف مقارنة بمتوسط الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٤ و قدره ٢,٨ مليار دولار (الشكل البياني ١-٩).

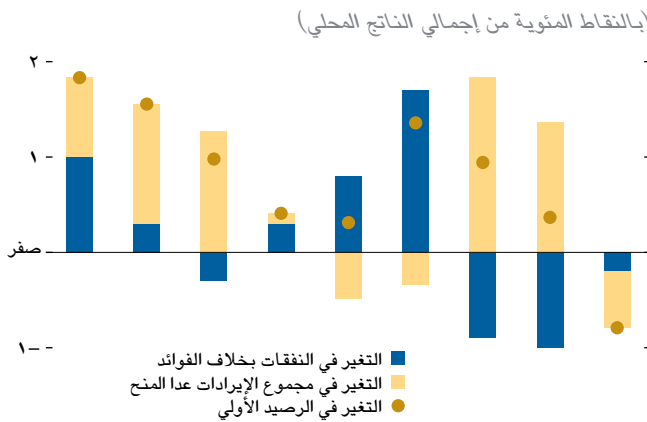
وعلى الجانب الإيجابي، وتماشيا مع الاتجاهات العامة العالمية، لا يزال التضخم يواصل التباطؤ في العديد من الاقتصادات، ليظل مرتفعا في حالات قليلة فقط وسط تحديات ذات خصوصية قطرية. فقد استقر التضخم في الأردن والمغرب عند أقل من ٢٪ في شهر أغسطس/ آب ٢٠٢٤، انعكاسا لضعف النشاط الاقتصادي (الأردن) وانخفاض أسعار الأغذية (المغرب) (الشكل البياني ١-١٠). وفي مصر، أخذ معدل التضخم الكلي الحضري السنوي مسارا هبوطيا، بعد أن بلغ ذروته في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣ عند ٣,٨٪ (باستثناء الطفرة المؤقتة التي طرأت في شهر فبراير/ شباط، كنتيجة جزئية للانخفاض الكبير في سعر الصرف الموازي في يناير/كانون الثاني). وفي باكستان، في ظل تباطؤ معدل التضخم، حَفَّضَ البنك المركزي سعر الفائدة الأساسي في شهر يوليو/تموز بواقع ١٠٠ نقطة أساس. وعلى مستوى البلدان منخفضة الدخل، لا يزال التضخم ثلاثي الرقم مستمرا في السودان واليمن، مدفوعا بالصراعات الدائرة التي أربكت فرص الحصول على السلع الأساسية وحفزت ارتفاع أسعار الأغذية والوقود وانخفاض قيمة العملة.

الآفاق الاقتصادية: نمو أقوى إذا انحسرت أوجه الهشاشة

بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، من المتوقع أن يتباطأ النمو ليصل إلى ٢,٤٪ في ٢٠٢٤ قبل اكتسابه قوة أكبر ليصل إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٥ (تماشيا مع توقعات شهر إبريل/نيسان) ثم يتحسن قليلا بعد ذلك على المدى المتوسط مع الانحسار التدريجي للتيارات المعاكسة الحالية وترسُّخ جذور تنفيذ الإصلاحات. ومن الجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يساهم التخفيف المنتظر لحدة الصراع الدائر في غزة وإسرائيل العام القادم والتنفيذ المنتظم للإصلاحات في رفع مستوى النمو في مصر إلى ٤,١٪ في ٢٠٢٥ ليتجاوز بعد ذلك ٥٪ على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-١١).^٩ وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع ازدياد قوة النمو في الأردن بالتدريج ليصل إلى ٣٪ على المدى المتوسط، مدعوما بتحسين معنويات المستهلكين والمستثمرين،

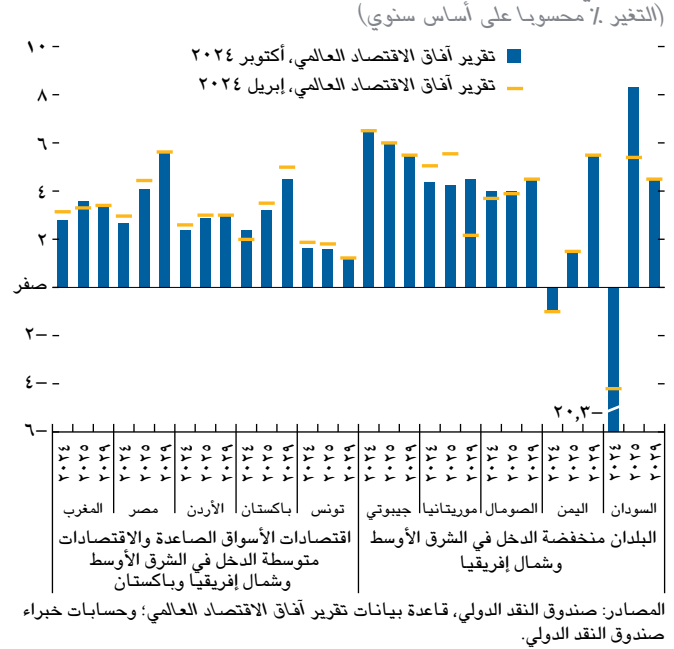
^٩ لأغراض التوقعات، تفترض التنبؤات بالنسبة لمصر انحسار الصراع الدائر في غزة وإسرائيل والاضطرابات الجارية في البحر الأحمر خلال النصف الثاني من السنة المالية في مصر ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ التي تنتهي في يونيو/حزيران ٢٠٢٥.

الشكل البياني ١-١٢: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التغير في الرصيد الأولي، ٢٠٢٣-٢٠٢٤



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند البيانات بالنسبة لمصر وباكستان إلى السنة المالية (على سبيل المثال، بيانات عام ٢٠٢٤ تغطي الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى يونيو ٢٠٢٥).

الشكل البياني ١-١١: البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير % محسوبا على أساس سنوي)



والتجارة، والسياحة. أما الآفاق الإيجابية في المغرب وباكستان فتدعمها عودة الناتج الزراعي إلى طبيعته وحالة التحسن في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات. ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي التحديات الهيكلية المستمرة إلى إبقاء النشاط الاقتصادي متوسط الأجل دون المتوسطات بالمعايير التاريخية في العديد من الاقتصادات (الفصل الثاني).

وعلى مستوى البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نجد أن الصراع الدائر في السودان يدفع نحو تخفيض كبير في تنبؤات النمو. فمن المتوقع حالياً أن ينكمش النشاط الاقتصادي في البلدان منخفضة الدخل، في المتوسط، بنسبة قدرها ٨,٣٪ في ٢٠٢٤ (بتخفيض قدره ٦,٩ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر إبريل/نيسان). ومع ذلك فإن هذه التوقعات تحجب صلابته النمو في بعض الاقتصادات في أعقاب التطورات المواتية في أسعار السلع الأولية (موريتانيا، الصومال)، واتفاقات السلام، وتحسن الأوضاع الأمنية (الصومال). وبافتراض انتهاء الحرب في السودان،^{١١} من المنتظر تحسن متوسط النمو في البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٥,٥٪ في ٢٠٢٥. وفي مرحلة لاحقة، بينما يتوقع أن يؤدي إنتاج الغاز البحري (موريتانيا) والاستثمارات وتكثيف الإصلاحات الهيكلية (الصومال) إلى دعم النشاط الاقتصادي، فإن استكمال الاستثمارات الكبرى المبدئية (جيبوتي، موريتانيا) يتسبب في قدر من الانخفاض في توقعات النمو على المدى المتوسط.

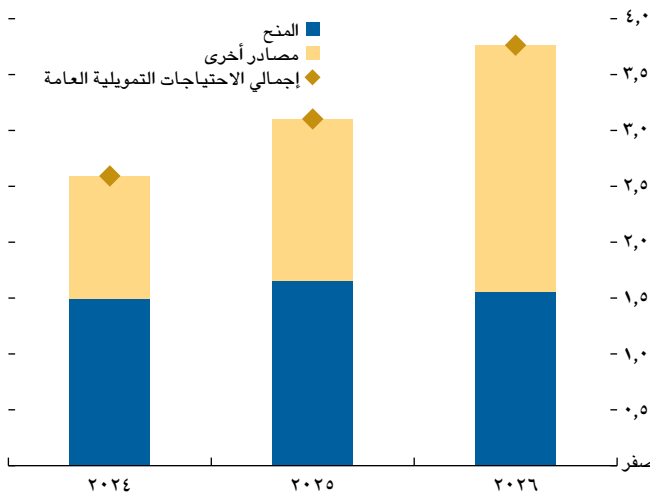
وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن تساهم السياسة النقدية في توجيه التضخم الكلي نحو المتوسطات بالمعايير التاريخية. فمن المتوقع أن يقترب التضخم الكلي في مصر من معدل قدره ١٦٪ بنهاية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مع زوال آثار فترة الأساس وترسخ جذور التشديد النقدي، ثم يتراجع أكثر باتجاه المعدل المستهدف في السنوات التالية.^{١٢} وفي المقابل، من المتوقع أن يشهد الأردن والمغرب زيادة ضئيلة في التضخم ليصل إلى أكثر من ٢٪ في السنة القادمة، مدفوعاً بازدياد قوة الطلب المحلي (الأردن) والإلغاء التدريجي للدعم على غاز البوتان (المغرب). ومع ذلك، من المتوقع أن يظل التضخم في هذه البلدان قريباً من المتوسطات التاريخية على مدار الأفق الزمني للتنبؤات.

وفي ظل الجهود المستمرة لخفض مستويات الدين، من المتوقع تحقيق تحسن مطرد في مستويات العجز الأولي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل. ولا تزال هذه الجهود مدعومة بدرجات متباينة من ترشيد الإنفاق وتعبئة الإيرادات (الشكل البياني ١-١٢). فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٢٤، بذلت مصر والأردن

^{١١} لأغراض إعداد التوقعات الاقتصادية، يفترض انتهاء الحرب في السودان بنهاية عام ٢٠٢٤.

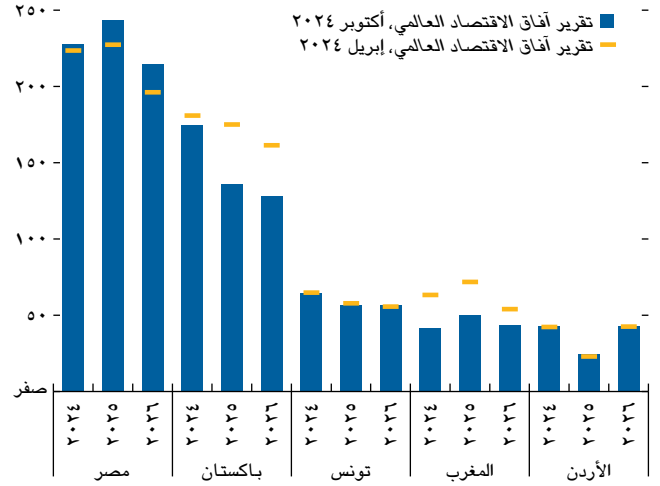
^{١٢} البنك المركزي المصري لديه مستهدفان للتضخم: ٧٪ مبدئياً ثم ٥٪ في الأجل المتوسط.

الشكل البياني ١-١٤: البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إجمالي احتياجات ومصادر التمويل العام (بمليارات الدولارات، المجموع)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٣: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي احتياجات التمويل العامة (% من إيرادات المالية العامة)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند البيانات بالنسبة لمصر وباكستان إلى السنة المالية (على سبيل المثال، بيانات عام ٢٠٢٤ تغطي الفترة من يوليو ٢٠٢٣ إلى يونيو ٢٠٢٤).

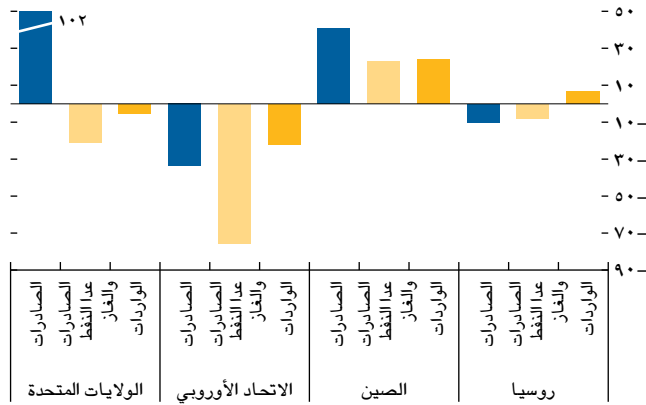
الجهود لتحسين تحصيل الإيرادات (الإيرادات الضريبية والمساهمات الاجتماعية) وخفض إعانات الدعم. وعلاوة على ذلك، في حالة مصر، نجد أن جهود الضبط المالي الجارية، مقترنة بخطط لتخصيص جانب من عائدات صفقة أراضي رأس الحكمة لخفض الدين الحكومي، ينتظر أن تخفض الدين العام بنحو ٦ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤. وبوجه عام، من المتوقع أن تساعد جهود الضبط المالي المستمرة في خفض متوسط نسبة الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل من ٨٨,٧٪ في ٢٠٢٤ إلى أعلى قليلاً من ٧٠٪ على المدى المتوسط. وعلى مستوى البلدان منخفضة الدخل، نجد أن الجهود الحاسمة لتعبئة الإيرادات الضريبية في موريتانيا تدعم تحقيق تحسن كلي في الرصيد الأولي رغم حدوث انخفاض في الإيرادات الأخرى وارتفاع في إعانات الدعم والتحويلات.

ومن المتوقع أن تظل الاحتياجات التمويلية ضخمة. فمن المتوقع أن يصل مجموع إجمالي احتياجات التمويل العام بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان إلى ٢٦٨,٢ مليار دولار في ٢٠٢٥ (أي ما يعادل أكثر من ١٠٠٪ من إيرادات المالية العامة)، وتمثل زيادة ملحوظة مقارنة بمبلغ قدره ٢٦٠,٦ مليار دولار في ٢٠٢٤ (الشكل البياني ١-١٣). وفي المقابل، من المرجح تلبية الاحتياجات التمويلية بإصدارات الدين المحلي بقيمة ٢٣٥,٩ مليار دولار وإصدارات الدين الخارجي بقيمة ٣٢,٣ مليار دولار في ٢٠٢٥، مما يشير إلى استمرار الاعتماد البالغ على التمويل المحلي. ومع ذلك، من المنتظر أن تساهم الإصلاحات الهيكلية والتمويل الرسمي في زيادة إجمالي الاحتياطات الأجنبية في بعض البلدان (مصر، الأردن، المغرب، باكستان). وفي الوقت نفسه، يتوقع ثبات تدفقات المنح إلى البلدان منخفضة الدخل على مدار الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٦ (الشكل البياني ١-١٤). وبناء عليه، من المرجح أن تكون البلدان منخفضة الدخل بحاجة للاعتماد أكثر على مصادر التمويل البديلة، بما في ذلك الاقتراض بشروط ميسرة.

١-٣ منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: نمو قوي ولكن عدم اليقين يخيم على الآفاق

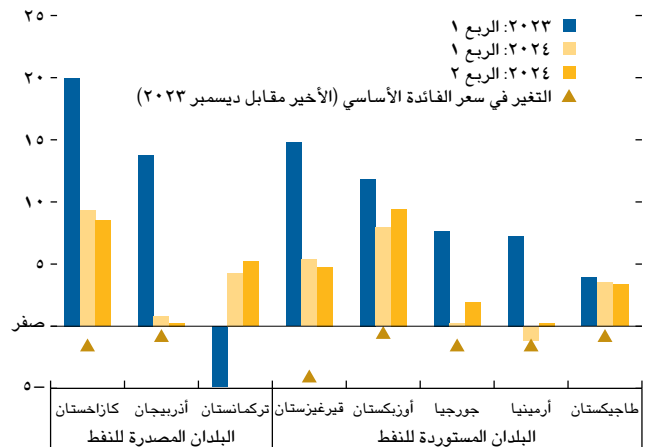
لا يزال النمو في القوقاز وآسيا الوسطى يتسم بقوته واتساع نطاقه. غير أن المنطقة منكشفة بدرجة كبيرة على مخاطر التطورات الجغرافية الاقتصادية وتخيم ظلال من عدم اليقين على الآفاق الاقتصادية الإيجابية وسط بوادر غير مؤكدة بتراجع تدفقات التجارة وغيرها من التدفقات المرتبطة بالحرب الروسية في أوكرانيا. ورغم التوقعات بأن تنفيذ الإصلاحات سوف يدعم النمو في بعض البلدان، لا سيما البلدان المستوردة للنفط، فمن المتوقع أن يؤدي ضعف الإنتاج الهيدروكربوني على المدى المتوسط إلى مزيد من تراجع النمو بين البلدان المصدرة للنفط والغاز.

الشكل البياني ١-١٦: القوقاز وآسيا الوسطى: النمو في الصادرات والواردات، الربع ١: ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ (التغير % محسوباً على أساس سنوي)



المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: باستثناء التجارة في المجوهرات واللؤلؤ (رمز النظام المنسق HS71)، التي تؤثر على واردات أرمينيا من روسيا وإن كان يتوقع أن يكون تأثيراً انتقالياً.

الشكل البياني ١-١٥: القوقاز وآسيا الوسطى: تضخم أسعار المستهلكين (التغير % محسوباً على أساس سنوي)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: بيانات تضخم مؤشر أسعار المستهلكين معدلة موسمياً باستثناء بيانات تركمانستان.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى

آخر التطورات: القطاعات غير النفطية عززت النمو

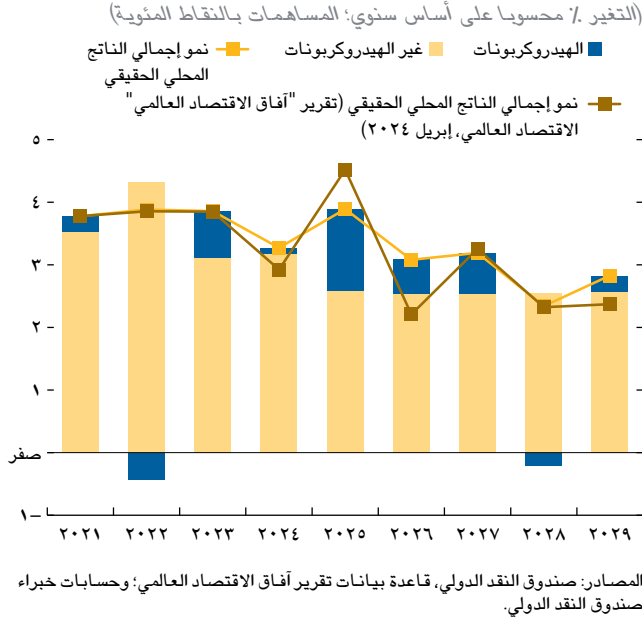
رغم الهبوط العالمي في أسعار النفط والغاز، فقد وفرت قوة نشاط القطاعات غير النفطية الزخم الأساسي اللازم للنمو بين الاقتصادات المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وعلى وجه التحديد، نجد أن الطلب المحلي القوي، الذي اتسم بمستويات الإقراض الاستهلاكي التي لا تزال مرتفعة وقوة نمو الائتمان إلى الشركات (أذربيجان، كازاخستان)، تمت تلبية بالنشاط الاقتصادي القوي في قطاعي البناء والخدمات. وفي أذربيجان، عززت كذلك زيادة الاستثمارات العامة والخاصة من تسارع وتيرة النمو في الربع الأول من ٢٠٢٤.

وفي الوقت نفسه، استمرت معدلات التضخم الكلي والأساسي في التباطؤ. وفي أذربيجان تراجعت الضغوط على الأسعار تراجعاً حاداً في أوائل ٢٠٢٤ مع انحسار آثار التضخم المستورد، مما حفز خفضاً في سعر الفائدة الأساسي قدره ٧٥ نقطة أساس (الشكل البياني ١-١٥). وفي كازاخستان، استمرت الضغوط التضخمية في منتصف ٢٠٢٤، لأسباب منها زيادة رسوم المرافق المحلية وانخفاض سعر صرف العملة، كما أرسل البنك المركزي إشارة بأن سعر الفائدة الأساسي قد لا يُخفّض أكثر قبل نهاية ٢٠٢٤. وفي الوقت ذاته، نجد أن السياسات النقدية والمالية التيسيرية في تركمانستان، بما فيها تطبيق زيادة في الأجور ومعاشات التقاعد لموظفي القطاع العام بنسبة قدرها ١٠٪ سنوياً، أدت إلى ارتفاع التضخم.

ومع ذلك، فإن التدفقات التجارية المواتية بوجه عام والصدمة في معدلات التبادل التجاري التي شهدتها المنطقة في ٢٠٢٢ بدأت تضعف. وعلى سبيل المثال، تبدو التجارة بين البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى وروسيا أخذت في التباطؤ، مع تراجع صادرات الربع الأول من السنة إلى روسيا بأكثر من ٢٠٪ في كازاخستان و ١٠٪ في أذربيجان (الشكل البياني ١-١٦). وبالمثل، شهدت الشهور الأولى من ٢٠٢٤ انكماشاً في الواردات والصادرات الكلية، وإن كان بدرجة أقل. وبالتالي تدهورت المراكز الخارجية، وازداد تفاقمها نتيجة هبوط أسعار النفط والغاز العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت أرصدة المالية العامة سلباً نتيجة مزيج من انخفاض عائدات النفط والغاز وازدياد ضغوط الإنفاق. وجدير بالذكر أن الاستثمارات (أذربيجان) وزيادة أجور ومعاشات تقاعد موظفي القطاع العام (تركمانستان) ساهمتا في حدوث التدهور في أرصدة المالية العامة الأولية. وفي الوقت ذاته، في كازاخستان، لا يزال قصور أداء المالية العامة مدفوعاً بانخفاض الإيرادات

الشكل البياني ١-١٧: البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى: المساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



غير النفطية دون المتوقع. ومع ذلك، ظل دين القطاع العام منخفضا في تلك البلدان عند حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أقل في نهاية ٢٠٢٣.

الآفاق الاقتصادية: النمو يتباطأ

من المتوقع أن يتباطأ النمو بين البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى مسجلا ٣,٣٪ خلال العام الجاري (مقارنة بنسبة قدرها ٣,٩٪ في ٢٠٢٣) مع توقف النمو النفطي في كازاخستان. ومع ذلك، فإن هذه التنبؤات تعكس زيادة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات شهر إبريل/نيسان، مدفوعة بقوة النشاط غير النفطي وتوسع الاستثمار العام في كازاخستان وأذربيجان. وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، من المتوقع تحقيق زيادة مؤقتة في نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ٣,٩٪، وهو ما يتوقف إلى حد كبير على توسعة حقل "تنغيز" النفطي في كازاخستان (الشكل البياني ١-١٧). وفي مرحلة لاحقة، من المتوقع تباطؤ النمو الكلي في البلدان المصدرة للنفط ليسجل أقل من ٣٪ فقط على المدى المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن

التنبؤات تشير إلى ثبات الإنتاج الهيدروكربوني، في ظل عوامل منها قصور الطاقة الإنتاجية (في غياب الاستثمارات الكبيرة) في أذربيجان وتركمانستان، كما يتوقع أن يظل نمو النشاط غير الهيدروكربوني مكبوحا نظرا للحاجة لتنفيذ المزيد من الإصلاحات لتعزيز تطور القطاع الخاص وتنويع أصوله.

ومن المنتظر أن تنقلص الأرصدة الخارجية عبر البلدان المصدرة للنفط وسط أجواء هبوط أسعار سلع الطاقة، مع استمرار تسجيل فائض في متوسط أرصدة الحساب الجاري قدره ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام الجاري ليتحول بعد ذلك إلى تسجيل عجز على المدى المتوسط. ومع ذلك، فإن هذه التنبؤات تمثل تعديلا للتوقعات بزيادة قدرها ١,٥ نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل/نيسان، مما يرجع إلى ارتفاع العائدات النفطية وانخفاض إعادة توطين الأرباح الموزعة في كازاخستان. وباستشراف المستقبل، من المتوقع أن تتدهور أرصدة الحساب الجاري عبر جميع البلدان المصدرة للنفط والغاز نتيجة انخفاض أسعار الهيدروكربونات (أذربيجان، تركمانستان)، وتقويم العملة بأعلى من قيمتها (تركمانستان)، وتجاوز واردات السلع المصنعة الصادرات النفطية (كازاخستان).

وفي الوقت نفسه، أصبحت التحديات أمام المالية العامة مهيأة لتكون أكثر قوة وسط اضمحلال الإيرادات الهيدروكربونية. وعلى وجه الخصوص، من المتوقع تراجع الأرصدة الأولية في أذربيجان وكازاخستان. ورغم أن كلا البلدين عاكفان على تنفيذ تدابير لتخفيف آثار انخفاض الإيرادات الهيدروكربونية (على سبيل المثال، بالحد من الإعفاءات الضريبية (أذربيجان وكازاخستان) ورفع معدلات ضريبة دخل الشركات (كازاخستان))، فإن هذه التدابير ليست كافية للحيلولة دون تصاعد مستويات الدين العام (كازاخستان). ومع ذلك، من المتوقع الاستمرار في احتواء مستويات دين القطاع العام عند مستوى لا يتجاوز ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي أو أقل على مدار الأفق الزمني للتنبؤات.

وتماشيا مع الاتجاهات العامة العالمية، من المتوقع تراجع التضخم الكلي بوجه عام بين البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى ليصل إلى ٧٪ في ٢٠٢٤ ثم يتراجع أكثر إلى ٥,٢٪ على المدى المتوسط. غير أن مسارات التضخم المختلفة بدرجة ملحوظة تعكس كذلك أوجه التباين في الإجراءات على صعيد السياسات النقدية. وعلى سبيل المثال، فإن أوضاع السياسات التي لا تزال متشددة في كازاخستان من المفترض أن تدعم عملية تباطؤ التضخم المستمرة، في حين يُتوقع استمرار ارتفاع التضخم على المدى المتوسط في ظل أوضاع السياسات التيسيرية في تركمانستان.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى

آخر التطورات: نمو قوي مع مؤشرات مبكرة على التباطؤ
على مستوى البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى، لا يزال النمو الاقتصادي واسع النطاق وقويا، ولكن هناك مؤشرات مبكرة على تباطؤ زخم النمو. فقد اكتسب النمو قوة في الربع الأول من ٢٠٢٤ ليبلغ حوالي ٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، مدفوعا بالنشاط القوي في قطاع البناء (جمهورية قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان)، والنقل والتجارة (أرمينيا، جورجيا، جمهورية قيرغيزستان، أوزبكستان)، والخدمات الأخرى (أرمينيا، جورجيا، أوزبكستان) (الشكل البياني ١-١٨).

ومع ذلك، بينما لا تزال تدفقات العاملين في الخارج مرتفعة بالمعايير التاريخية في طاجيكستان، فقد عادت إلى الاتجاهات العامة السائدة في الفترة التي سبقت الحرب أو قريبا منها في كل من أرمينيا وجورجيا. وبالإضافة إلى ذلك، تشهد سوق العمل في أرمينيا حالة من هدوء النشاط، كما بدأ النمو الائتماني في أوزبكستان في التباطؤ.

وقد شهدت الشهور الأولى من ٢٠٢٤ استمرار تباطؤ التضخم الكلي عبر معظم البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. وعزز من هذا الاتجاه العام ضعف الضغوط الخارجية من أسعار السلع الأولية (كل البلدان)، وارتفاع قيمة العملة (أرمينيا، جورجيا، جمهورية قيرغيزستان)، وبطء نمو الأجور (أرمينيا) (الشكل البياني ١-١٥). وعلى وجه الخصوص، عانت أرمينيا من الانكماش في بداية العام الجاري. وبالتالي، خفضت بعض البنوك المركزية (أرمينيا، جورجيا، جمهورية قيرغيزستان) أسعار فائدها الأساسية. ومع ذلك، أدت ضغوط الطلب المحلي إلى بقاء التضخم الأساسي مرتفعا إلى حد ما في جمهورية قيرغيزستان.

وأدى انخفاض التدفقات الخارجية، مع اقترانه بقوة الطلب المحلي، إلى ازدياد ضعف الأرصدة الخارجية في أوائل ٢٠٢٤. وبصفة خاصة، انخفض مؤخرًا حجم الصادرات إلى روسيا مقارنة بالمستويات المرتفعة في السنوات الأخيرة (باستثناء في أوزبكستان، حيث سجلت زيادة في صادرات المنسوجات إلى روسيا) (الشكل البياني ١-١٦). وعلاوة على ذلك، تراجعت تحويلات العاملين في الخارج خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ في كل من أرمينيا وجورجيا. وإضافة إلى ذلك، نجد أن الطلب المحلي القوي يحفز زيادة في الواردات (أرمينيا، أوزبكستان، جمهورية قيرغيزستان).

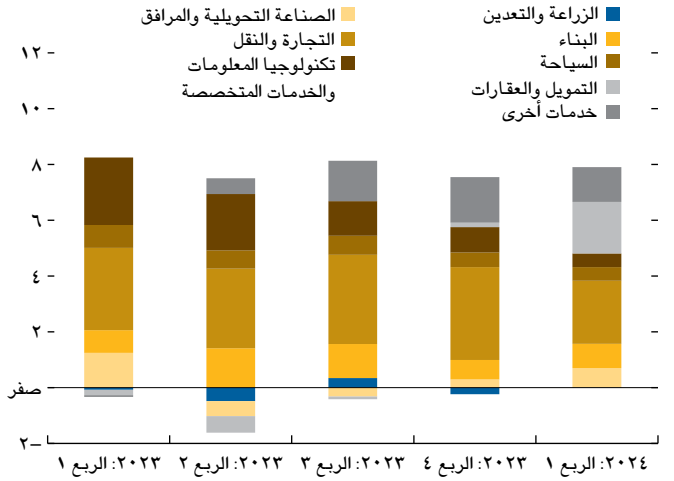
وساهم تفوق أداء الإيرادات (جورجيا) والإنفاق قيد التنفيذ (أرمينيا، جمهورية قيرغيزستان) في إبقاء عجز المالية العامة الأولي محدودا عبر معظم البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في ٢٠٢٣.

وتعرض اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى كذلك لدرجة عالية من الانكشاف للكوارث المناخية، لا سيما المتعلقة بالارتفاع المستمر في درجات الحرارة والتقلبات في معدلات هطول الأمطار. وعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط درجات الحرارة السنوي عبر بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بأكثر من درجة مئوية كاملة مقارنة بمتوسطها خلال ١٩٩٠-٢٠١٠، كما أصبحت أنماط هطول الأمطار أكثر تقلبا. ونتيجة لذلك، تتأثر أعداد أكبر من الناس بالأحداث المناخية المتطرفة، وخاصة الفيضانات (الشكل البياني ١-١٩).

الآفاق الاقتصادية: استمرار النمو القوي مرهون بالتحرك على صعيد السياسات

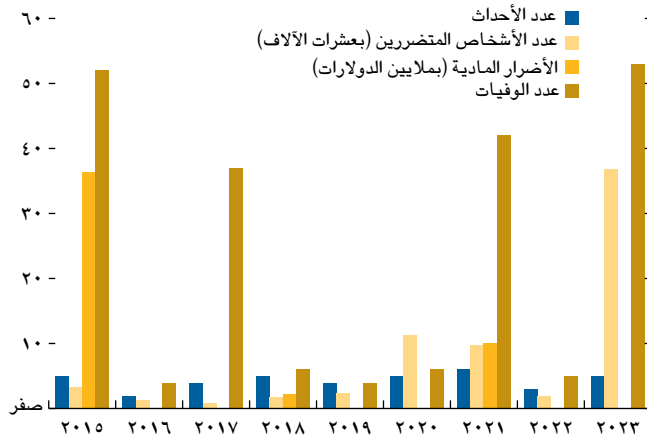
من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي قويا في الاقتصادات المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى على الرغم من الانخفاض الطفيف في نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٦,١٪ في ٢٠٢٤ (مقارنة بنسبة قدرها ٦,٨٪ في ٢٠٢٣) وإلى ٥,٥٪ في ٢٠٢٥. ومع استمرار انحسار الآثار التجارية والمالية الإيجابية من الحرب الروسية في أوكرانيا، من المتوقع أن يستقر متوسط النمو ويتجاوز ٥٪ على المدى المتوسط. غير أن هذا مشروط بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز مناخ الأعمال، وتشجيع المنافسة، والنهوض بمستوى الحوكمة في القطاع الحكومي، وفي بلدن كثيرة، الحد من دور الدولة في الاقتصاد وإعادة تركيزه (دراسة 2023 Giginishvili and others).

الشكل البياني ١-١٨: البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى: المساهمات القطاعية في نمو إجمالي القيمة المضافة الحقيقي (التغير في النمو %، محسوبا على أساس سنوي، المساهمات بالنقاط المئوية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات القطاعية المتاحة من مؤسسة Haver تشمل أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان.

الشكل البياني ١-١٩: القوقاز وآسيا الوسطى: تأثير الأحداث المناخية المتطرفة (الوحدات مبينة في مفتاح الرسم البياني)



المصادر: قاعدة بيانات EMDAT للكوارث العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة المشاركة في سوق العمل (أرمينيا، جورجيا) والاستثمار في البنية التحتية لخفض تكاليف التجارة (جورجيا) هما عاملان ضروريان لتحقيق النمو القوي.

ومن حيث التضخم، من المنتظر أن تحافظ أرمينيا وجورجيا على معدلات تضخم كلي منخفضة نسبياً على مدار الأفق الزمني للتنبؤات. وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يظل معدل التضخم في جمهورية قيرغيزستان مستقرًا عند النطاق الأدنى لهدف البنك المركزي على المدى المتوسط، بينما ينتظر ارتفاع التضخم في أوزبكستان في عام ٢٠٢٤ في أعقاب الزيادة الكبيرة في أسعار الطاقة الموجهة إدارياً في أوائل شهر مايو/أيار قبل تراجعها تدريجياً نحو مستهدف التضخم، بدعم من تشديد السياسة النقدية والضبط المالي.

وعلى الرغم من توقعات تقلص عجز المالية العامة الأولى في المتوسط ليصل إلى ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٤، مع انخفاضه أكثر في السنوات التالية إلى نحو ١,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، فإن هذه التنبؤات تحجب

التباعد الكبير في مستويات العجز عبر البلدان المختلفة. ففي أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان، يتوقع اتساع عجوزات المالية العامة بسبب ارتفاع النفقات الرأسمالية وتكلفة دمج مجموعة السكان الأرمن العرقية (أرمينيا)، وتراجع الإيرادات (جمهورية قيرغيزستان). وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة في أوزبكستان يساهم في تعزيز هوامش الأمان. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع استمرار عجز المالية العامة الأولى عبر معظم البلدان المستوردة للنفط، مع إفساح المجال لمستويات منخفضة ومستقرة من دين القطاع العام.

أما عجوزات الحساب الجاري، فمن المتوقع أن تظل كبيرة على مدار فترة التنبؤات، عند حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. ففي أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان، سوف تتسع عجوزات الحساب الجاري على المدى المتوسط، انعكاساً لتباطؤ التدفقات الوافدة من روسيا وتراجع حجم السلع المعاد تصديرها إلى روسيا (أرمينيا، جورجيا)، مع اقترانها بقوة الطلب المحلي، الذي سيوسع العجز التجاري. وفي المقابل، في حالة أوزبكستان، من المتوقع أن يساهم ضبط أوضاع المالية العامة وارتفاع صادرات التعدين في تعزيز الميزان التجاري.

١-٤ كفة المخاطر مائلة نحو التطورات السلبية

لا تزال المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مائلة نحو تحقق التطورات السلبية. فإلى جانب أوجه عدم اليقين العالمية، تكافح بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى من أجل التصدي للمخاطر الإقليمية المعاكسة.

ولا تزال أجواء عدم اليقين كثيفة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. فمن ناحية، نجد أن تحقق احتمالات تجاوز التوقعات العالمية سوف يساعد في التخفيف من التحديات أمام المنطقتين. وعلى سبيل المثال، من شأن تخفيف التوترات التجارية، أو ازدياد قوة التعافي في الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة، أو زيادة زخم الإصلاحات أن ينشط الطلب والتجارة على المستوى العالمي ويساعد في رفع النمو. ومن ناحية أخرى، في حالة تحقق المخاطر العالمية المعاكسة، فإن التداعيات قد تكون فادحة على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. ومن المرجح أن تتحمل الاقتصادات الأكثر عرضة للمخاطر في المنطقتين العبء الأكبر لتلك التأثيرات نظراً لمحدودية قدرتها على استيعاب الصدمات والتحرك لمواجهتها.

■ قد تتحقق مخاطر ازدياد التشتت الجغرافي-الاقتصادي من خلال ازدياد ميل البلدان لاعتماد سياسات منغلقة، وخفض التعاون الدولي، والانخراط في الصراعات الأوسع نطاقاً. وبالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، فإن هذا قد يؤدي إلى حدوث تغييرات في الروابط التجارية، وانخفاض تدفقات رأس المال، واحتمال تراجع تدفقات المعونة مما سيؤثر

سلبا بدرجة أكبر على البلدان منخفضة الدخل (راجع الفصل ٣ في عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى"). وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات الصناعية التي تتجاوز تداعياتها الحدود الوطنية تزيد من احتمالات اتخاذ البلدان الأخرى إجراءات مضادة، مما يقوض مبادئ التعاون متعدد الأطراف الضرورية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

- رغم توقعات عودة أسعار الفائدة الأساسية إلى طبيعتها، فإن السياسة النقدية التي لا تزال متشددة يمكن مع ذلك أن تتسبب في تباطؤ النمو على المدى القريب بأسرع من المتوقع وتزايد البطالة. ومن شأن التداعيات الناجمة عن مثل هذا السيناريو أن تؤثر سلبا على النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى وتزيد من كثافة عدم اليقين في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، إذا اتضح أن التضخم الأساسي أطول أمدا من المتوقع، فقد تضطر البنوك المركزية إلى تعديل مسار استعادة السياسة النقدية العادية، مما يؤدي إلى إعادة تسعير الفائدة السوقية وعودة ظهور اضطرابات الأسواق المالية.
- قد تزداد تقلبات أسعار السلع الأولية. فمن شأن الصراعات، أو قيود التصدير، أو قرارات تحالف "أوبك بلس" بشأن الإنتاج النفطي، أو التحول إلى الطاقة الخضراء أن تتسبب في تحفيز التقلبات في إمدادات السلع الأولية وديناميكية الطلب، مما يترتب عليه تقلب أسعار السلع الأولية بصفة متكررة، وفرض ضغوط على القطاع الخارجي والمالية العامة في البلدان المصدرة والمستوردة للسلع الأولية على السواء، إلى جانب التأثير سلبا على التضخم. ومن شأن التقلب في أسعار السلع الغذائية الأساسية أن يخلق تحديا ذا طابع خاص في البلدان التي تكافح من أجل التغلب على انعدام الأمن الغذائي. وقد تظهر كذلك حالات عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- وسوف يكون لتجدد الصدمات المناخية كالجفاف والفيضانات تأثير ملموس. فالأحداث المناخية المعاكسة سوف تؤثر سلبا على الأمن المائي، والبنية التحتية، والمحاصيل الزراعية، وأسعار الغذاء عبر بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. وقد تنشأ أيضا صدمات معاكسة من داخل المنطقتين أو قريبا منهما:

- الصراعات الدائرة قد تستمر أو تتوسع لتصل إلى مناطق أخرى. فمن المحتمل استمرار تصاعد حدة الصراع في غزة وإسرائيل ليمتد إلى منطقة أوسع نطاقا. وقد تستمر كذلك الصراعات الدائرة في أنحاء أخرى، بما في ذلك الصراع الدائر في السودان. وقد تحفز مثل تلك التطورات من حدوث زيادة مدمرة في نزوح السكان والمعاناة الإنسانية. ومن المحتمل كذلك أن تعاني الاقتصادات الواقعة في دائرة الصراع مباشرة، إلى جانب اقتصادات الجوار، من خسائر اقتصادية طويلة الأمد (عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). فمن شأن تصاعد حدة الحرب الروسية في أوكرانيا أو تعثر آفاق النمو الاقتصادي في روسيا أن يؤثر سلبا على اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى من خلال اضطرابات التدفقات التجارية وتحويلات العاملين في الخارج.
- ومن المحتمل أن يؤدي عدم كفاية تنفيذ الإصلاحات إلى عرقلة النمو. فالاقتصادات العاكفة على تنفيذ إصلاحات هيكلية حيوية، مع صعوبتها، يمكن أن تواجه تصاعد حدة السخط الاجتماعي، والمقاومة السياسية، وتباطؤ تنفيذ السياسات. فالنقد الضعيف في تنفيذ الإصلاحات سوف يؤثر سلبا على توقعات النمو في الأجل المتوسط، ويزيد من تعقيدات خفض نسب الديون، ويضعف قدرة المنطقة على الصمود أمام الصدمات نظرا للفجوات الهيكلية التي تعاني منها منذ أمد طويل (عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- ومن شأن حدوث انعكاس مفاجئ لمسار التدفقات التجارية والمالية جراء تصاعد حدة الحرب الروسية في أوكرانيا أو زيادة العقوبات الاقتصادية، بما فيها العقوبات الثانوية، أن يشكل مخاطر كبيرة على اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، لا سيما المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي. ورغم أن العديد من الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة نفذت تدابير السلامة الاحترازية الكلية أو عززت التدابير القائمة بالفعل للتصدي للمخاطر المحيطة بالاستقرار المالي وسط ارتفاع مستوى الإقراض للأسر والشركات، فإن أي انعكاس مفاجئ لمسار التدفقات يمكن أن يتسبب في حدوث الاضطرابات (على سبيل المثال، من خلال الانخفاض المربك في سعر العملة أو ازدياد القروض المتعثرة).

٥-١ ترتيب أولويات السياسات ضروري في ظل التيارات المعاكسة المتحولة

مع تكثف أجواء عدم اليقين وتنبؤات النمو الباهت في الأجل المتوسط، من الضروري الاستعانة بالسياسات لتحسين توقعات النمو في المستقبل وإعادة بناء هوامش الأمان المالي لتعزيز الصلابة. ولتحقيق هذه الغاية، لا يزال تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في مجال الحوكمة، يشكل عاملا جوهريا. وبالنسبة للاقتصادات المثقلة بالديون، بما في ذلك بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن وضع مستويات الدين على مسار تنازلي دائم يشكل عاملا ضروريا وسوف يساعد أيضا مع الوقت في تسهيل الحصول على التمويل بتكلفة أقل وإتاحة الحيز المالي اللازم للإنفاق التنموي والاجتماعي. ورغم انحصار التضخم في العديد من الاقتصادات، فإن توخي اليقظة في الحفاظ على استقرار الأسعار يظل بالغ الأهمية لأنه يخلق بيئة محددة المسار مواتية للاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام.

الإصلاحات والسياسة المناخية: تعزيز توقعات النمو والصلابة

يمثل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية عاملاً بالغ الأهمية في سبيل إعطاء دفعة للإنتاجية، وتعزيز توقعات النمو على المدى المتوسط. وينبغي أن تتضمن الجهود على مستوى السياسات إصلاحات موجهة نحو أسواق العمل وتنمية رأس المال البشري، بالإضافة إلى جهود لتحسين البيئة المؤسسية والتنظيمية. وهناك أهمية بالغة أيضاً لمعالجة آثار التغير المناخي.

هناك عدد من السياسات الهيكلية الضرورية لتحقيق نمو أقوى وأكثر احتواءً للجميع.

- تعزيز الحوكمة سيكون بالغ الأهمية بصفة خاصة. وقد أبرز عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأهمية البالغة لإصلاحات الحوكمة - مثل تعزيز سيادة القانون وفعالية الحكومة - في تعزيز خلق بيئة اقتصادية تشجع استثمارات القطاع الخاص وتساعد في دعم النمو. وعلاوة على ذلك، فإن إعطاء الأولوية لإصلاحات الحوكمة قبل غيرها من الإصلاحات يمكن أن يعظم مردودها الكلي على النمو، ومن شأن الدمج الاستراتيجي للإصلاحات ضمن حزمة - بالجمع مثلاً بين إصلاحات القطاع الخارجي وإصلاحات سوق الائتمان - أن يعظم الآثار الإيجابية على الناتج.
- والتحرك على صعيد السياسات ضروري للتصدي لتحديات سوق العمل، ورفع مستويات رأس المال لكل عامل التي تتسم بالانخفاض النسبي، وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلى وجه التحديد، فإن اعتماد السياسات المصممة لزيادة المشاركة في سوق العمل وخلق فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب، وتشجيع التنافس والانفتاح في الأسواق سيكون ضرورياً ويساعد في تأمين نمو أقوى وأكثر استدامة. ويمكن المساهمة في تعزيز هذه الجهود بدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة مستويات التحول الرقمي، والنهوض بمستوى التعقيد التجاري، والحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي (الفصل الثاني).
- وخفض الحواجز التجارية طويلة الأمد يمكن أن يساعد الاقتصادات في جني ثمار التجارة وسط تزايد التشتت الجغرافي-الاقتصادي وتكثف أجواء عدم اليقين العالمي. وسوف يساهم تنوع المنتجات والأسواق في تعزيز الصلابة الاقتصادية، كما أن الاستثمار في البنية التحتية للاستفادة من الممرات التجارية الجديدة ستكون له آثار إيجابية. وفي هذا الصدد أيضاً، تقوم الإصلاحات المالية بدور حيوي في جعل النمو الاقتصادي أكثر احتواءً لفئات المجتمع وأكثر استدامة، ومن المنتظر أن تحقق البلدان المكاسب من تيسير المنافسة داخل قطاعاتها المالية. ومن الإصلاحات الضرورية هنا تقوية الأطر الاقتصادية الكلية وأطر السياسات والحد من دور الدولة في النظم المصرفية (الفصل الثالث). وبالتالي، فإن هذا المنهج سوف يساعد في دعم استثمارات القطاع الخاص. وبالنسبة لتلك البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى التي تتسم نظمها المالية بزيادة تركيز المخاطر في القطاع المصرفي، سوف يكون من المفيد تطوير الأسواق المالية لتنويع مصادر التمويل.

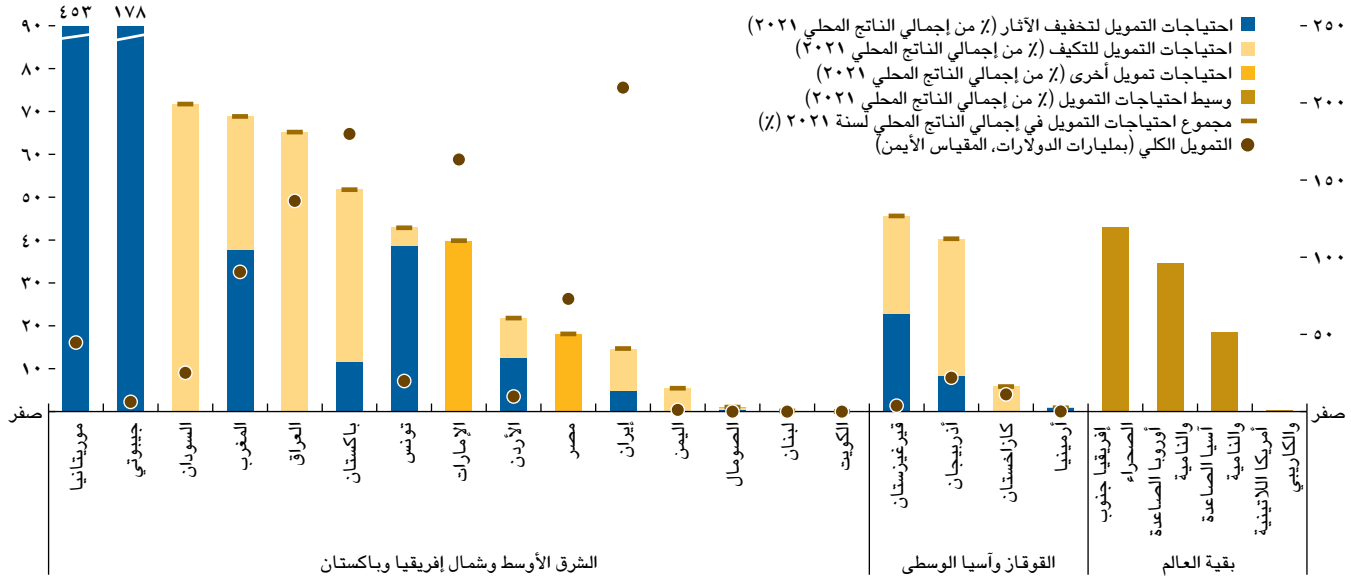
ونظراً لأن بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى عرضة لتأثيرات التغير المناخي والمخاطر الانتقالية، فينبغي لها مواصلة الجهود لبناء اقتصادات أكثر خضرة وأكثر صلابة على حد سواء. وبجانب جهود البلدان المصدرة للسلع الأولية لتخفيف آثار تغير المناخ، وخاصة من خلال التنويع الاقتصادي، هناك حاجة ماسة لاتخاذ كل البلدان تدابير للتكيف مع تغير المناخ. فالاستثمار في البنية التحتية للمياه واعتماد أسلوب التسعير لاسترداد التكاليف في استهلاك المياه سيكون لهما أثر مفيد في هذا الخصوص.^{١٢} ومع ذلك، فإن احتياجات تمويل المبادرات المناخية تتسم بخصائصها (الشكل البياني ١-٢٠)، كما أنها ستظل مرتفعة في الأعوام القادمة - وعلى سبيل المثال، تُقدّر احتياجات الاستثمار للتحول الأخضر والتكيف مع آثار التغير المناخي بأكثر من ١٢٠ مليار دولار للبلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حتى عام ٢٠٣٥. وفي هذا الصدد، بإمكان المؤسسات المالية القيام بدور حيوي في تشجيع بناء اقتصاد أخضر من خلال تنفيذ منهج التمويل "الشامل الأخضر" (دراسة Radzewicz-Bak and others 2024). ومن شأن المشاركة في جهود شبكات التمويل الأخضر العالمية أن يساعد أكثر في تبادل المعرفة والممارسات المثلى.

سياسة المالية العامة: إعادة بناء هوامش الأمان

ضمان الاستدامة المالية هو من الأولويات عبر منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، وخاصة مع مراعاة العوامل المعاكسة من جراء الصراعات الدائرة في المنطقة، وأوضاع التمويل التي لا تزال متشددة في اقتصادات عديدة، والمخاطر الناجمة عن استمرار تحول أنماط التجارة. وفي هذا الصدد، فإن تقوية إدارة المخاطر المحيطة بالمالية العامة عن طريق تنفيذ أو تعزيز أطر المالية العامة متوسطة الأجل ستكون حيوية لزيادة الشفافية والمساءلة. وفي الوقت نفسه، هناك أهمية بالغة لوقاية نظم الحماية الاجتماعية وضمان الحصول على التعليم والرعاية الصحية، كما أن تركيز الإنفاق الضروري على الفئات الأشد احتياجاً لن يقتصر على تشجيع الاحتواء فحسب، بل إنه سيساعد أيضاً في الحفاظ على استدامة المالية العامة. وعلى وجه الخصوص، فإن خفض الدعم التنافلي الذي يفتقر للكفاءة وتجنب زيادات الأجور والتحويلات المعممة سيساعد في إعادة توجيه الموارد نحو برامج الحماية الاجتماعية الموجهة

^{١٢} يمكن الاطلاع على تحليل تفصيلي واقتراحات على مستوى السياسات حول الاستثمارات في مجال التكيف مع آثار تغير المناخ في دراسة Duenwald and others (2022) ودراسة Radzewicz-Bak and others (2024).

الشكل البياني ١-٢٠: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: احتياجات التمويل الحالية من أجل السياسة المناخية (٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢١، بمليارات الدولارات)



المصادر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات احتياجات التمويل في أفغانستان هي نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٠ نظرا لعدم توفر بيانات إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢١. وتعتمد الإمارات العربية المتحدة "استراتيجية الإمارات للطاقة" لعام ٢٠٥٠ التي تحدد احتياجات الاستثمار لتحول نظام الطاقة بمبلغ قدره ٦٠٠ مليار درهم إماراتي. والشكل البياني لا يتضمن الضفة الغربية وغزة نتيجة عدم قدرة خبراء الصندوق على التأكد من صحة التقديرات. وتعتبر أرقام المناطق المجمعة عن احتياجات التمويل في البلد الوسيط في كل منطقة. وتغطي "احتياجات التمويل الأخرى" أنشطة مثل البحث، وتطوير البيانات/المعلومات المناخية، وما إلى ذلك، التي لا ترتبط مباشرة بأنشطة تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويعبر التمويل الكلي عن احتياجات الاستثمار التراكمية حتى السنة المستهدفة في "المساهمات المحددة وطنيا؛ في البلدان المعنية وهي سنة ٢٠٣٠ أو ٢٠٣٥. وتتضمن احتياجات الاستثمار للتخفيف من آثار تغير المناخ في كل من جيبوتي وموريتانيا التوسع في شبكات الطاقة لزيادة توصيل الكهرباء، وخاصة للمناطق الريفية.

بصورة أدق للمستحقين. وبالنسبة لبعض الاقتصادات، نجد أن توسيع القاعدة الضريبية لزيادة تدفق الإيرادات يمكن أن يوفر الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية واحتياجات التنمية.

ونظرا للتباين الكبير في مستويات دين القطاع العام عبر البلدان، فمن الضروري اعتماد سياسة للمالية العامة متنسقة مع ظروف كل بلد على حدة:

- فالبلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين واحتياجات التمويل، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الضروري أن تعمل على تضاعف الجهود لمواصلة ضبط أوضاع المالية العامة بغية وضع عبء الدين على مسار هبوطي على نحو حاسم. ولتحقيق هذا الهدف، هناك أهمية بالغة لاحتواء النفقات الجارية على إعانات الدعم، وتعبئة إيرادات إضافية، وإلغاء الإعفاءات الضريبية بالتدرج. وبمرور الوقت، من شأن تقوية مراكز المالية العامة أيضا أن تيسر فرص الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تنظر السلطات الوطنية في طرق للتخفيف من حدة المخاطر على المالية العامة من المؤسسات المملوكة للدولة.
- وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فينبغي أن ينصب تركيزها على ضمان الاستدامة المالية مع التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي. وحيثما يحول نقص التمويل دون توفير الخدمات الأساسية أو المضي قدما نحو تحقيق "أهداف التنمية المستدامة"، لا سيما في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، يتعين بذل الجهود الكبيرة لتعبئة الإيرادات المالية المحلية. ومع طول أمد المخاطر المناخية وانعدام الأمن الغذائي، ينبغي توجيه الإنفاق الهادف لدعم الأرزاق إلى الاحتياجات الاجتماعية الأشد إلحاحا (مثل انعدام الأمن الغذائي الحاد). وتمثل المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي عنصرا ضروريا في هذا المجال للمساعدة في تخفيف وطأة الأزمات الإنسانية الجارية.
- وفي ظل البيئة الحالية من تقلبات أسعار النفط وانخفاض الإنتاج النفطي، ينبغي للبلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تركز على تعزيز الصلابة والاستدامة مع ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال. ولتحقيق هذه الغاية، فإن الإصلاحات الرامية إلى خلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص سوف تدعم النمو غير النفطي والصلابة الاقتصادية الأطول أجلا. وبالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، فإن الاستمرار في تنويع مصادر الإيرادات وتنفيذ الإصلاحات الضريبية (من خلال استحداث والتوسع في استخدام ضريبة

القيمة المضافة، وضريبة الدخل الشخصي، وضريبة دخل الشركات) يظل من الأولويات المهمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل تيسير التحول الأخضر عاملاً بالغ الأهمية في الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ. وحسبما يكون ملائماً، فإن إلغاء دعم الطاقة المفتقر للكفاءة يتسق مع هذه الأهداف.

■ وفي ظل تباطؤ النمو متوسط الأجل والضعف المستمر في الإيرادات، ينبغي أن تحرص بلدان القوقاز وآسيا الوسطى على الاحتفاظ بهوامش الأمان المالي واستدامة القدرة على تحمل الدين، بسبل منها تنفيذ الضبط المالي التدريجي. وعلاوة على ذلك، في ظل البيئة الحالية من النمو القوي، هناك احتياج لضبط أوضاع المالية العامة لدعم تباطؤ معدل التضخم. وسوف يعزز من هذه الجهود العمل على تقوية مؤسسات المالية العامة وتحسين عمليات الإدارة المالية العامة وإدارة الاستثمار العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز شفافية المؤسسات المملوكة للدولة، وإحصاءات القطاع العام بوجه أعم، سوف يساعد في الحد من المخاطر على المالية العامة ودعم فرص الحصول على التمويل الخارجي. كذلك، ينبغي أن تدعم البلدان المصدرة للنفط جهود تخفيف آثار تغير المناخ عن طريق إصلاح نظم الدعم بحيث تعكس التكلفة الحقيقية للموارد الطبيعية وانبعثات الكربون.

السياسات النقدية والمالية: الحفاظ على التضخم المنخفض وحماية الاستقرار المالي

ينبغي أن يظل الحفاظ على استقرار الأسعار حجر الزاوية في السياسة النقدية، على أن يقترن بالتواصل الجماهيري الواضح بشأن أهداف السياسات وشفافية عمليات السياسة النقدية. وفي حالة البلدان التي تعتمد نظام سعر الصرف الثابت (مثل مجلس التعاون الخليجي والأردن)، فإن أي تغيير في سعر الفائدة الأساسي ينبغي أن يتم وفق أطر سياساتها. وفي غيرها من البلدان التي تكافح التضخم المرتفع طويل الأمد (مصر، كازاخستان، باكستان، تونس، أوزبكستان) ينبغي أن تظل السياسة النقدية متشددة. وحيثما ترسل مؤشرات التضخم إشارة بالعودة الدائمة إلى استقرار الأسعار (مثلما في حالة العديد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى)، يمكن النظر في اعتماد منهج حذر في تيسير السياسة النقدية. وبصورة أعم، ينبغي أن تظل وتيرة التصحيح في موقف السياسة النقدية معتمدة على البيانات مع توخي اليقظة للتغيرات في ضغوط التضخم الأساسي.

وينبغي أن يقترن تنفيذ السياسة النقدية بسياسة مالية حذرة. وبناء عليه، في حالة البلدان التي تفتقر للتنسيق الجيد بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة أو حيثما تطغى سياسة المالية العامة على قرارات السياسة النقدية فإن معالجة اختلالات المالية العامة جنباً إلى جنب مع بنك مركزي يتمتع بالاستقلالية يمثل عاملاً ضرورياً لتعزيز فعالية أدوات السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

وبالإضافة إلى ذلك، فلا يزال وضع أطر تنظيمية ورقابية وأطر للسلامة الاحترازية الكلية وتقويتها من الأولويات بالنسبة للقطاعات المالية في المنطقة. وتوفر هذه الأطر آليات الحماية اللازمة لوقاية الاستقرار المالي وتشمل تنفيذ المعايير التنظيمية الكافية والشاملة وتنفيذ الإشراف الرقابي المكثف والمتمتع بالموارد بالقدر الملائم. وبالنسبة لأدوات السلامة الاحترازية الكلية، فإن تكثيف استخدام الأدوات واسعة النطاق، مثل هامش الأمان الرأسمالي المضاد للتقلبات الدورية، سوف يساعد على منع حدوث انكماش ائتماني حاد أثناء نوبات الهبوط الاقتصادي، كما أن استخدام الأدوات القائمة على المقترضين، مثل وضع حدود قصوى لنسبة خدمة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى القيمة، سوف يساعد في الوقاية من النمو الائتماني السريع وتدهور جودة الأصول.

صندوق النقد الدولي لا يزال ملتزماً بتقديم الدعم

منذ بداية عام ٢٠٢٠، وافق الصندوق على تقديم تمويل بأكثر من ٤٧,٧ مليار دولار إلى البلدان عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وجدير بالذكر أن الموافقة صدرت منذ بداية عام ٢٠٢٤ على تقديم تمويل جديد بقيمة تتجاوز ١٣,٤ مليار دولار لدعم برامج اقتصادية في مصر (زيادة الموارد المتاحة في إطار تسهيل الصندوق الممدد)، والأردن (تسهيل الصندوق الممدد) وباكستان (تسهيل الصندوق الممدد). وبالإضافة إلى ذلك صدرت الموافقة على استفادة طاجيكستان بدعم غير مالي بموجب "أداة تنسيق السياسات" لدعم برنامج السلطات الوطنية للإصلاح الهيكلي. وعكف الصندوق كذلك على تنفيذ قرابة ٣٦١ مشروعاً للمساعدة الفنية وتنمية القدرات في ٣١ بلداً، بقيمة بلغت في مجملها ٣٢,٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وعلاوة على ذلك، يحافظ الصندوق على بصمته الإقليمية من خلال مكاتب ممثليه المقيمين، ومراكزه للمساعدة الفنية، والمكتب الإقليمي الجديد في الرياض بالملكة العربية السعودية، وجميعها تساهم في تقوية شراكة الصندوق مع البلدان عبر تلك المناطق.

^{١٢} تبدأ السنة المالية ٢٠٢٤ في ١ مايو/أيار ٢٠٢٣ وتنتهي في ٣٠ إبريل/نيسان ٢٠٢٤.

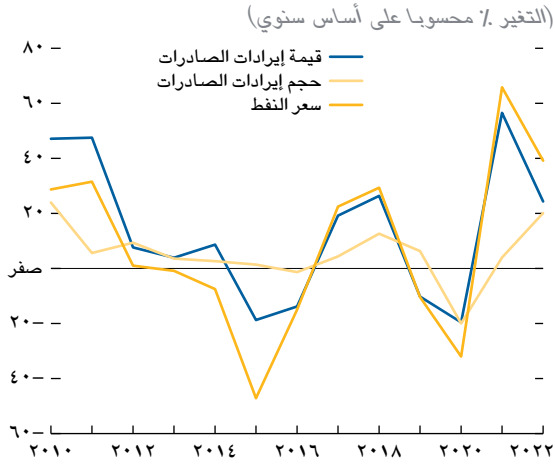
الإطار ١-١: مجلس التعاون الخليجي: التنوع الاقتصادي

عكفت البلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي على مدار العقدين الماضيين على تنفيذ الإصلاحات بفعالية بغية تنوع اقتصاداتها^١، وشملت جهود الإصلاح الاستثمار في القطاعات غير الهيدروكربونية، والاستفادة الاستراتيجية من صناديق الثروة السيادية^٢، وتشجيع ريادة الأعمال، وتعزيز رأس المال البشري، وتخصيص الموارد للطاقة المتجددة والتحول الرقمي.

ومع ذلك، فإن أهمية القطاع النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، رغم تراجعها، لا تزال كبيرة في معظم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، بل أعلى مقارنة بالاقتصادات الأخرى المعتمدة على النفط. فمنذ عام ٢٠٠٠ تراجع حصة النفط في إجمالي الناتج المحلي في مجلس التعاون الخليجي من ٥٠٪ إلى ٣٣٪ تقريباً في عام ٢٠٢٣ - في حين بلغ المتوسط في البلدان الأخرى المعتمدة على النفط حوالي ٢٦٪ في ٢٠٢٣. وبالرغم من ذلك، شكل النفط والسلع المرتبطة به في الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية ٩٠٪ تقريباً من مجموع صادرات السلع والسلع الأولية في عام ٢٠٢٣. وفي معظم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، تساهم الأنشطة النفطية أيضاً في توليد حوالي ٧٠٪ من مجموع إيرادات المالية العامة (الشكل البياني في الإطار ١-١-١)، كما أن الأنشطة الاقتصادية في قطاعات عديدة، وخاصة الكيماويات والبتروكيماويات، لا تزال مرتبطة على نحو وثيق بأنشطة القطاع النفطي (الشكل البياني في الإطار ١-١-٢).

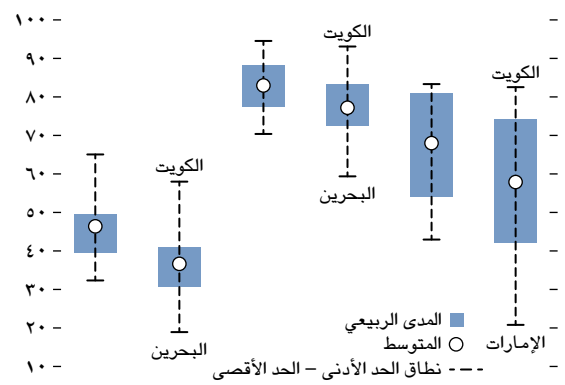
وإلى جانب جهود التنوع، كان النمو ملحوظاً في القطاعات غير النفطية، وإن ظل معتمداً جزئياً على الأنشطة المرتبطة بالنفط كما أن حجم هذه القطاعات لا يزال صغيراً. وبصفة خاصة، قدمت قطاعات الخدمات المالية، والصناعة التحويلية، والتجارة، والسياحة مساهمات كبيرة في النمو غير النفطي (الشكل البياني في الإطار ١-١-٣). وشهدت الصادرات عالية التقنية أيضاً زيادة كبيرة، لتسجل ارتفاعاً من ١,٥٪ من مجموع صادرات الصناعات التحويلية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ إلى متوسط قدره ٤٪ في ٢٠٢٠-٢٠٢٢. غير أن قطاعات البناء والنقل

الشكل البياني في الإطار ١-١-٢: مجلس التعاون الخليجي: إيرادات صادرات صناعة الكيماويات وسعر النفط



المصادر: الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات، التقرير السنوي لعام ٢٠٢٣؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني في الإطار ١-١-٣: مجلس التعاون الخليجي: الحصة النفطية (٪ من المجموع)



الفترة	إجمالي الناتج المحلي النفطي في إجمالي الناتج المحلي الكلي	الإيرادات النفطية في مجموع الإيرادات	الصادرات النفطية في مجموع الصادرات
٢٠٠٩-٢٠١٠	٤٥	٤٥	٤٥
٢٠٢٣-٢٠٢٤	٨٥	٧٥	٦٥

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

هذا الإطار من تأليف فيجاند بورانوفنا.

^١ رؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ورؤية عُمان ٢٠٤٠، ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، ورؤية نحن الإمارات ٢٠٣١، ورؤية الكويت ٢٠٣٥.

^٢ صناديق الثروة السيادية هي أدوات للاستثمار مملوكة للدولة ومصممة لإدارة واستثمار فوائض الإيرادات، المستمدة أساساً من تصدير النفط والغاز. ويختلف دور صناديق الثروة السيادية بدرجة كبيرة عبر اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. وتشمل صناديق الثروة السيادية الضخمة في مجلس التعاون الخليجي ما يلي: صندوق الاستثمارات العامة (المملكة العربية السعودية)؛ وجهاز أبوظبي للاستثمار، وشركة مبادلة للاستثمار، ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية، وجهاز الإمارات للاستثمار (الإمارات العربية المتحدة)؛ وهيئة الاستثمار الكويتية (الكويت)؛ وجهاز قطر للاستثمار (قطر)؛ وجهاز الاستثمار العماني (عمان)؛ وشركة ممتلكات القابضة (البحرين).

الإطار ١-١ (تتمة)

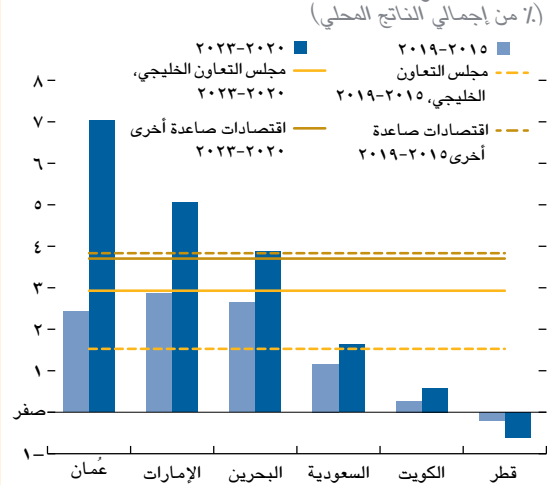
وتكنولوجيا المعلومات، رغم كونها قطاعات عالية الأولوية وحصلت على استثمارات عامة طائلة، لا تزال صغيرة نسبياً من حيث مساهماتها في النمو، حيث بلغت مجتمعة أكثر قليلاً من ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الكلي. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تُعزى الطفرة في العديد من الاقتصادات جزئياً للزيادة في التمويل المتاح للمشروعات، مدفوعة بدورها بارتفاع الإيرادات القياسي من صادرات الطاقة.

ولا يزال استثمار القطاع العام يشكل محركاً مهماً للتنوع الاقتصادي عبر البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وعلى وجه التحديد، ارتفع متوسط الإنفاق الرأسمالي العام على نحو مطرد على مدار العقد الماضيين - بمتوسط قدره ٣,٩٪ سنوياً منذ عام ٢٠١٠ - حيث سارعت حكومات المنطقة من وتيرة تنفيذها خطط التنوع الاقتصادي طويلة الأجل، بالإضافة إلى دعم صناديق الثروة السيادية الاستثمارات المحلية. وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع الملحوظ في الاستثمارات العابرة للحدود في مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة، لا سيما في قطاع الخدمات، ساهم بدرجة كبيرة في النمو غير الهيدروكربوني (الشكل البياني في الإطار ١-١-٤، دراسة Korniyenko and Xin، قيد الإصدار).

وقد قطعت البلدان في مجلس التعاون الخليجي كذلك عدة خطوات لجذب الاستثمارات ورفع النمو، وتشمل ما يلي:

- إدخال التحسينات على بيئة الأعمال لتعزيز دور البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي كمراكز للتجارة العالمية ووجهات جاذبة للاستثمار. وعلى سبيل المثال، قامت بعض بلدان مجلس التعاون بتعديل قوانين الاستثمار والإفلاس لديها. ووقعت كذلك اتفاقات التجارة الحرة وزادت من استثماراتها في القطاعات عالية النمو، ذات القيمة المضافة المرتفعة، وكثيفة الاستخدام للمعرفة. وزاد كذلك حجم الاستثمارات في تطوير البنية التحتية.
- بذل الجهود لتقوية سوق العمل. ولدعم تنمية مهارات القوى العاملة وتنويعها، شرعت بلدان كثيرة في مجلس التعاون الخليجي أو تنظر حالياً في تنفيذ إصلاحات لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، ودعم التوظيف في القطاع الخاص، وزيادة مرونة سوق العمل عن طريق إلغاء القيود (راجع أيضاً الفصل الثاني).

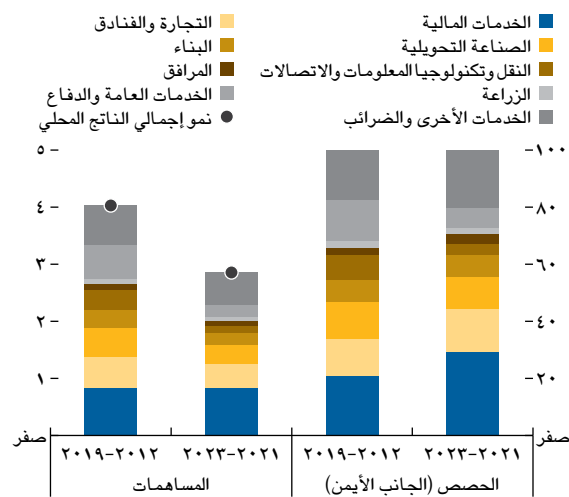
الشكل البياني في الإطار ١-١-٤: مجلس التعاون الخليجي: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني في الإطار ١-١-٣: مجلس التعاون الخليجي: المساهمات والحصص في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير ٪ محسوباً على أساس سنوي بالنسبة للنمو؛ بالنقاط المئوية بالنسبة للمساهمات؛ وبالنسبة المئوية من المجموع بالنسبة للحصص)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

المراجع

- Duenwald, Christoph, Yasser Abdih, Kerstin Gerling, Vahram Stepanyan, Abdullah AlHassan, Gareth Anderson, Anja Baum, and others. 2022. "Feeling the Heat: Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper 2022008/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gigineishvili, Nikoloz, Iulia Ruxandra Teodoru, Narek Karapetyan, Yulia Ustyugova, Jean van Houtte, Jiri Jonas, Wei Shi, and others. 2023. "Strengthening Monetary Policy Frameworks in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 2023004/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gopinath, Gita. 2024. "Geopolitics and Its Impact on Global Trade and the Dollar." May 7. <https://www.imf.org/en/News/Articles/202407/05//sp-geopolitics-impact-global-trade-and-dollar-gita-gopinath>
- Gulf Petrochemicals and Chemicals Association. 2024. "GPCA Annual Report 2023." New York.
- Korniyenko, Yevgeniya, and Weining Xin. Forthcoming. "GCC Growth and Diversification: The Role of Cross-Border Investment and Sovereign Wealth Funds." Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Radzewicz-Bak, Bozena, Jerome Vacher, Gareth Anderson, Filippo Gori, Mahmoud Harb, Yevgeniya Korniyenko, Jiayi Ma, and others. 2024. "Preparing Financial Sectors for a Green Future: Managing Risks and Securing Sustainable Finance." IMF Departmental Paper 2024002/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2024. "Sudan Emergency: Population Movements from Sudan." August 26. <https://reliefweb.int/map/sudan/sudan-emergency-population-movements-sudan-26-august-2024>
- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). 2024a. "Reported Impact Snapshot: Gaza Strip." August 28. <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-28-august-2024>
- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). 2024b. "Humanitarian Situation Update #226: Gaza Strip." October 4. <https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/humanitarian-situation-update-226-gaza-strip-enarhe>
- UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA). n.d. "Sudan." <https://www.unocha.org/sudan>

٢- تحويل الاتجاه العام: تعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط^١

ظلت آفاق النمو على المدى المتوسط لبلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^٢ والقوقاز وآسيا الوسطى تشهد تراجعاً تدريجياً على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، ومراراً، لم يرق النمو المتحقق إلى مستوى التوقعات. وقد شهدت بلدان المنطقتين ركوداً مقارناً بالاقتصادات المتقدمة على الرغم من تحسن مستويات المعيشة فيها، كما تخلفت عن الاتجاهات العامة للنمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في مناطق أخرى. ويكشف تفكيك عناصر النمو أن الزيادة في مستويات التوظيف نسبة إلى عدد السكان ظلت عنصرًا مهماً ساهم في نمو نصيب الفرد من الناتج في أنحاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، غير أن دورها أخذ في التضاؤل بمرور الوقت. وفي المقابل، اعتمد النمو في مناطق أخرى اعتماداً كبيراً على زيادة التعميق الرأسمالي. وثمة ضرورة لاتخاذ سياسات تهدف إلى استعادة تقارب الدخل وتعزيز تحقيق نمو أكثر قوة واستدامة. وسيطلب تغيير الخصائص الديمغرافية سياسات تهدف إلى زيادة المشاركة والوظائف في سوق العمل، بما في ذلك لصالح النساء والشباب، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن شأن زيادة نسبة رأس المال إلى عدد العاملين المنخفضة نسبياً أن تحقق أيضاً مكاسب كبيرة على صعيد النمو، وقد تتطلب تعميق التطور المالي والإصلاحات المالية لتعزيز استثمارات القطاع الخاص. في غضون ذلك، سيتعين وضع سياسات لتعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تتوافق مع احتياجات كل بلد على حدة. وفي المتوسط، تتضمن أهم الإجراءات على صعيد السياسات ما يساعد منها على دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وزيادة مستويات التحول الرقمي، وزيادة التعقيد التجاري، والحد من بصمة الدولة. وهذه الجهود بالغة الأهمية أيضاً في ضوء الآثار السلبية الناجمة عن الصراعات والكوارث المرتبطة بتغير المناخ على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

٢-١ تدهور آفاق النمو

تشير الاتجاهات العامة في الآونة الأخيرة إلى تراجع مثير للقلق في آفاق النمو في جميع أنحاء العالم، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وقد تراجعت أيضاً بشدة توقعات النمو على المدى المتوسط لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى على مدى العقدين الماضيين (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ١). وكان هذا التراجع واسع النطاق على مستوى البلدان، على الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت المزيد من التقلبات مقارنة بالمناطق الأخرى، بفعل تقلبات أسعار النفط العالمية بصفة أساسية. وبالإضافة إلى اتجاه التنبؤات نحو المزيد من التضاؤل تدريجياً، ظل النمو الاقتصادي الفعلي باستمرار دون مستوى التوقعات، لا سيما منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٢).

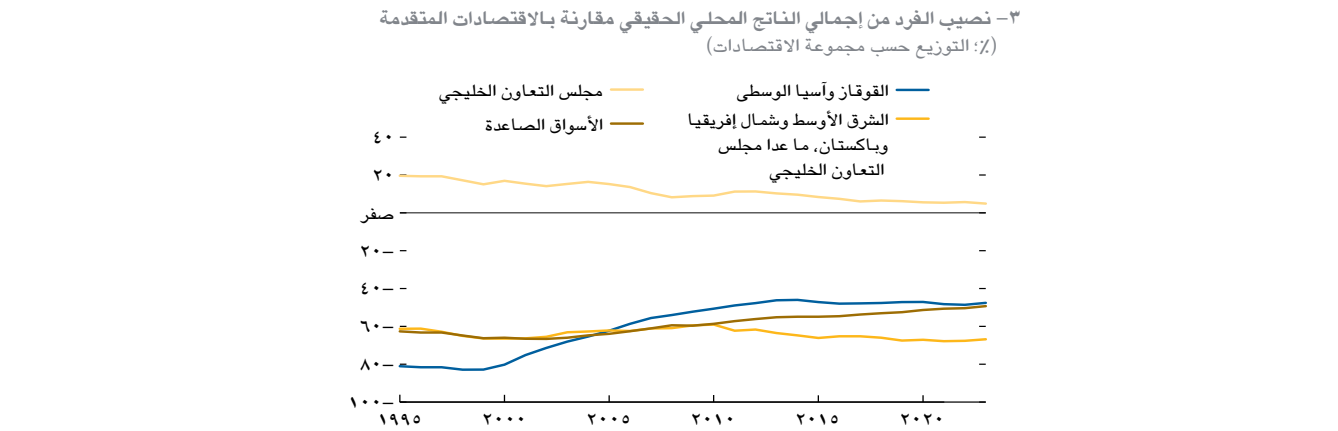
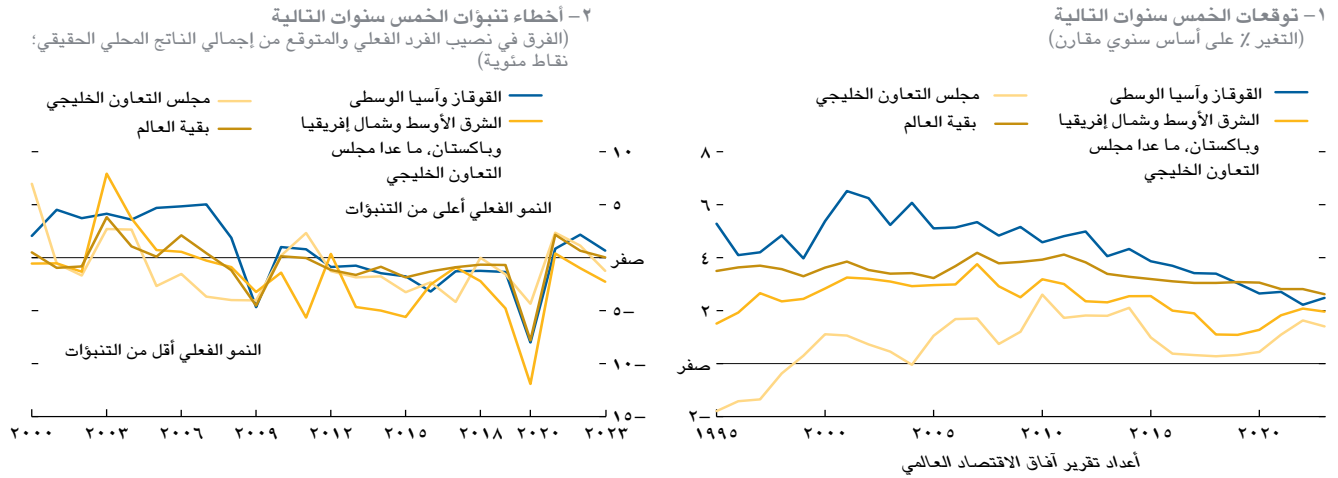
وبدءاً من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين واتساقاً مع الاتجاهات العامة العالمية، شهدت الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى بصفة عامة انتعاشاً في النمو دام حتى بداية الأزمة المالية العالمية التي تسببت في تباطؤ اقتصادي ملحوظ.^٣ وعلى الرغم من استمرار تحسن مستويات المعيشة منذ ذلك الحين، فإن الفجوة في نصيب الفرد من الدخل بين اقتصادات هاتين المنطقتين من جهة والاقتصادات المتقدمة من جهة أخرى إما ظلت ثابتة (منطقة القوقاز وآسيا الوسطى) أو اتسعت (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي). علاوة على ذلك، لم يواكب النمو في نصيب الفرد من الدخل مثيله في اقتصادات الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى من العالم (الشكل البياني ٢-١، اللوحة ٣). ففي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من أن مستويات نصيب الفرد من الدخل أعلى بصفة عامة من مثيلاتها في متوسط الاقتصادات المتقدمة، شهد المتوسط النسبي لنصيب الفرد من الدخل في دول المجلس تراجعاً تدريجياً بمرور الوقت، وهو يقترب حالياً من المتوسط في الاقتصادات المتقدمة.

^١ أعد هذا الفصل كل من فارس عبد الرحمن، ونور الدين لعبيدي، وريزان الحميدي، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وستيفن دانغ، ويوان مونيكافا غاو رولينسون، وتروي ماثيسون (رئيساً مشاركاً)، وبوريسلاف ميرشيفا (رئيساً مشاركاً)، ونورا نوتبوم.

^٢ لأغراض تحليلية، تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باكستان في هذا الفصل. وتجري دراسة اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي، كمجموعتي بلدان منفصلتين.

^٣ خلقت الأزمة المالية العالمية آثاراً سلبية دائمة أدت إلى تقليل معدل النمو إلى حد كبير على المدى المتوسط بسبب تخفيض الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا، وتقييد إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، والتسبب في سوء توزيع الموارد، وهي ما أدت جميعاً إلى عرقلة مكاسب الإنتاجية (راجع دراسة Fernald 2015؛ IMF 2015). بالإضافة إلى ذلك، أدت هذه الأزمة إلى حدوث تدهور في رأس المال البشري في خضم فترات بطالة مطولة، وهو ما يزيد من تفاقم التراجع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (راجع دراسة Ball 2014).

الشكل البياني ٢-١: توقعات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وأخطاء التنبؤ، وتقارب الدخل



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: توضح اللوحة ١ توقعات النمو للخمس سنوات التالية المنشورة في أعداد الخريف من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٢٣. وتوضح اللوحة ٢ الفرق بين النمو المتحقق في عام محدد (بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٣) والنمو المتوقع في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المنشور قبل ذلك بخمس سنوات. البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. الأسواق الصاعدة وبقية العالم يُستثنى منهما بلدان منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وباكستان).

٢-٢ أهم العوامل المساهمة في النمو تختلف عن بقية العالم

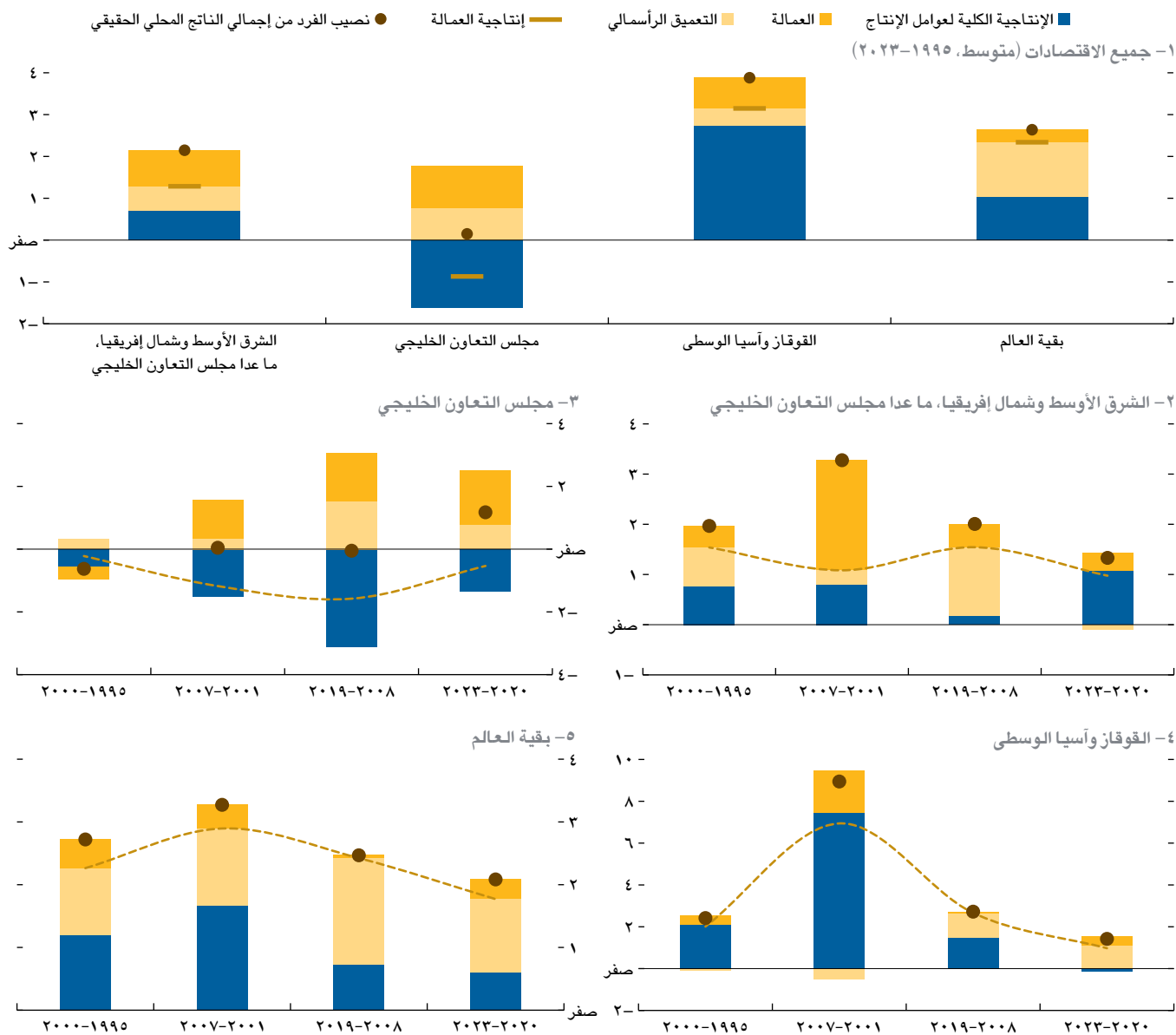
يجري تحليل تجربة النمو بمساعدة منهج محاسبة النمو. ويكشف هذا المنهج أن نصيب الفرد من الوظائف ظل عنصراً مهماً يساهم في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في أنحاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، غير أن دوره أخذ في التراجع بمرور الوقت، في حين ظلت معدلات البطالة مرتفعة باستمرار^٤. في المقابل، اعتمد النمو في مناطق أخرى اعتماداً كبيراً على مساهمات من التعميق الرأسمالي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ١). ومع ذلك، فإن الأهمية النسبية للنمو في التوظيف ورأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد تباينت بمرور الوقت وحسب مجموعات البلدان.

■ التوظيف. على خلاف بقية العالم، ظل نصيب الفرد من الوظائف عنصراً يساهم في النمو بقدر أكبر من التعميق الرأسمالي في أنحاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى في المتوسط. إلا أنه باستثناء اقتصادات مجلس التعاون الخليجي،

^٤ كثير من البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى لديها تاريخ طويل من ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة نسبياً. في هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن النمو في نصيب الفرد من الوظائف يمكن أن يظل يحدث حتى وإن لم تتغير معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة، بشرط نمو عدد السكان في سن العمل بسرعة أكبر من نمو إجمالي عدد السكان (راجع الملحق على شبكة الإنترنت).

^٥ التحليل يفترض معاملاً بسيطاً وثابتاً لدالة كوب - دوغلاس للإنتاج لكل مجموعة من مجموعات الاقتصاد. وهو يحلل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي إلى ثلاثة مكونات أساسية هي: التعميق الرأسمالي (النمو في رأس المال لكل عامل مُستغل)، ونمو نصيب الفرد من الوظائف، ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي هذا النموذج، فإن النمو في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي يساوي نسبة تعويض رأس المال مضروبة في التعميق الرأسمالي مضافاً إليها نمو نصيب الفرد من الوظائف بالإضافة إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الشكل البياني ٢-٢: المساهمات في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ١٩٩٥-٢٠٢٣ (%)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وجدول بن العالمية، الإصدار ١٠-٠١؛ والأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. وتم حساب قيم المساهمات عن طريق تفكيك عناصر نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي باستخدام دالة كوب - دوغلاس القياسية للإنتاج. وإنتاجية العمالة هي نصيب العامل المُشغَّل من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتعكس مساهمات التعميق الرأسمالي ومستويات التوظيف نسبة إلى عدد السكان أنصبة مدخلات العوامل ذات الصلة في الناتج ومعدلات نموها. وتضم عينة تفكيك عناصر نمو نصيب الفرد من النمو على مستوى العالم ١٤٠ اقتصادا. وتغطي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بيانات كل من أرمينيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان؛ ويشمل مجلس التعاون الخليجي بيانات البحرين، والكويت، وعمان، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة؛ وتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بيانات كل من الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، وجمهورية إيران الإسلامية، والأردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب، وعمان، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وتونس، والإمارات العربية المتحدة، واليمن، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل باكستان.

انخفضت مساهمة هذا العامل انخفاضاً كبيراً منذ الأزمة المالية العالمية. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي، انخفضت مساهمة التوظيف في النمو من نحو ٢,٢ نقطة مئوية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ إلى ٠,٥ نقطة مئوية في السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠١٩) (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢). وقد شهدت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى اتجاهها عاماً مماثلاً، حيث انخفضت مساهمة التوظيف في النمو بنقطتين مئويتين خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ إلى صفر تقريباً في الفترة اللاحقة (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٤).

- رأس المال. حدثت زيادة كبيرة في المساهمات من التعميق الرأسمالي لوحظت في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٩، متجاوزة مساهمة التوظيف ومشابهة للاتجاهات العامة في مناطق أخرى (الشكل البياني ٢-٢، اللوحتان ٢ و٤). ومن المحتمل أن يكون هذا الأمر انعكاساً للفترة الممتدة من انخفاض أسعار الفائدة العالمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية واستمراره أثناء جائحة كوفيد-١٩. على الرغم من ذلك، ظلت مساهمة رأس المال في النمو أقل في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم في المتوسط (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ١).
 - الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. تُظهر مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو مزيداً من عدم التجانس من فترة لأخرى وبين مجموعات الاقتصادات المختلفة.
 - ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما عدا مجلس التعاون الخليجي، كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ضئيلة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٧ (نحو ٠,٨ نقطة مئوية) وفي السنوات التي تلت الأزمة المالية العالمية حتى قبل جائحة كوفيد-١٩ (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢). وبالتالي، ساهمت بشكل كبير في النمو خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، ولكن هذا الأمر يُعزى بصفة أساسية إلى التطورات التي شهدتها جمهورية إيران الإسلامية (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢).
 - وفي اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، ظلت مساهمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كبيرة وسلبية على نحو ملحوظ (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٣). وبالإضافة إلى ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية، يمكن أن يتعلق هذا الأمر بالتطورات في قطاع الهيدروكربونات، حيث أدت فترات انخفاض أسعار النفط أو التخفيضات الطوعية في الإنتاج إلى تراجع الناتج، مع تأثير طفيف، أو دون أي تأثير، على الطاقة الإنتاجية.^٦
 - وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تراجعت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مع بدء تضائل المنافع الاقتصادية التي تحققت بفضل الإصلاحات الهيكلية في أعقاب الاستقلال في أوائل حقبة تسعينات القرن الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساهمات انخفضت من ٧,٥٪ على مدى الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ إلى نحو ١,٥٪ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩. علاوة على ذلك، كانت مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو تكاد لا تذكر من بداية جائحة كوفيد-١٩ حتى عام ٢٠٢٣.
- وتتناول الأقسام التالية من ٢-٣ إلى ٢-٥ هذه العوامل بمزيد من التفاصيل.

٣-٢ تضائل مساهمات التوظيف في النمو

إن التراجع في مساهمة التوظيف في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كثير من الاقتصادات يعكس إلى حد كبير تباطؤاً في نمو نسبة السكان في سن العمل، وهو ما لم تتم موازنته بالكامل بزيادات في المشاركة في القوى العاملة ونسبة العمالة في القوى العاملة.^٧ ومن الجدير بالذكر أنه تماشياً مع الاتجاهات العامة العالمية، عادة ما تباطأ نمو حجم السكان في سن العمل مقارنة بمجموع السكان، وإن كان بدرجات متفاوتة (الشكل البياني ٢-٣). وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت نسبة التوظيف في القوى العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي). إلا أن هذه التطورات لم تكن كافية لمواجهة التراجعات في نمو نسبة السكان في سن العمل، وهو ما أدى إلى تراجع عام في مساهمة نصيب الفرد من الوظائف في النمو بمرور الوقت. في المقابل، حققت دول مجلس التعاون الخليجي مكاسب قوية من حيث المشاركة في القوى العاملة، في حين ظلت مساهمة نصيب السكان في سن العمل مستقرة إلى حد كبير، وهو ما أدى إلى زيادة مساهمة نصيب الفرد من الوظائف في النمو.^٨ وعلى العكس من ذلك، شهدت معدلات المشاركة في القوى العاملة انخفاضاً كبيراً في اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

مكاسب النمو المحتملة في حالة سد الفجوات

في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، أحرز تقدم في زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، والحد من البطالة بين الشباب. بيد أنه تظل هناك تحديات كبيرة تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقود الأخيرة (مع استثناء القوقاز وآسيا الوسطى، نظراً لارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بالفعل)، لا تزال معدلات عدم مشاركة المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

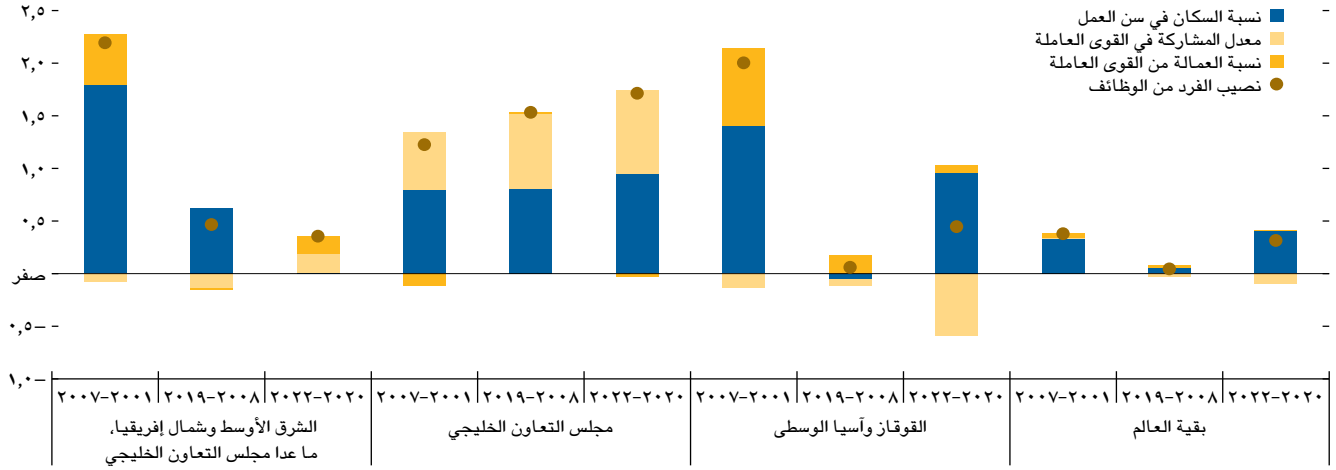
^٦ بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي)، فإن الزيادة الملاحظة في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على مدى الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ جاءت مدفوعة بصفة أساسية بالتطورات في جمهورية إيران الإسلامية، حيث شهدت البيانات تقلباً كبيراً بسبب أثر العقوبات الخارجية

^٧ بيانات التوظيف ومخزون رأس المال غير متاحة بشكل منفصل لقطاع الهيدروكربونات والقطاع غير الهيدروكربوني في الاقتصاد لإجراء تقييم أكثر تفصيلاً لأدوار كل منهما.

^٨ يُعرّف السكان في سن العمل بأنهم السكان في الفئة العمرية ١٥-٦٤ عاماً.

^٩ على الرغم من عدم مناقشة مسألة العمالة الأجنبية في هذا الفصل، فإنه من المهم إدراك أنهم يشكلون عنصراً مهماً في القوى العاملة في مجلس التعاون الخليجي.

الشكل البياني ٢-٣: نصيب الفرد من الوظائف: مساهمات في النمو، ٢٠٠١-٢٠٢٢ (التغير % على أساس سنوي مقارن: المساهمات بالنقاط المئوية)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ والأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف نسبة العمالة من القوى العاملة بأنها ١٠٠٪ مطروحا منها معدل البطالة. والبلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بالدولار الدولي. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

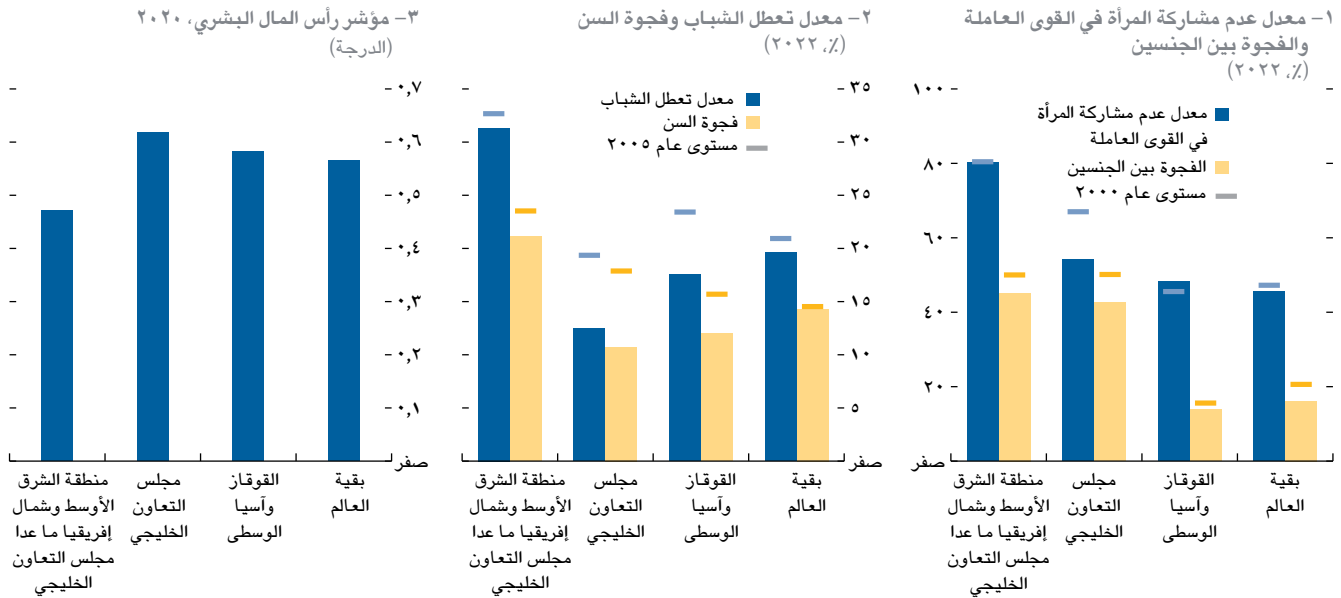
ما عدا مجلس التعاون الخليجي) أعلى من المتوسط في بقية العالم (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ١). علاوة على ذلك، يرتبط هذا الأمر بفجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة في بلدان هاتين المنطقتين مقارنة بالمناطق الأخرى. وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، فإنه على الرغم من انكماش نسبة عدم مشاركة المرأة في القوى العاملة على مدار العقدين الماضيين بفضل تطبيق هذه الدول إصلاحات فعالة لتنويع اقتصاداتها، فإنها تظل أعلى من المستويات التي تشهدها مناطق أخرى.^{١٠}

ويشكل تعطل الشباب بعدا آخر يحول دون اغتنام فرص كبيرة لتحقيق تحسن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فباستثناء دول مجلس التعاون الخليجي (حيث يرتفع معدل تعطل الشباب قليلا عن ١٠٪)، فإن أكثر من ٣٠٪ من الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يعملون أو يلتحقون بالتعليم أو يتلقون أي تدريب، وهي نسبة أعلى من المتوسط في بقية العالم الذي يبلغ أقل من ٢٠٪ (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢). وتوجد عدة عوامل تدفع معدلات تعطل الشباب المرتفعة هذه، من بينها عدم الاتساق بين أنظمة التعليم واحتياجات سوق العمل، وجمود أسواق العمل بما فيها من حماية قوية للعمالة الحالية وقلة حوافز تشغيل الشباب، والهياكل الاقتصادية حيث تتركز الثروة في قطاعات معينة (مثل قطاع السلع الأولية) التي لا تخلق فرص عمل واسعة النطاق (راجع ILO 2015). وعلى الرغم من تراجع هذه المعدلات بمرور الوقت وتقلص الفجوات مع البالغين (فجوات السن)، لا تزال هذه الفجوات كبيرة بشكل ملحوظ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء مجلس التعاون الخليجي، حيث ترتفع معدلات البطالة الكلية أيضا.

ومن الممكن أن تؤدي زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وتوظيف الشباب إلى المستويات المسجلة في بقية العالم إلى مكاسب كبيرة في التوظيف والناتج الاقتصادي. واستنادا إلى تفكيك عناصر النمو بواسطة دالة كوب-دوغلاس للإنتاج وبافتراض ثبات جميع عناصر الإنتاج الأخرى، يمكن لزيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة أن تحقق زيادة بنحو نقطة مئوية واحدة في نصيب الفرد من الناتج في المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي)، وزيادة بحوالي ٠,٤ نقطة مئوية في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، يمكن أن يحقق نصيب الفرد من الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي) زيادة بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية لكل انخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدلات بطالة الشباب في اتجاه متوسط المستويات المسجلة في مناطق أخرى من العالم (راجع الملحق على شبكة الإنترنت).

^{١٠} يمكن الاطلاع على رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، ورؤية الكويت ٢٠٣٥، ورؤية عُمان ٢٠٤٠، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ورؤية السعودية ٢٠٣٠، ورؤية نحن الإمارات ٢٠٣١.

الشكل البياني ٢-٤: سوق العمل: مؤشرات ديمغرافية مختارة



المصادر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الفجوة بين الجنسين هي الفرق بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة. ويعرّف معدل تعطل الشباب بأنه نسبة السكان في الفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً غير الملحقين بوظائف أو تعليم أو تدريب. وفجوة السن هي الفرق بين معدل تعطل الشباب ومعدل بطالة البالغين فوق ٢٥ عاماً. ومؤشر رأس المال البشري هو مقياس دولي يقيّم المكونات الرئيسية لرأس المال البشري، بما في ذلك الصحة والتعليم، على مستوى البلدان المختلفة. ويقاس هذا المؤشر بمستوى رأس المال البشري المتوقع أن يحققه الطفل حين بلوغه سن الثامنة عشرة من عمره. وهو يتراوح بين صفر و١، حيث ١ يعني بلوغ أقصى مستوى ممكن. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

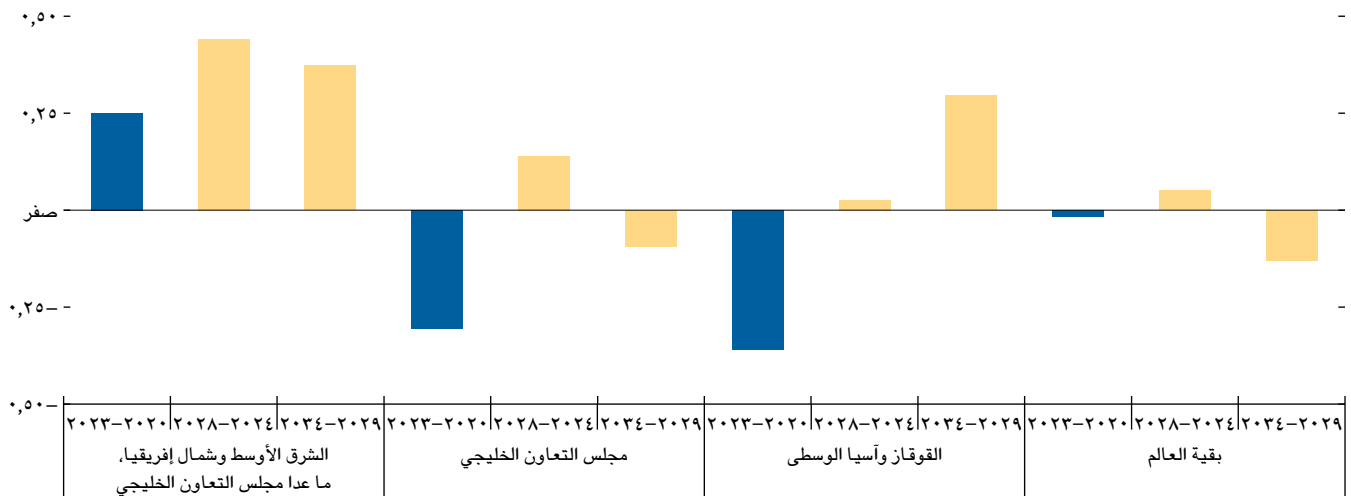
وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاقتصادات أيضاً لا تواكب المتوسطات العالمية من حيث رأس المال البشري. وعلى الجانب الإيجابي، فإن تنمية رأس المال البشري في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي، التي تساعد على تعزيز الجاهزية للتوظيف والقدرة على التكيف، قد تجاوزت المتوسط العالمي. وعلى الرغم من هذا، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي) متأخرة عن المتوسط في بقية العالم، وهو ما يؤكد أهمية إعطاء أولوية للاستثمار في رأس المال البشري (الشكل البياني ٢-٤، اللوحة ٣).^{١١}

الاستفادة القصوى من التغيرات الديمغرافية

بالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تعيد التحولات الديمغرافية تشكيل ديناميكيات القوى العاملة وأن تؤثر على العناصر الدافعة لنمو التوظيف. وتتوقع الأمم المتحدة أنه، على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستستفيد الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى من زيادة أسرع في نسبة الأشخاص في سن العمل من مجموع سكانها، أيضاً عند مقارنتها ببقية العالم (الشكل البياني ٢-٥). ومن أجل جني فوائد هذه التحولات الديمغرافية بالكامل، سيتعين أن تصبح أسواق العمل أكثر مرونة وقدرة على توفير وظائف كافية لاستيعاب تدفق العمالة الجديدة (عن طريق تحسين معدلات المشاركة في القوى العاملة وزيادة نسبة هذه العمالة). وخلال الفترة المقبلة، لا سيما في النصف الثاني من هذا العقد، وبينما تصبح الأوضاع الديمغرافية في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل ملاءمة مما كانت عليه سابقاً، خاصة في مجلس التعاون الخليجي، ستتعاظم أهمية زيادة المشاركة في القوى العاملة والحد من معدلات البطالة، بين النساء والشباب على وجه الخصوص، من أجل الحفاظ على استمرار نمو نصيب الفرد من الوظائف.

^{١١} الفجوة في رأس المال البشري واضحة على عدة أبعاد، من بينها مستوى التحصيل الدراسي، ومستويات المهارات، والنتائج الصحية. فوفقاً لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على سبيل المثال، بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٨٤٪.

الشكل البياني ٢-٥: نسب السكان في سن العمل: النمو الفعلي والمتوقع، ٢٠٢٠-٢٠٣٤ (متوسط التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: الأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند الأرقام الخاصة بالفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ إلى إحصاءات رسمية من مكاتب الإحصاء الوطنية (الأعمدة باللون الأزرق الداكن)، وتعتمد الأرقام للفترتين ٢٠٢٤-٢٠٢٩ و٢٠٢٨-٢٠٢٤ (الأعمدة باللون الأزرق الفاتح) على التوقعات الخاصة بالسكان التي توفرها الأمم المتحدة، والبلدان مرجحة بعدد سكانها. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

٢-٤ ضعف التعميق الرأسمالي

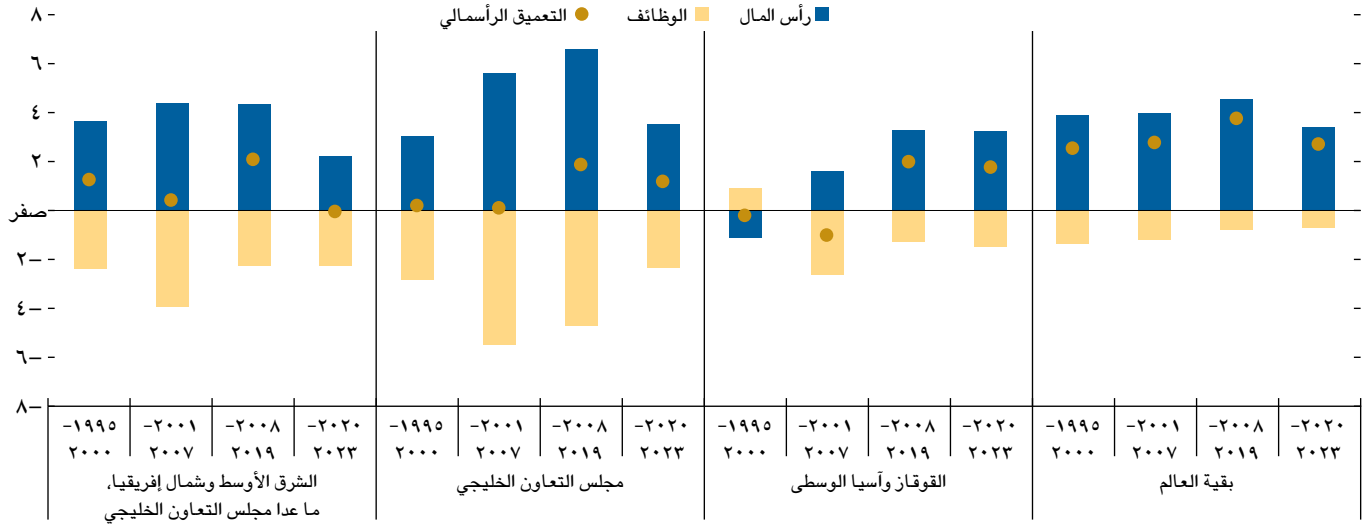
إن المساهمة الأقل أهمية للتعميق الرأسمالي في النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم يمكن أن تُعزى جزئياً إلى الدور الكبير الذي تضطلع به الحكومات في معظم القطاعات المالية، وهو ما يؤدي إلى مزاحمة استثمارات القطاع الخاص (راجع الفصل ٣). وعلى الرغم من أن متوسط معدلات تراكم الاستثمارات ورأس المال قد واکب الاتجاهات العامة العالمية عموماً (ما عدا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى)، أدت معدلات نمو التوظيف القوية نسبياً (على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة) إلى نمو مخيب للأمال في نسب رأس المال إلى العمالة، وبالتالي الحد من مساهماتها في إنتاجية العمالة (الشكل البياني ٢-٦).

المكاسب الكبيرة المحتملة على صعيد النمو

يمكن لمستوى أعلى من رأس المال لكل عامل أن يعزز إنتاجية العمالة (الناتج لكل عامل). في هذا الصدد، ترتبط نسبة أعلى من رأس المال إلى العمالة بنصيب أعلى للفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. علاوة على ذلك، ترتبط زيادة بمقدار ١٪ في نسبة رأس المال إلى العمالة بزيادة بمقدار الثلثين تقريباً في نصيب الفرد من الناتج في المتوسط في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، في حين تشهد البلدان التي لديها اقتصادات كثيفة الاستخدام لرأس المال نسبياً، مثل منتجي الهيدروكربونات من دول مجلس التعاون الخليجي وكازاخستان، مكاسب أكبر في الناتج (الشكل البياني ٢-٧).

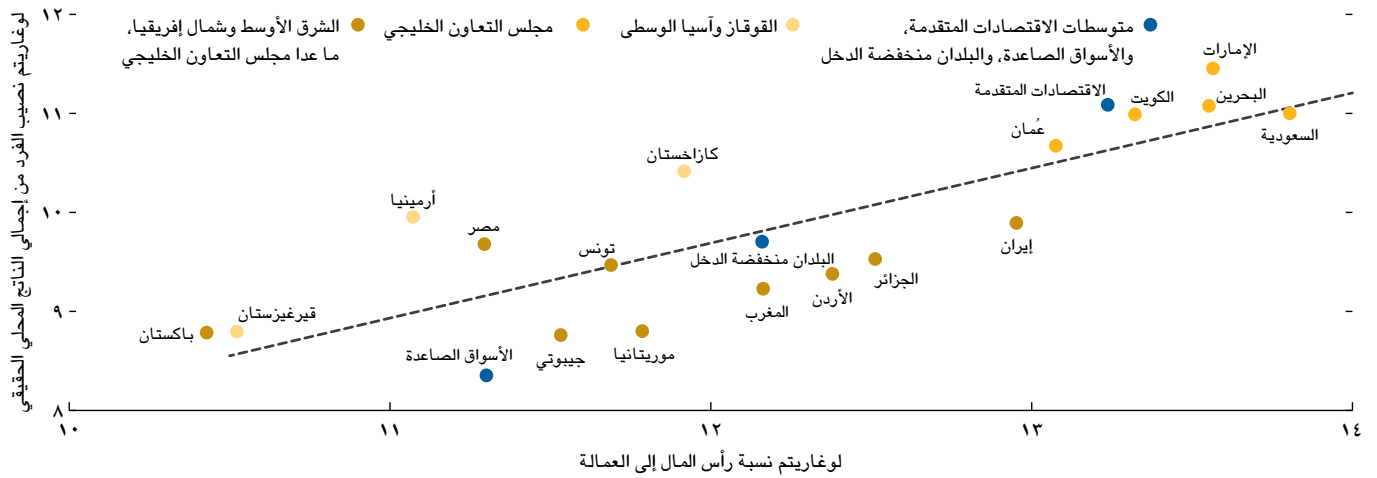
وقد يتعين على الاقتصادات في هاتين المنطقتين تحقيق زيادة سنوية تُقدَّر بنحو ٢٪ في عملية التعميق الرأسمالي لسد الفجوة في هذه العملية الملاحظة منذ عام ١٩٩٥ بينها وبين بقية العالم. وبافتراض ثبات جميع عوامل الإنتاج الأخرى، يمكن أن يؤدي تحقيق هذا الأمر إلى زيادة تقديرية سنوية في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي تبلغ ١,٢ نقطة مئوية. وعلى الرغم من هذا، تتباين المنافع المتوقعة حسب المنطقة، حيث من المحتمل أن تشهد دول مجلس التعاون الخليجي زيادة بمقدار ١,٥ نقطة مئوية، وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي) زيادة بمقدار ١,٣ نقطة مئوية، وبلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ١,٤ نقطة مئوية (راجع الملحق على شبكة الإنترنت). ولسد هذه الفجوة، تكون الإصلاحات التي تعزز الاستثمار الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي ضرورية، بما فيها التدابير التي تهدف إلى تحسين أداء الأسواق المالية (راجع الفصل ٣ للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لدور تعميق الأسواق المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى).

الشكل البياني ٢-٦: المساهمات في التعميق الرأسمالي، ١٩٩٥-٢٠٢٣ (التغير % على أساس سنوي مقارن: المساهمات بالنقاط المئوية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي، وتم الحصول على الأرقام من خلال عملية تفكيك عناصر التعميق الرأسمالي، حيث يُعرّف التعميق الرأسمالي بأنه مقدار رأس المال المستخدم لكل عامل مُشغّل. ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تشمل باكستان.

الشكل البياني ٢-٧: نسبة رأس المال إلى العمالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٣ (اللوغاريتمات الطبيعية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان مرجحة باستخدام القوة الشرائية بأوزان الدولار الدولي. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك باكستان).

٥-٢ ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

على النحو الموضح، يشكل ضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مثار قلق كبير لكثير من الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. ويستكشف هذا القسم العوامل الرئيسية التي ظلت ذات صلة كبيرة بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هاتين المنطقتين.^{١٢} ويغطي التحليل التاريخي الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٣، ويشمل ١٨ اقتصادا من المنطقتين (وهو ما يعكس توافر البيانات).

والعوامل التالية محددة بوصفها عناصر هيكلية دافعة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

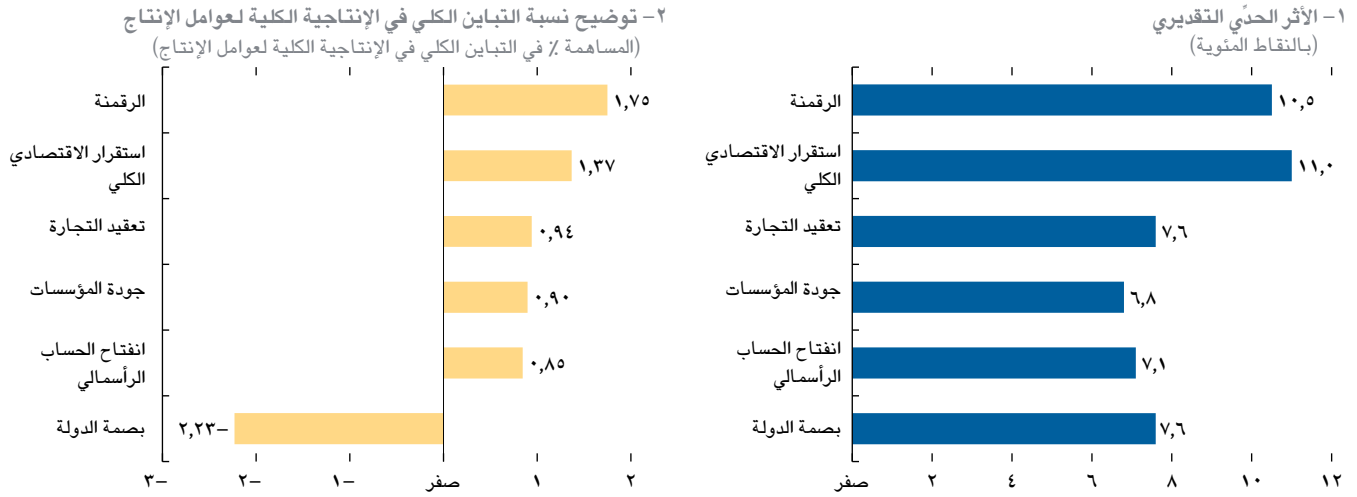
- الاستقرار الاقتصادي الكلي. يتم رصد هذا العامل في التحليل عن طريق الانحرافات المعيارية في كل من التضخم ونمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن متوسطاتهما على المدى الطويل (راجع دراسات Fischer 1993 وBarro 1995 وRamey and Ramey 1995).
- التعقيد التجاري. يُقاس التعقيد التجاري بتنوع الصادرات وتطورها (راجع دراستي Grossman and Helpman 1991 وHausmann, Hwang, and Rodrik 2007).
- انفتاح الحساب الرأس مالي. يستخدم التحليل نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى إجمالي الناتج المحلي لقياس انفتاح الحساب الرأسمالي. ويُقيّم المقياس إلى أي مدى يسمح بلد ما بتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود أو يجذبها (راجع دراسة Borensztein, De Gregorio, and Lee 1998 وIMF 2018).
- التحول الرقمي. يُقاس التحول الرقمي على أساس الاشتراكات في خدمات النطاق العريض الثابتة ونسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى مجموع الصادرات المصنعة. وتقيس هذه المؤشرات حجم البنية التحتية الرقمية وإمكانية الوصول إليها (راجع دراسات Brynjolfsson and Hitt 2000 وAbidi, Herradi, and Sakha 2022 وDabla-Norris and others 2023).
- العمالة والشمول. يُقاس هذا العامل باستخدام معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، الذي يرصد كم العمالة وإصلاحات سوق العمل الرامية إلى تعزيز الشمول (راجع دراستي McGuckin and Van Ark 2005 وKlasen and Lamanna 2009).
- جودة المؤسسات. يرصد هذا المقياس جودة المؤسسات والأطر التنظيمية، وهو ما يعكس الحوكمة وسيادة القانون (راجع دراسات Hall and Jones 1999 وAcemoglu, Johnson, and Robinson 2004 وAcemoglu and Robinson 2015).
- التكامل المالي. يُقاس هذا المحرك بناء على مؤشر للأسواق والمؤسسات المالية، والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ورأس المال السوقي، وتصنيف القواعد التنظيمية لسوق الائتمان. وهو يُقيّم تطور الأسواق والمؤسسات المالية (راجع دراستي Levine 2005 وLane and Milesi-Ferretti 2017).
- بصمة الدولة. يستخدم التحليل عدة مؤشرات لقياس بصمة الدولة، من بينها مؤشر فعالية الحكومة، ونسبة الأصول المصرفية في حيازة المؤسسات المملوكة للدولة، والاستهلاك الحكومي، وتقييم حماية حقوق الملكية، وتقييم تحويلات المالية العامة. ويقيس هذا العنصر مدى تدخلات الحكومة وفعاليتها (راجع دراسات Barro 1991 وGhali 1999 وDar and Khalkhali 2002 وLoko and Diouf 2009).

وحسب هذا التحليل، يرتبط تحسن التحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي الكلي والتعقيد التجاري وتراجع بصمة الدولة ارتباطا تاريخيا وثيقا بزيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ويبدو أن للتحول الرقمي التأثير الإيجابي الأقوى على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ١). ففي المتوسط، تشهد البلدان ذات مستويات التحول الرقمي المرتفعة نموا في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أعلى بنحو ١,٨ نقطة مئوية من مثيله في البلدان ذات المستويات المنخفضة. غير أن هناك عوامل أخرى مهمة أيضا. فتحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي يرتبط بزيادة تبلغ نحو ١,٤ نقطة مئوية في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن البلدان التي انتقلت من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا من التعقيد التجاري عادة ما شهدت زيادة في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بلغت حوالي ٠,٩ نقطة مئوية. في المقابل، وجد أن زيادة بصمة الدولة يؤثر سلبا على نمو هذه الإنتاجية بأكثر من نقطتين مؤويتين.^{١٣}

^{١٢} المتغيرات التي تقوم عليها هذه العوامل (التي تمثل المكونات الرئيسية الأولى للمتغيرات التابعة في فئة ما) أختيرت على أساس توافر البيانات وتوزيعها الإحصائي وارتباطها بنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهو ما يساعد على ضمان أهميتها وقوتها. ثم يتم تحويل كل من هذه العوامل إلى مؤشر أعلى/أدنى (أعلى أو أقل من الوسيط في العينة). وفي تحليل الانحدار، يمثل التأثير التقديري لأحد العوامل أثر الانتقال من الفئة الأدنى إلى الفئة الأعلى على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أنه غالبا ما ترد فئات أخرى، مثل جودة رأس المال البشري والانفتاح التجاري، في الدراسات، فإنها ليست موضع تركيز هذا التحليل.

^{١٣} على الرغم من أن تحليلنا يشير إلى حدوث أثر سلبي على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، توضح بعض الدراسات أن زيادة بصمة الدولة يمكن أن يحدث تأثيرا إيجابيا على نمو الإنتاجية عن طريق تعزيز المؤسسات القانونية، والبنية التحتية، وعمليات التصحيح في الأسواق (راجع دراسة Ghali 1999). على النقيض من ذلك، توضح أدلة تجريبية أخرى من المنطقتين أن زيادة دور الحكومة لا يؤدي إلى نمو أكبر في الإنتاجية أو أداء اقتصادي أفضل (راجع دراسات Loko and Diouf 2009 وBarro (1991) وDar and Khalkhali (2002)). لذلك، ينبغي تفسير النتائج بحذر لأنها تعتمد على كفاءة القطاع العام، التي قد تتباين بشكل كبير حسب العينة والمنطقة الفرعية.

الشكل البياني ٢-٨: العناصر الدافعة لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠٢٣-٢٠٢٠



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

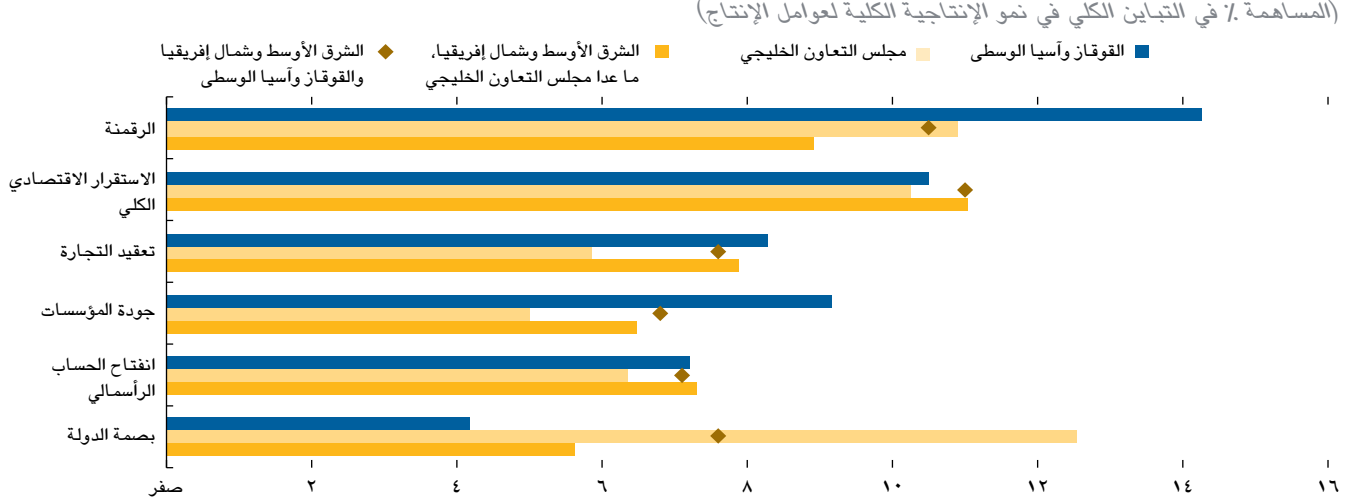
ملحوظة: تمثل الأعمدة في اللوحة ١ معاملات بيتا التقديرية للعناصر الدافعة (βi). وجميع التقديرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. وتوضح الأعمدة في اللوحة ٢ مساهمة كل متغير تفسيري من حيث النسبة المئوية (باتباع منهجية دراسة Sterck (2019) المستندة إلى تشتت البيانات المقيسة باستخدام متوسط الانحراف المطلق). ومساهمات العناصر الدافعة الرئيسية الستة المذكورة لا تضيف ما يصل إلى نسبة ١٠٠٪ في الرسم البياني، لأن المساهمات من المتغيرات التفسيرية التي ليست ذات دلالة إحصائية (العمالة والشمول، والتكامل المالي) والقيم المتبقية لا تظهر هنا بغرض الاختصار. راجع الملحق ٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على النتائج الكاملة.

كذلك فإن توضيح حجم التباين في العوامل الأساسية على مستوى العينة يشير إلى أن التغيرات التي تطرأ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الرقمي هي، في المتوسط، أكثر العناصر الكلية مساهمة في تباين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الانحراف المطلق في الاستقرار الاقتصادي الكلي أكبر من ضعف مثيله في بصمة الدولة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. ونتيجة لذلك، يُعزى جزء أكبر من التباين الكلي في النمو المتوقع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى استقرار الاقتصاد الكلي، على الرغم من تأثيره الحدّي التقديري الأقل. وينطبق استنتاج مماثل على التحول الرقمي. وفي الحقيقة، يمثل كل عامل ١١٪ تقريباً من التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. علاوة على ذلك، فإن التأثيرات الإيجابية لتحسن التعقيد التجاري والأثر السلبي بسبب زيادة بصمة الدولة كبيران أيضاً، حيث يساهم كل منهما بنحو ٨٪ في التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المُلاحظ في عينة التقدير (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ٢).

إلا أن العوامل الرئيسية التي تساهم في المتغيرات في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد تباينت بشكل كبير على مستوى منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، على الرغم من أن الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الرقمي يبرزان كعاملين مهمين لهاتين المنطقتين. ففي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا مجلس التعاون الخليجي)، ساهم الاستقرار الاقتصادي الكلي بنسبة ١١٪ والتحول الرقمي بنسبة ٩٪ في تباين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وفي الوقت نفسه، كانت مساهمة التغيرات التي طرأت على بصمة الدولة أقل من ٦٪. أما في مجلس التعاون الخليجي، فقد برزت أهمية بصمة الدولة، بمساهمة بنسبة ١٣٪، والتحول الرقمي، بمساهمة بنسبة ١١٪. وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ساهم التحول الرقمي بنحو ١٤٪ في تباين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وساهم استقرار الاقتصاد الكلي بحوالي ١١٪، في حين كانت أهمية التغيرات التي طرأت على بصمة الدولة أقل إلى حد ما، حيث ساهمت بنسبة ٤٪ تقريباً (الشكل البياني ٢-٩). وتؤكد هذه النتائج الدور البالغ الأهمية للتحول الرقمي والاستقرار الاقتصادي الكلي في تفسير التباين في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هاتين المنطقتين، في حين تلقي الضوء أيضاً على الأثر الكبير لبصمة الدولة على مدى التغير في هذا النمو.

^{١٤} المساهمة الكبيرة لبصمة الدولة يدفعها عدم التجانس على مستوى اقتصادات مجلس التعاون الخليجي.

الشكل البياني ٢-٩: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: نسبة التباين الكلي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج موضحة حسب المنطقة، ٢٠٠٠-٢٠٢٣



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تمثل الأعمدة المساهمات النسبية من العناصر الدافعة في متوسط التباين المطلق في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج داخل كل منطقة فرعية، وذلك باتباع منهجية دراسة (Sterck (2019). ومساهمات العناصر الدافعة الرئيسية الستة المذكورة لا تضيف ما يصل إلى نسبة ١٠٠٪. لأن المساهمات من المتغيرات التفسيرية التي ليست ذات دلالة إحصائية (العمالة والشمول، والتكامل المالي) والقيم المتبقية لا تظهر هنا بغرض الاختصار. راجع الملحق ٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على النتائج الكاملة. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك باكستان).

٦-٢ الصدمات المعاكسة تضعف نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

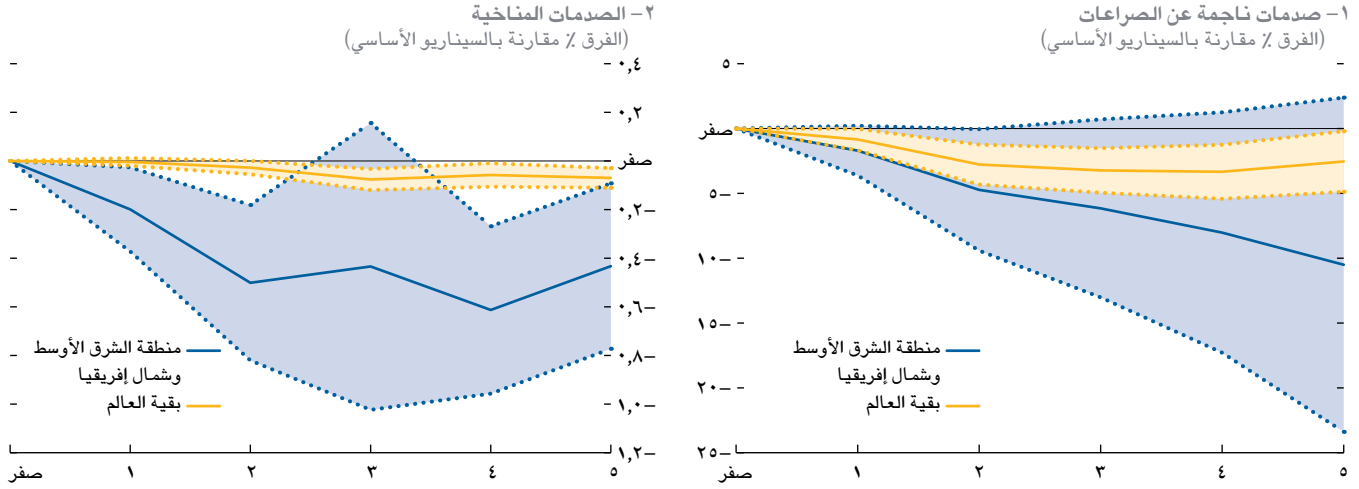
بالإضافة إلى العوامل الهيكلية التي أثرت على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تأثرت منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى بدرجة أكبر أيضا بسبب الصدمات المعاكسة المتكررة الناجمة عن الصراعات وتغير المناخ. فم منذ أوائل حقبة تسعينات القرن الماضي، شهدت اقتصادات المنطقتين حدوث صراعات عنيفة شديدة الحدة أكثر من أي منطقة أخرى، بما لها من آثار عميقة ودائمة على الناتج الاقتصادي (الفصل ٢ من عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). علاوة على ذلك، تعرضت هاتان المنطقتان لعدة كوارث شديدة مرتبطة بتغير المناخ (مثل موجات الحر، والجفاف، والفيضانات)، حيث باتت التأثيرات الاقتصادية السلبية الناجمة عن تغير المناخ أكثر وضوحا (راجع الفصل ١؛ ودراسة (Acevedo and others 2020).

ويُظهر تحليل باستخدام توقعات خطية محلية أن الصراعات تحدث آثارا سلبية كبيرة وطويلة الأمد على الإنتاجية في متوسط الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تسجيل مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج انخفاضا بنحو ١٠٪ بعد خمس سنوات من التعرض لصدمة حادة بسبب الصراع (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحة ١).^{١٥} وتشير هذه الأدلة إلى أن التأثيرات السلبية طويلة الأمد للصراعات شديدة الحدة على الناتج الاقتصادي قد تُعزى إلى حد كبير إلى أثرها السلبي التراكمي على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. بالمثل، فإن الأضرار المادية الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة قد ارتبطت، في المتوسط، بنتائج أسوأ باستمرار على صعيد الإنتاجية لمتوسط الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تسجيل مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج انخفاضا بنحو ٥,٥٪ بعد خمس سنوات من التعرض لصدمة مناخية تسببت في أضرار بلغت نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢-١١، اللوحة ٢).^{١٦} وتشير هذه النتائج إلى التحديات الاقتصادية الهائلة التي تفرضها الصراعات وتغير المناخ على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

^{١٥} بسبب أوجه القصور في نطاق تغطية البيانات، لا يتضمن التحليل التجريبي لآثار صدمات المناخ والصراعات على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

^{١٦} تُعرّف الأضرار المادية بأنها المبلغ بالدولار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الاسمي، وتشمل الأضرار الناجمة عن الكوارث المرتبطة بتغير المناخ على النحو الوارد في التعريف في قاعدة بيانات EM-DAT الدولية للكوارث.

الشكل ٢-١: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: آثار صدمات الصراعات والصدمات المناخية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاستجابات الديناميكية تقديرية باستخدام توقعات محلية خطية. وتوضح النقاطات فترة الثقة البالغة ٩٠٪ حول التقديرات بالنقاط. والصدمات تحدث في العام الأول. وتعادل الصدمة الناجمة عن الصراع حدوث صراع حاد في البلد المعني (في المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي لأوجه حدة الصراع). وتعادل الصدمة المناخية خسائر تبلغ ١٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب الأضرار المادية الناجمة عن الأحداث المناخية المتطرفة. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك باكستان).

٢-٧ تعزيز تحقيق نمو أكثر قوة واستدامة

على غرار الاتجاهات العامة العالمية، لا تزال توقعات النمو ونتائجه لبلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى تتراجع على مدى العقود الأخيرة. علاوة على ذلك، في حين تظل التغيرات في العوامل الديمغرافية مواتية بشكل أكبر نسبياً مما هي عليه في بقية العالم، لا يزال تراكم رأس المال ضعيفاً، في وقت تشهد فيه المساهمات من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تبايناً كبيراً. ولتغيير الاتجاه العام وزيادة النمو الاقتصادي، ينبغي لصناع السياسات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى أن يسعوا إلى استغلال الخصائص الديمغرافية المتغيرة لدعم خلق فرص العمل، وزيادة مستوى رأس المال لكل عامل، وإجراء إصلاحات لتعزيز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ومع ذلك، سيتطلب المزيج المناسب من السياسات معايير دقيقة لظروف كل بلد على حدة في خضم اختلاف العوامل الأكثر تقييداً للنمو.

وبالنظر إلى الفجوات المحددة في هذا الفصل، من المحتمل أن تكون السياسات الرامية إلى تعزيز التوظيف وإنتاجية العمالة أمراً أساسياً، وينبغي لها أن تستهدف أبعاداً متعددة على النحو التالي:

- تحسين مستوى توظيف النساء. يمكن زيادة معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة عن طريق تحسين جودة التعليم وبرامج التدريب للنساء، وضمان توفير خدمات رعاية الأطفال، وإنشاء مؤسسات داعمة (راجع دراسة Olivetti and Petrongolo 2017). وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين استكمال هذه الإجراءات بتدابير لتحقيق تكافؤ الفرص، مثل السياسات الرامية إلى تحسين فرص العمل للنساء (راجع دراسة Klasen and Lamanna 2009). بما في ذلك تقديم حوافز لتوظيف الإناث واستبقائهن، وتشجيع العمل لبعض الوقت (راجع دراسة Goldin 2014)، واتخاذ تدابير فعالة على مستوى سوق العمل تستهدف النساء. والسياسات الإضافية يمكن أن تتضمن حوافز ضريبية ودعمًا لمنشآت الأعمال التي تقوم بتوظيف الإناث واستبقائهن، خاصة في القطاعات التي تقل فيها مشاركة المرأة، ويمكن لتنفيذ برامج التدريب والتلمذة المهنية بالتعاون مع الصناعات المعنية المساعدة على تحقيق توافق بين مهارات النساء ومتطلبات سوق العمل (راجع دراسة Gomes and Rijal 2024).
- زيادة مشاركة الشباب. يشكل تحسين مستوى التعليم وتنمية المهارات لتتوافق بشكل وثيق مع احتياجات سوق العمل أهمية بالغة لتشجيع مزيد من الشباب على الانضمام إلى القوى العاملة (راجع دراسة Hanushek and Woessmann 2020). ويمكن أن يتضمن هذا الأمر شراكات مع القطاع الخاص، وبرامج التدريب أثناء العمل. ومن شأن تحسين فرص حصول رواد الأعمال الشباب على التمويل، ودعم حاضنات ومسرعات الأعمال التي تركز على ريادة الأعمال أن يزيداً أيضاً مشاركة الشباب (راجع دراسة Beck and Demircug-Kunt 2006؛ وWorld Bank 2021).

■ الاستثمار في التعليم. ينبغي للسياسات أن تركز على تحسين نتائج العملية التعليمية، لا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع ضمان توافق المهارات المتعلمة مع متطلبات سوق العمل في المستقبل (راجع دراسة Hanushek and Woessmann 2015). ويمكن أيضا للتدريب المهني أن يكون أمرا أساسيا لتحسين توافق المهارات مع متطلبات الوظائف.

بالإضافة إلى هذا، سيتعين زيادة نسبة رأس المال إلى العمالة على الأقل إلى المستويات التي تشهدها مناطق أخرى من أجل تعزيز النمو والحفاظ على استمراره. وسيطلب هذا الأمر إصلاحات تهدف إلى الحد من دور الدولة في القطاعات المالية وتعزيز الاستثمار الخاص. وفي هذا الصدد، من شأن زيادة تطوير القطاع المالي أن تساعد على توسيع نطاق الحصول على التمويل وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار (راجع الفصل ٣).

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يمكن أيضا أن تضطلع بدور رئيسي. فالتحليل التاريخي يشير إلى أن السياسات المتبعة على مستوى أبعاد متعددة قد ساعدت على زيادة نمو هذه الإنتاجية في المنطقة، حيث تحقق البلدان المعنية أقصى استفادة من تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحسين عملية التحول الرقمي، والحد من بصمة الدولة.^{١٧} ومن المرجح أن تظل من العناصر الدافعة الرئيسية لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وعلى الرغم من هذا، من المهم ملاحظة أنه يمكن أيضا لعوامل أخرى لم يستكشفها التحليل أن تعزز هذا النمو. وبعض هذه العوامل، مثل اعتماد الذكاء الاصطناعي وأتمتته، ليس لها سابقة تاريخية. على سبيل المثال، يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى توسيع نطاق مجموعة المهام التي يمكن أتمتتها، وبالتالي يزيد إنتاجية العمالة. وعلى الرغم من أن مكاسب الإنتاجية بفضل الذكاء الاصطناعي لم تخضع لدراسة مستفيضة حتى اليوم، فمن الممكن أن تنطوي على قدرات كبيرة على توفير مكاسب في المستقبل (راجع OECD 2022). علاوة على ذلك، فبالرغم من المنافع الراسخة للبحوث والتطوير في تعزيز الابتكار، تتخلف منطقتنا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى عن الركب في هذه الأنشطة، مع تسجيل الإنفاق على البحوث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أقل من ٢٪ في المتوسط، مقارنة بنحو ٣٪ في الاقتصادات المتقدمة. ويشير هذا الأمر إلى احتمال وجود فرص لزيادة البحوث والتطوير، وهو ما يمكن بدوره أن يعزز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفي الختام، يشير التحليل إلى وجود آثار سلبية كبيرة على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب الصدمات الناجمة عن الصراعات وصددمات المناخ - وكلتاهما تمثل تحديات على قدر كبير من الأهمية. والسياسات التي تعزز الأساليب الاقتصادية الكلية تُعد عنصرا ضروريا للحد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن الصراعات، في حين يمكن تعزيز التأهب لمواجهة تغير المناخ عن طريق جهود التكيف معه والتخفيف من تأثيراته (راجع الفصل ١).

المراجع

- Abidi, Nordine, Mehdi El Herradi, and Sahra Sakha. 2022. "Digitalization and Resilience: Firm-level Evidence during the COVID-19 Pandemic." IMF Working Paper 2022034/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Acemoglu, Daron, Simon Johnson, and James A. Robinson. 2004. "Institutions as the Fundamental Cause of Long-Run Growth." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf. Providence, Rhode Island: Brown University.
- Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. 2015. "The Rise and Decline of General Laws of Capitalism." *Journal of Economic Perspectives* 29 (1): 3-28.
- Acevedo, Sebastian, Mico Mrkaic, Natalija Novta, Evgenia Pugacheva, and Petia Topalova. 2020. "The Effects of Weather Shocks on Economic Activity: What are the Channels of Impact?" *Journal of Macroeconomics* 65 (1): 103207.
- Ball, Laurence. 2014. "Long-term Damage from the Great Recession in OECD Countries." *European Journal of Economics and Economic Policies: Intervention* 11 (2): 149-60.

^{١٧} الفصل ٣ من عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتوضح دراستنا (Budina et al (2023)، وGigineishvili and others (2023) أن الإصلاحات الهيكلية مهمة لتعزيز النمو.

- Barro, Robert J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407-43.
- Barro, Robert J. 1995. "Inflation and Economic Growth." *Bank of England Quarterly Bulletin* 35: 166-76.
- Beck, Thorsten, and Asli Demirguc-Kunt. 2006. "Small and Medium-Size Enterprises: Access to Finance as a Growth Constraint." *Journal of Banking and Finance* 30 (11): 2931-43.
- Borensztein, Eduardo, Jose De Gregorio, and Jong-Wha Lee. 1998. "How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?" *Journal of International Economics* 45 (1): 115-35.
- Brynjolfsson, Erik, and Lorin M. Hitt. 2000. "Beyond Computation: Information Technology, Organizational Transformation and Business Performance." *Journal of Economic Perspectives* 14 (4): 23-48.
- Budina, Nina, Christian H. Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Panton, Marina Mendes Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Departmental Paper 202307/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dabla-Norris, Era, Tidiane Kinda, Kaustubh Chahande, Hua Chai, Yadian Chen, Alessia De Stefani, Yosuke Kido, and others. 2023. "Accelerating Innovation and Digitalization in Asia to Boost Productivity." IMF Departmental Paper 2023001/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dar, Atul A., and Sal Amir Khalkhali. 2002. "Government Size, Factor Accumulation, and Economic Growth: Evidence from OECD Countries." *Journal of Policy Modeling* 24 (7-8): 679-92.
- Fernald, John G. 2015. "Productivity and Potential Output Before, During, and After the Great Recession." *NBER Macroeconomics Annual* 29 (1): 1-51. National Bureau of Economic Research.
- Fischer, Stanley. 1993. "The Role of Macroeconomic Factors in Growth." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 485-512.
- Ghali, Khalifa H. 1999. "Government Size and Economic Growth: Evidence from a Multivariate Cointegration Analysis." *Applied Economics* 31 (8): 975-87.
- Gigineishvili, Nikoloz, Iulia Ruxandra Teodoru, Narek Karapetyan, Yulia Ustyugova, Jean van Houtte, Jiri Jonas, Wei Shi, and others. 2023. "Paving the Way to More Resilient, Inclusive, and Greener Economies in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 2023004/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Goldin, Claudia. 2014. "A Grand Gender Convergence: Its Last Chapter." *American Economic Review* 104 (4): 1091-119.
- Gomes, Diego, and Dharana Rijal. 2024. "Global Employment Gender Gaps." Gender Note 2407/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Grossman, Gene M., and Elhanan Helpman. 1991. *Innovation and Growth in the Global Economy*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Hall, Robert E., and Charles I. Jones. 1999. "Why Do Some Countries Produce So Much More Output per Worker than Others?" *The Quarterly Journal of Economics* 114 (1): 83-116.
- Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2015. *The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth*. Cambridge, MA: MIT Press.

- Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2020. "The Economic Impacts of Learning Losses." OECD Education Working Paper No. 225. Paris.
- Hausmann, Ricardo, Jason Hwang, and Dani Rodrik. 2007. "What You Export Matters." *Journal of Economic Growth* 12: 1-25.
- International Labour Organization (ILO). 2015. *Global Employment Trends for Youth 2015: Scaling up Investments in Decent Jobs for Youth*. Geneva, Switzerland: International Labour Office.
- International Monetary Fund (IMF). 2015. "Where Are We Headed? Perspectives on Potential Output." In *World Economic Outlook*. Washington, DC: International Monetary Fund. IMF World Economic Outlook.
- International Monetary Fund (IMF). 2018. *The IMF's Institutional View on Capital Flows in Practice*. International Monetary Fund: Washington, DC.
- Klasen, Stephan, and Francesca Lamanna. 2009. "The Impact of Gender Inequality in Education and Employment on Economic Growth: New Evidence for a Panel of Countries." *Feminist Economics* 15 (3): 91-132.
- Lane, Philip R., and Gian M. Milesi-Ferretti. 2017. "International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." IMF Working Paper 17/115/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Levine, Ross. 2005. "Finance and Growth: Theory and Evidence." In *Handbook of Economic Growth*, edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf. Providence, Rhode Island: Brown University.
- Loko, Boileau, and Mame Astou Diouf. 2009. "Revisiting the Determinants of Productivity Growth: What's New?" IMF Working Paper 09/225/, International Monetary Fund, Washington, DC.
- McGuckin, Robert, and Bart van Ark. 2005. "Productivity and Participation: An International Comparison." GGDC Research Memorandum 2005/78, Groningen Growth and Development Centre, University of Groningen.
- Olivetti, Claudia, and Barbara Petrongolo. 2017. "The Economic Consequences of Family Policies: Lessons from a Century of Legislation in High-Income Countries." *Journal of Economic Perspectives* 31 (1): 205-30.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2022. *Identifying the Main Drivers of Productivity Growth: A Literature Review*. Paris: OECD.
- Ramey, Garey, and Valerie A. Ramey. 1995. "Cross-Country Evidence on the Link Between Volatility and Growth." *American Economic Review* 85 (5): 1138-51.
- Sterck, Olivier. 2019. "Beyond the Stars: Measuring Economic Importance in Regression Analysis." *Journal of Economic Surveys* 33 (5): 1409-36.
- World Bank. 2021. *Global Productivity: Trends, Drivers, and Policies*. Washington, DC: World Bank.

٣ - تقوية النمو من خلال التطور المالي^١

تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) مهمة ملحة ولكنها صعبة تتمثل في تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد لتقوية النمو واستدامته. وبالتالي، فإن تنويع الاقتصادات وتحقيق التحول الاقتصادي سوف يتطلبان قطاعات مالية قوية وديناميكية لضمان توافر التمويل الكافي للقطاع الخاص. ومع ذلك، لا يزال التطور المالي غير مكتمل في العديد من هذه البلدان. ففي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تحديداً، تكون الأسواق المالية غير متطورة، كما واجه التطور المالي معوقات بسبب وجود تاريخ من عدم الاستقرار النقدي وأوجه ضعف طويلة الأمد في الأطر القانونية. وقد تراجعت كفاءة الأسواق المالية في الاقتصادات الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي. وفي معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، يبرز دور الحكومات الكبير في القطاع المالي باعتباره عائقاً رئيسياً أمام التطور المالي، وذلك بسبب انتشار البنوك المملوكة للدولة وتزايد نسبة الائتمان المستخدم في تمويل دين القطاع العام. وفي هذا الصدد، فإن الإصلاحات التي تستهدف تسهيل المنافسة في الأجهزة المصرفية، من خلال الحد من دور الدولة وخفض الحواجز أمام دخول السوق وتخفيف قيود الحسابات الرأسمالية، من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص بنسبة تتجاوز ٥٪، وزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو ٢٪ بعد خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تهدف الإصلاحات إلى توسيع دور الأسواق المالية من خلال تشجيع مشاركة المؤسسات الاستثمارية بشكل أقوى، وإنشاء أسواق قوية للسندات الحكومية، وزيادة التكامل المالي من خلال تعزيز مشاركة غير المقيمين. وبوجه أعم، تعد تقوية الأطر الاقتصادية الكلية والمؤسسية شرطاً أساسياً لتعزيز التطور المالي والنمو، وينبغي أن تهدف سياسات القطاع المالي إلى توسيع قنوات التمويل المتاحة للقطاع الخاص.

٣-١ لا يزال التطور المالي غير مكتمل

على مدى العقدين الماضيين، شهدت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تحسينات في التطور المالي^٢. واقرنت هذه التحسينات بالتنمية الاقتصادية، وكان لها دور بالغ الأهمية في تعزيز النمو الشامل (الإطار ٣-١). فخلال تسعينات القرن الماضي، كانت هناك زيادة ملحوظة في وتيرة الإصلاحات المالية، بما يتماشى عموماً مع التقدم الذي شهدته الأسواق الصاعدة الكبرى في المناطق الأخرى (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ١). ومع ذلك، تباين التقدم المحرز في مجال التطور المالي عبر المناطق، حيث شهدت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مكاسب محدودة في حين عانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الركود، وخاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وثورات الربيع العربي (الشكل البياني ٣-١، اللوحة ٢).^٣ وعلاوة على ذلك، فقد تباطأت وتيرة الإصلاح. ولا يزال هناك مجال للتحسين، بما في ذلك تحرير أسعار الفائدة (مصر والمغرب وعمان وباكستان)، وتوسيع ملكية القطاع الخاص في القطاع المصرفي (الجزائر ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي والمغرب وتونس)، وتطوير أسواق رأس المال.^٤

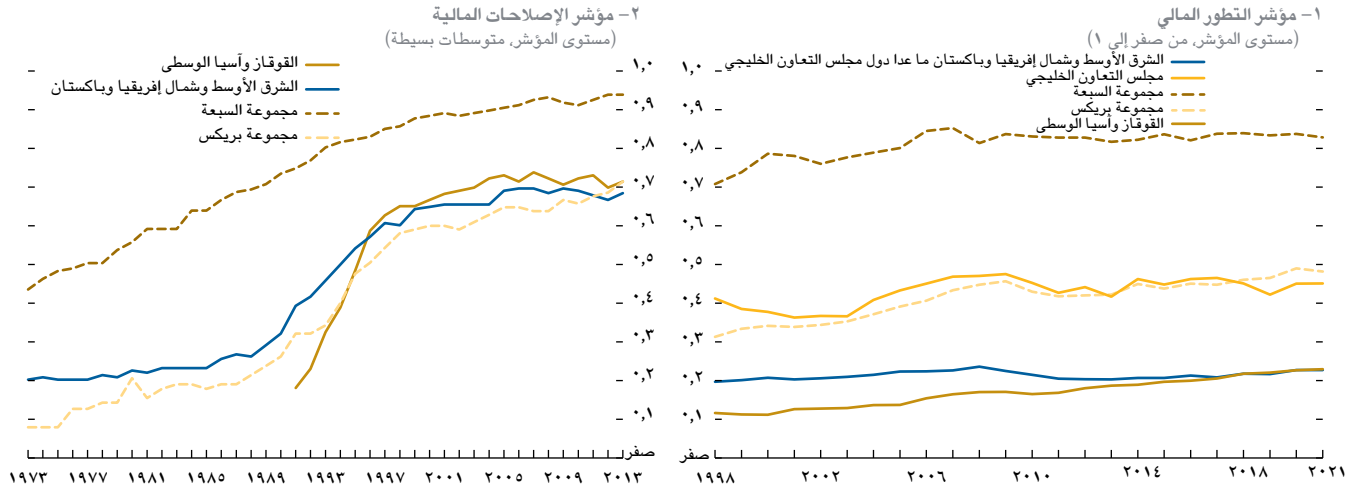
^١ هذا الفصل من إعداد ويل أبل، وأبوستولوس أبوستولو، وفيجدان بورانوفو، وسيد وحيد حساني، وتروي ماثيسون (رئيساً مشاركاً)، وهيلا مرابط، وسالم نيتشي، وتوماس بيونتيك (رئيساً مشاركاً)، وبلال تابتي، وسوي سوفييتا فيلكومار.

^٢ لأغراض العرض، فإن أي إشارة إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النص الأساسي تتضمن باكستان أيضاً.

^٣ يمكن الاطلاع على تفاصيل مؤشرات التطور المالي الصادرة عن صندوق النقد الدولي والمستخدم في هذا الفصل على الرابط: <https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b>. ويتألف مؤشر من التطور المالي الكلي في كل بلد من مؤشرات تتعلق بالمؤسسات المالية والأسواق المالية. وتشمل المؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية. وتشمل الأسواق المالية أسواق الأسهم والسندات. ويتألف كل مكون فرعي من ثلاثة مؤشرات فرعية تغطي عمق المؤسسات والأسواق والقدرة على الوصول إليهما وكفاءتهما.

^٤ استناداً إلى دراسة Omori (2022)، تغطي قاعدة البيانات المحدثة سبعة أبعاد للإصلاحات المالية، هي: ضوابط الائتمان والاحتياطي الإلزامي، وتحرير أسعار الفائدة، ودخول القطاع المصرفي، وخصخصة البنوك، وتحرير الحساب المالي، وأسواق الأوراق المالية، والرقابة على القطاع المصرفي.

الشكل البياني ٣-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: الإصلاحات المالية والتطور المالي



المصادر: قاعدة بيانات الإصلاحات المالية (Omori 2022)؛ وصندوق النقد الدولي، مؤشر التطور المالي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة للوحة ١، تتم تغطية دولتين فقط من دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) في قاعدة بيانات الإصلاحات المالية ويتم إدراجهما في مجمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان. مجموعة بريكس = البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

وبالنظر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، نجد أن السمات الرئيسية التي تبرز هي التواجد القوي للدولة في الأجهزة المصرفية وأسواق رأس المال الأقل عمقا مقارنة بأجزاء أخرى من العالم. كذلك تُظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رابطة قوية بين الكيانات السيادية والبنوك وبين الكيانات السيادية وأسواق رأس المال، حيث يحصل القطاع العام على حصة كبيرة نسبيا من الائتمان المقدم من القطاع المصرفي، وهو ما قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على القروض. وتشكل الشركات المملوكة للدولة أيضا حصة كبيرة في القيمة السوقية للشركات والتداول في أسواق رأس المال. وتفسر هذه السمات جزئيا حصول المنطقة على درجات عالية نسبيا في كفاءة مؤسساتها المالية ودرجات منخفضة في أسواق رأس المال (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٤). وتحديدا، رغم أن مستويات الربحية المرتفعة في البنوك تساهم في درجات الكفاءة المرتفعة للمؤسسات المالية، فإن ذلك قد يرجع جزئيا إلى ارتفاع فروق أسعار الفائدة على الإقراض مما يعكس مستويات المنافسة المنخفضة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١). وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن ترجع السيولة المنخفضة في أسواق سندات الدين والأسهم إلى عدم وجود تنوع كاف بين الشركات المدرجة وعدم تطور المؤسسات الاستثمارية بالقدر الكافي. وقد أدت هذه العوامل إلى قصر المشاركة على مجموعة مركزة من المستثمرين^٦.

وتوضح بعض جوانب التطور المالي زيادة التباين بين المناطق.

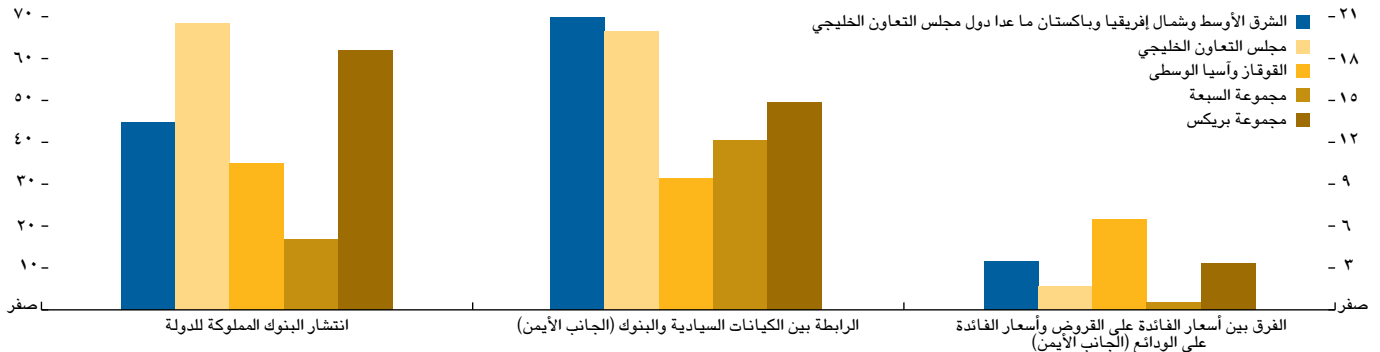
يبدو التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي أفضل مقارنة بمعظم البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ومع ذلك، عند المقارنة باقتصادات ذات مستويات ماثلة من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مناطق أخرى في العالم، فإن دول مجلس التعاون الخليجي غالبا ما تتأخر عن الركب، وخاصة من حيث تطور المؤسسات المالية

^٥ تنتشر البنوك المملوكة للدولة إلى حد كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعرف ملكية الدولة بأنها حصة الأغلبية (أكثر من ٥٠٪) في الأصول المملوكة للمساهمين المصنفين باعتبارهم «الحكومة، بما في ذلك الهيئات الحكومية والبلديات وصناديق الثروة السيادية» على النحو الموثق في مجموعة بيانات «Fitch Ratings Pro». ورغم أن البنوك المملوكة لصناديق الثروة السيادية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، قد تعمل وفق مبادئ أكثر توجهها نحو السوق وتخضع لتدخل سياسي أقل من تلك التي تسيطر عليها الحكومة المركزية بشكل مباشر، فإن «طبيعة هيكل الملكية ذاتها تميز هذه المؤسسات عن الشركات الخاصة، حيث إنها قد لا تسعى بالضرورة إلى تحقيق هدف تعظيم الأرباح في حين أن الدعم من الحكومة قد يمنحها وضعًا متفردًا في السوق» كما ورد في الإطار ٣ من تقرير صندوق النقد الدولي (٢٠٢٤).

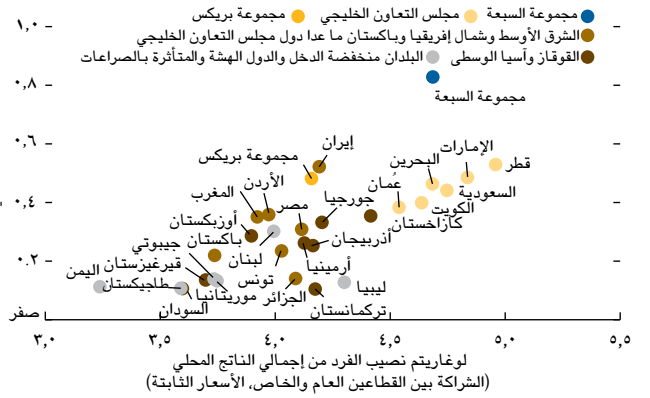
^٦ بالنسبة للمؤسسات المالية، تشمل مؤشرات العمق حجم ائتمان القطاع الخاص، وأصول صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار المشترك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وأقساط التأمين على الحياة وغير الحياة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وتشمل مؤشرات النفاذ نسبة فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي لكل ألف شخص بالغ، كما تشمل مؤشرات الكفاءة هامش الفائدة الصافية، وهي الفرق بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع، ونسبة الدخل من غير الفائدة إلى الدخل الكلي، ونسبة التكاليف الإدارية إلى مجموع الأصول، ومقاييس الربحية (العائد على الأصول والعائد على حصص الملكية). وبالنسبة للأسواق المالية، تشمل مؤشرات العمق حجم سوق الأسهم، وحجم الأسهم المتداولة، وحجم سندات الدين الدولية الصادرة عن الحكومة، ونسبة الشركات المالية وغير المالية إلى إجمالي الناتج المحلي، وتشمل مؤشرات النفاذ نسبة القيمة السوقية للشركات بخلاف أكبر عشر شركات، والعدد الإجمالي لمصدري سندات الدين، كما تشمل مؤشرات الكفاءة حجم التداول في سوق الأوراق المالية (نسبة الأسهم المتداولة إلى القيمة السوقية).

الشكل البياني ٣-٢: هيكل القطاع المصرفي والتطور المالي

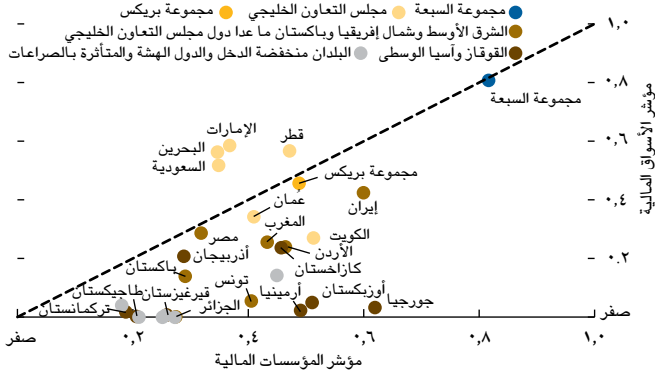
١- انتشار ملكية الدولة للبنوك، والرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك، والربحية (المؤشر، من صفر إلى ١) (قيم الوسيط، ٢٠٢٢)



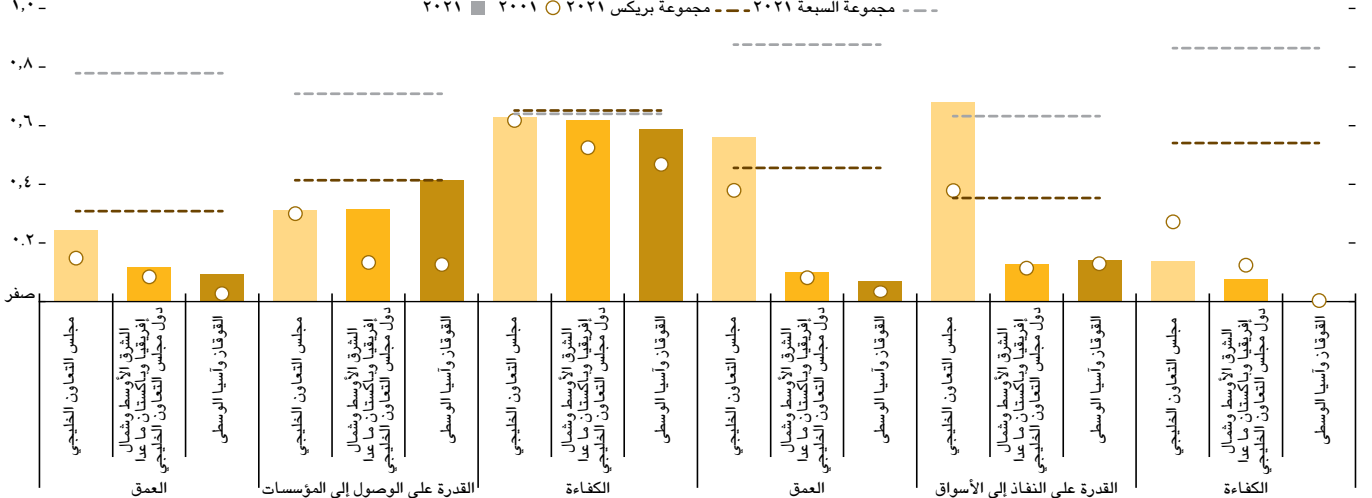
٢- التطور المالي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢١ (المؤشر، من صفر إلى ١، والنسبة)



٣- تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية، ٢٠٢١ (المؤشر، من صفر إلى ١)



٤- تطور المؤسسات المالية والأسواق المالية حسب المنطقة (المؤشر، من صفر إلى ١)



المصادر: منصة Fitch Connect؛ وصندوق النقد الدولي، مؤشر التطور المالي؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة للوحتين ١ و٤، تشمل منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي) البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. ويعرف انتشار البنوك المملوكة للدولة بأنه أصول البنوك المملوكة للدولة كنسبة من مجموع الأصول المصرفية. وتعريف الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك بأنها الائتمان المقدم للقطاع العام (الحكومات المركزية والمحلية إلى جانب المؤسسات المملوكة للدولة، وتستبعد المطالبات المستحقة على البنك المركزي) كنسبة من مجموع الأصول المصرفية. ويعرف الفرق بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع، الذي يستخدم كمؤشر بديل لربحية البنوك، بأنه متوسط الفروق بين أسعار الفائدة على القروض وأسعار الفائدة على الودائع على مدى خمس سنوات؛ وبالنسبة لمجموعة السبعة، يمثل الربحية مؤشر بديل هو الفرق بين أسعار الفائدة قصيرة الأجل وعائدات السندات طويلة الأجل.

(الشكل البياني ٣-٢، اللوحتان ٢ و ٣). وعلاوة على ذلك، رغم ارتفاع درجة عمق الأسواق المالية والقدرة على الوصول إليها في دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط، فقد تراجعت كفاءة هذه الأسواق على مدار العقد الماضي حيث أدى انخفاض حجم التداول في سوق الأوراق المالية وارتفاع الفروق بين أسعار الشراء والبيع إلى عرقلة التداول في السوق الثانوية للأسهم في بعض البلدان (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٤). وقد أدى هذا التراجع في كفاءة السوق، إلى جانب تباطؤ التقدم في مقاييس القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية، إلى ركود التطور المالي في دول مجلس التعاون الخليجي منذ الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، ورغم عدم قياسها بشكل مباشر باستخدام مؤشرات القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، فإن أوجه التقدم التكنولوجي، بما في ذلك المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة، ومنصات التمويل التشاركي، والتكنولوجيا المالية، قد أتاحت سبلا جديدة للإقراض والإدخار وعززت الشمول المالي في دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب.^٧

■ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، لا تزال الأنظمة المالية تعتمد بكثافة على البنوك. وبصفة عامة، تكون مستويات تطور المؤسسات المالية في هذه البلدان أعلى بكثير من مستويات تطور الأسواق، إلا أنها تظل دون مستويات تطورها في الأسواق الصاعدة العالمية الكبرى (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٣). ويتسق ذلك مع ملاحظة أن الأنظمة القائمة على العلاقات (أي عبر الوساطة المالية من خلال البنوك) غالباً ما تكون أكثر انتشاراً في المراحل الأولى من التطور المالي.^٨ وعلاوة على ذلك، فإن عمق المؤسسات المالية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي منخفض نسبياً، حيث تقوم المؤسسات المالية غير المصرفية (صناديق التقاعد، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار المشترك) بدور صغير نسبياً في الأنظمة المالية في المنطقة (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٤).

■ بصفة عامة، تُظهر القطاعات المصرفية في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تراجع انتشار ملكية الدولة، رغم أن نفوذ الدولة يبدو أنه يمتد إلى ما هو أبعد من الملكية المباشرة للبنوك.^٩ وعلاوة على ذلك، تكون ربحية البنوك أعلى بصفة عامة (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ١)، وقد تم دعمها مؤخراً من خلال تدفقات رأس المال القوية الوافدة من روسيا.^{١٠} وبصفة عامة، تكون مستويات تطور المؤسسات المالية أعلى بكثير من مستويات تطور الأسواق المالية عبر جميع بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يتسق مع الأنظمة المالية التي تهيمن عليها البنوك إلى حد كبير (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٣). وعلاوة على ذلك، شهد العقدان الماضيان تحسناً محدوداً ولكنه مطرد في مستوى تطور المؤسسات المالية، والتي شهدت زيادة توافر الخدمات المصرفية (الشكل البياني ٣-٢، اللوحة ٤). ورغم أن ذلك لا ينعكس بشكل مباشر في المؤشرات التي جرت مناقشتها في هذا الفصل، تجدر الإشارة إلى أن منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تشهد أيضاً مستويات مرتفعة نسبياً من الدولة، مما يعوق التطور المالي على الأرجح (دراسة Chakir and others 2022).

٣-٢ العوامل الهيكلية الرئيسية تؤثر سلباً على التطور المالي

يساعد عدد قليل من العوائق الرئيسية في تفسير الفجوات في التطور المالي عبر البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى على مدى العديدين الماضيين. وتشير الأبحاث والأدلة التجريبية السابقة إلى أنه رغم أن بعض العوامل مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي والحوكمة الفعالة يمكن أن تدعم التطور المالي، فهناك عوامل أخرى يمكن أن تعوق التقدم، منها البصمة الكبيرة نسبياً للدولة في القطاع المالي والاعتماد البالغ على السلع الأساسية.^{١١} وبالتالي، يعاني العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى من قصور في واحد أو أكثر من الأبعاد التي تسهل التطور المالي (الجدول ٣-١).

■ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، واجه التطور المالي عقبات رئيسية تمثلت في تاريخ من عدم الاستقرار النقدي، وتدخل ملحوظ من الدولة في القطاعات المصرفية، وضعف نسبي في الأنظمة القانونية. وعلاوة على ذلك، يؤدي الافتقار إلى نظام قوي لحقوق الملكية وحقوق الدائنين إلى الحد من المنافسة، والحد من

^٧ يؤدي التوسع الذي شهدته مؤخراً شركات التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة إلى إحداث تغيير في مشهد التطور المالي (دراسة Sahay and others 2020). ومع ذلك، فإن هذه التطورات جديدة نسبياً، كما أن عدم وجود بيانات كافية وقابلة للمقارنة عبر البلدان يحول دون إدراجها في مؤشر التطور المالي (دراسة Svirydzhenka 2016).

^٨ يمكن أن تتمتع الأنظمة القائمة على البنوك بميزة نسبية في الحد من احتكاكات السوق المقترنة بالمعلومات غير المتسقة والأنظمة القانونية غير المتطورة (دراسة Rajan and Zingales 2001).

^٩ على سبيل المثال، فإن التأثير السياسي على سلوك المؤسسات المالية الخاصة قد يشكل عائقاً أمام التطور المالي في المنطقة. وتخلص دراسة Poghosyan (2022) إلى أن الحد من دور الدولة في الأنظمة المالية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى يمكن أن يؤدي إلى زيادة كفاءة الوساطة المالية، مما يؤدي بالتالي إلى تعزيز التطور المالي. وهناك جانب آخر لبصمة الدولة على القطاع وهو انتشار الإقراض الموجه والمدعوم، كما يرد في الإطار ١ من تقرير صندوق النقد الدولي (2023a).

^{١٠} راجع الفصل الثالث من عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

^{١١} بالنسبة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تخلص دراسة Farazi, Feyen, and Rocha (2013) إلى أن البنوك المملوكة للدولة تحقق ربحية أقل ولديها مستويات أعلى من القروض المتعثرة مقارنة بالبنوك الخاصة. وقد تم التوصل إلى نتائج مماثلة في باكستان (دراسة Bonaccorsi di Patti and Hardy 2005)، وأمريكا اللاتينية (دراسة Micco, Panizza, and Yanez 2007)، والصين (دراسة Berger, Hasan, and Zhou 2009)، وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (دراسة Williams and Nguyen 2005، ودراسة Micco, Panizza, and Yanez 2007، ودراسة Cornett and others 2010). راجع المرفق ١ المتاح على شبكة الإنترنت للاطلاع على ملخص للأدبيات الاقتصادية العديدة المتعلقة بالتطور المالي.

الجدول ٣-١: العوامل الرئيسية التي يركز عليها التطور المالي

(تمثل الألوان مزيجاً من مدى الانحراف عن وسيط العينة الكاملة (اللون الأبيض) وعلامة مُعامل التأثير. ويشير اللون الأحمر إلى انحراف عن وسيط العينة يضر بالتطور المالي، ويشير اللون الأخضر إلى العكس.)

المجموعات	الاستقرار النقدي	سيادة القانون	نسبة الائتمان المقدم للقطاع العام	انكشاف الاقتصاد لمخاطر الموارد الطبيعية	دور البنوك المملوكة للدولة
القوقاز وآسيا الوسطى					
مجلس التعاون الخليجي					
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي					
الاقتصادات المتقدمة					
الأسواق الصاعدة					

اتجاه التأثير الكبير على التطور المالي

+ + - - -

المصادر: مؤشر حرية الإنسان الصادر عن معهد فريزر؛ والإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومؤشرات التنمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الصفوف الخمسة العلوية من الجدول إلى وضع المناطق على أساس العوامل الرئيسية المؤثرة على التطور المالي. ويوضح الصف السفلي اتجاه التأثير، متى كان كبيراً، على التطور المالي لكل عامل مقدر باستخدام اندحار السلاسل الزمنية المقطعية بناء على بيانات تغطي ٢١ بلداً من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وتمتد من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢١ (راجع المرفق ٣ المتاح على شبكة الإنترنت).

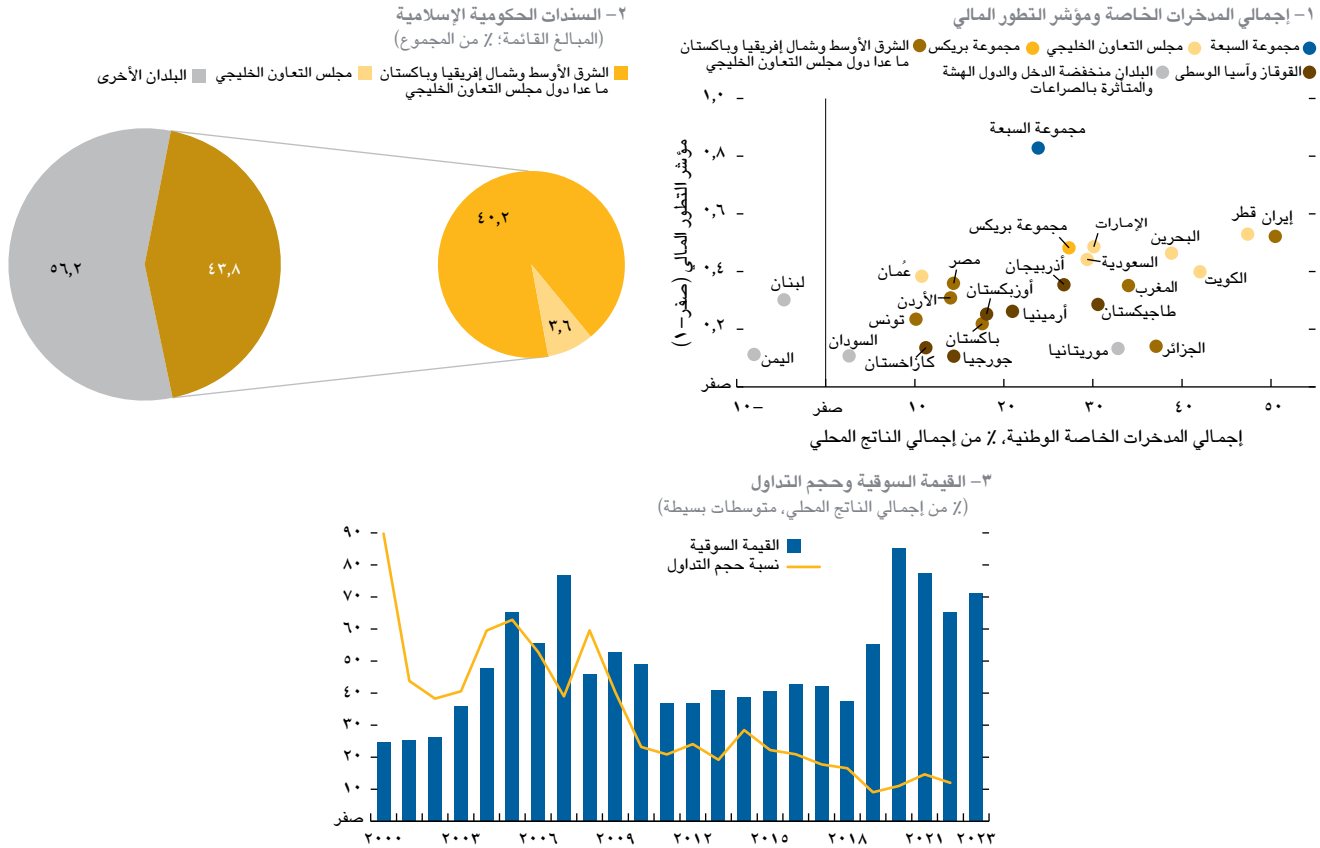
اهتمام المستثمرين، وزيادة تكاليف التمويل (Teodoru and Akepanidaworn 2022; Giginishvili and others 2023). وفي الوقت نفسه، تتعرض الأنظمة المصرفية في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي لمستويات عالية نسبياً من الانكشاف لمخاطر الائتمان السيادي. ويمكن أن تؤدي هذه الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك (حيث تحتفظ البنوك بكميات كبيرة من ديون القطاع العام) إلى مزاحمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص.

■ في دول مجلس التعاون الخليجي، يفرض القطاع العام أيضاً نفوذاً قوياً على الأنظمة المالية. وغالباً ما تشكل الديون السيادية نسبة كبيرة من أصول القطاع المصرفي، رغم أن ديون القطاع العام لا تزال منخفضة نسبياً في المنطقة (باستثناء البحرين). ورغم أن الشركات المملوكة للدولة (بما في ذلك البنوك) عادة ما يكون لها تواجد مكثف في أسواق رأس المال. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي اعتماد نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي على قطاع النفط إلى تقويض التطور المالي في بعض البلدان حيث يتم استثمار الأرباح في الخارج على الأرجح (Beck and Poelhekke 2023). وعلاوة على ذلك، فإن الاعتماد الكبير على متحصلات النقد الأجنبي المرتبطة بالنفط قد يؤدي أيضاً إلى زيادة تقلبات السيولة وزيادة المخاطر في القطاعات المصرفية المحلية.

يمكن أن تساعد تعبئة المزيد من مصادر المدخرات في إتاحة المزيد من خيارات التمويل لاستثمارات القطاع الخاص وتقديم المزيد من الدعم للتطور المالي (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ١). ويتطلب ذلك أن تعالج الاقتصادات الصاعدة المعوقات الرئيسية التي تحول دون تطوير أسواق رأس المال للانتقال من الأنظمة المالية التي تهيمن عليها البنوك إلى أنظمة مالية أكثر تنوعاً. ومن الخطوات بالغة الأهمية في هذا الاتجاه إنشاء سوق للسندات الحكومية المحلية توفر أصولاً خالية من المخاطر وسعر فائدة مقابل يعكس ذلك (دراسة Chami, Fullenkamp, and Sharma 2010). ومع ذلك، نجد أن تحديات مثل إصدارات السندات غير المنتظمة، وخاصة ذات آجال الاستحقاق الأطول، وغياب التداول في السوق الثانوية، والمعوقات أمام مشاركة غير المقيمين قد أعاققت تطوير أسواق السندات الحكومية وسندات الشركات المحلية في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.^{١٢} وعلاوة على ذلك، ورغم أن التمويل الإسلامي يشكل مصدراً مهماً للتمويل في بعض بلدان المنطقة، فإنه يتركز في الأساس في البنوك الإسلامية، حيث يتم إصدار الصكوك (السندات الإسلامية) على نحو غير منتظم (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٢). وعلى الجانب الإيجابي، زاد التمويل

^{١٢} بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمؤسسات الاستثمارية مثل شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد أن تقوم أيضاً بدور مهم في تقديم الخدمات المالية للاधार طويل الأجل وتقاسم المخاطر باعتبارها جهات راسخة تستثمر في الديون الأطول أجلاً. ورغم أن تقييم مشاركة هذه الجهات يمثل تحدياً بسبب البيانات المحدودة، فمن المرجح أن يكون هناك مجال كبير لتعزيز وتوسيع نطاق هذه القطاعات (دراسة Poghosyan 2022).

الشكل البياني ٣-٣: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: المدخرات الخاصة، والديون الإسلامية،



المصادر: مؤسسة Bloomberg L.P؛ وصندوق النقد الدولي، مؤشر التطور المالي؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تتضمن اللوحة ٣ البيانات المتاحة عن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. مجموعة بريكس = البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

بالأسهم على مدى السنوات القليلة الماضية إلى جانب النمو في القيمة السوقية وانتعاش عمليات الطرح العام الأولي، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، تعطلت مشاركة المستثمرين بسبب استمرار المستويات المنخفضة للسيولة والتداول، والتي تركزت في الأساس على أسهم الشركات المالية والمؤسسات المملوكة للدولة (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٣).

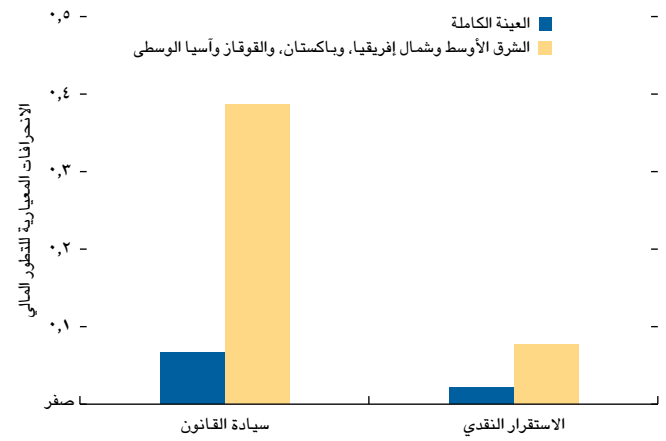
٣-٣ يمكن للإصلاحات أن تحفز التطور المالي والنمو

كان التطور المالي في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى محدودا بسبب عدم الاستقرار النقدي في الماضي، وأوجه الضعف طويلة الأمد في الأطر القانونية، والبصمة الكبيرة للدولة في القطاعات المالية. ومن الثابت أن تحسين الاستقرار الاقتصادي الكلي وسيادة القانون من الأولويات الأساسية لزيادة النمو في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (راجع الفصل الثاني وعدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). فتشير التقديرات التجريبية إلى أن تحسين الأطر الاقتصادية الكلية والقانونية يعد شرطا غاية في الأهمية لتعزيز التطور المالي، حيث يمكن أن تكون المكاسب أكثر وضوحا في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم (الشكل البياني ٣-٤). وعلاوة على ذلك، يمكن مضاعفة هذه المكاسب من خلال تنفيذ حزمة من إصلاحات القطاع المالي الرامية إلى تخفيف العقبات الرئيسية الأخرى أمام التطور المالي.

وتهدف إصلاحات القطاع المالي التي تناولها هذا الفصل إلى الحد من هيمنة الدولة في القطاع المصرفي وتشجيع المشاركين الجدد في السوق على تعزيز المنافسة، إلى جانب إزالة قيود الحسابات الرأسمالية المتبقية لتوسيع قاعدة المستثمرين.^{١٣} وتوضح النتائج أن هذه الإصلاحات يصاحبها تأثير دائم على ائتمان القطاع الخاص وناتج الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وتحديدًا، يزيد الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص بنسبة تتجاوز ٥٪، ويزيد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو ٢٪ بعد خمس سنوات من تنفيذ الإصلاح (الشكل البياني ٣-٥).

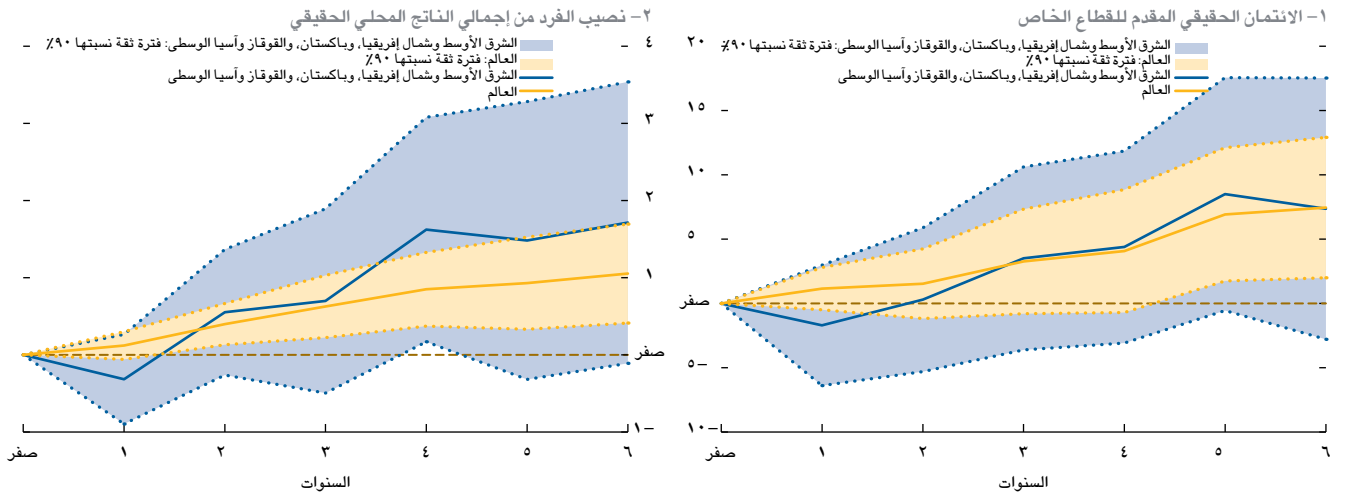
وعند دراسة الإصلاحات الفردية في مختلف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، نجد أن الإصلاحات التي تهدف إلى الحد من بصمة الدولة وتعزيز المنافسة ترتبط بأهم التأثيرات الإيجابية. وبعد مرور خمس سنوات على التنفيذ، أدت هذه الإصلاحات إلى زيادة الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص بنحو ١٠٪، وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو ٣٪ (الشكل البياني ٣-٦). ويصاحب رفع قيود الحسابات الرأسمالية أيضًا تحقيق مكاسب ملحوظة، حيث يرتفع الائتمان الحقيقي المقدم للقطاع الخاص بنحو ٥٪ ويرتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو ٥,٥٪.

الشكل البياني ٣-٤: تأثير سيادة القانون والاستقرار النقدي على التطور المالي (تقديرات معاملات السلاسل الزمنية المقطعية)



المصادر: مؤشر الحرية الاقتصادية؛ ومعهد فريزر؛ وصندوق النقد الدولي، مؤشر التطور المالي؛ والبنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية. ملحوظة: يتم توحيد المتغيرات قبل التقدير. وجميع تقديرات المعاملات دالة إحصائياً عند مستوى ١٪. وسيادة القانون من مؤشرات الحوكمة العالمية، وتقيس التصورات بشأن مدى ثقة الكلاء في قواعد المجتمع، والاستقرار النقدي هو مزيج من مؤشرات الحرية الاقتصادية الصادرة عن معهد فريزر التي تقيس مستوى التضخم وتقلبته. راجع المزيد من التفاصيل في المرفق ٣ المتاح على شبكة الإنترنت.

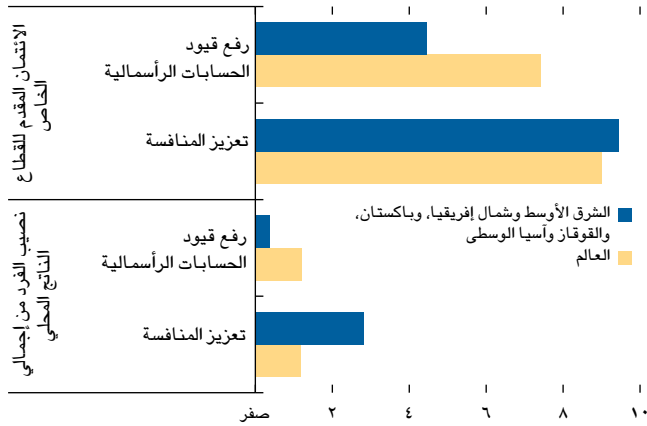
الشكل البياني ٣-٥: تأثير حزمة إصلاحات القطاع المالي (%)



المصادر: قاعدة بيانات الأزمات المصرفية (دراسة (Laeven and Valencia, 2020)؛ وقاعدة بيانات "Brookings, External Wealth of Nations Database" (دراسة (Lane and Milesi-Ferretti, 2018)؛ وقاعدة بيانات الإصلاحات المالية (دراسة (Omori, 2022)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وصندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُستخدم طريقة التوقعات المحلية في تقييم تأثير الإصلاحات المالية. ويُفترض تطبيق حزمة من الإصلاحات المالية في السنة الأولى. وتعرف حزمة الإصلاحات هذه بأنها مجموع التغيرات في سياسة القطاع المالي بين عامين على مستوى الأبعاد التالية: (١) خصخصة البنوك، و(٢) دخول القطاع المصرفي، و(٣) معاملات الحساب المالي، استناداً إلى قاعدة بيانات الإصلاحات المالية (راجع المرفق ٣ المتاح على شبكة الإنترنت).

^{١٣} تستند التقديرات التجريبية إلى طريقة التوقعات المحلية التي أعدتها دراسة (Jordà (2005) وقاعدة بيانات الإصلاحات المالية التي حدثتها دراسة (Omori (2022). وتنتشر قيود الحسابات الرأسمالية في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (راجع IMF 2023b). ومن شأن إزالة هذه القيود أن تدعم التوزيع الكفء لرأس المال وتعزز دخول كيانات جديدة إلى السوق.

الشكل البياني ٣-٦: تأثير إصلاحات محددة في القطاع المالي على مدى خمس سنوات (%)



المصادر: قاعدة بيانات الأزمات المصرفية (دراسة Laeven and Valencia, 2020) وقاعدة بيانات "Brookings, External Wealth of Nations Database" (دراسة Lane and Milesi-Ferretti, 2018)، وقاعدة بيانات الإصلاحات المالية (دراسة Omori, 2022)، وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يمثل "رفع قبيود الحسابات الرأسمالية" مؤشر بديل هو التغير السنوي في مؤشر معاملات الحساب المالي، في حين يتم رصد "تعزيز المنافسة" من خلال مجموع التغيرات بين عامين في مؤشري الخصخصة ودخول القطاع المصرفي استناداً إلى قاعدة بيانات الإصلاحات المالية (راجع المرفق ٣ المتاح على شبكة الإنترنت). ويعد تأثير إصلاحات القطاع المالي على مستوى العالم على مدى خمس سنوات دالاً إحصائياً عند مستوى ١٠٪، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، بعد تأثير حزمة إصلاحات القطاع المالي وإصلاحات المنافسة دالاً عند مستوى ٢٥٪.

٣-٤ السياسات التي تستهدف تعزيز استدامة التطور المالي والنمو

رغم توسع الأنظمة المالية وتنوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لا يزال هناك مجال كبير لمزيد من التحسينات. وينبغي أن يكون من أهم أهداف السياسة تحسين فرص الحصول على التمويل، وخاصة بالنسبة للشرائح التي لا تحصل على الخدمات الكافية. وتتضمن الإجراءات المحددة لتعزيز التطور المالي ما يلي:

- يوصى صناع السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى بمعالجة مواطن الضعف المصاحبة للرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك مع التشجيع على زيادة ملكية القطاع الخاص في الأجهزة المصرفية. ويمكن أن تشمل التدابير قصيرة الأجل ما يلي: (١) إجراء اختبارات قدرة البنوك على تحمل الضغوط لقياس المخاطر الناجمة عن تلك الرابطة، و(٢) بناء هوامش الأمان وتقديم صلاحيات واضحة ومحددة بدقة للبنوك المملوكة للدولة، و(٣) تصميم أدوات رقابية، مثل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، تناسب أنماط المخاطر المحددة في البنوك لتعزيز صلابتها.^{١٤} وينبغي أن تركز الاستراتيجيات متوسطة الأجل على إصلاحات القطاع المصرفي التي تعمل على الحد من حواجز الدخول وتعزيز المعايير الاحترازية، وتشجيع التوصل إلى حلول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي لتعزيز الشمول المالي للشركات التي تعمل خارج الجهاز المصرفي التقليدي (دراسة Vera-Martin and others 2019).

- في دول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي أن تواصل سياسات القطاع المالي التركيز على التخفيف من المخاطر المالية الكلية، على سبيل المثال المتعلقة بزيادة مشاركة المؤسسات المالية غير المصرفية والتحول الرقمي. وينبغي أن تهدف الإجراءات أيضاً إلى مواصلة تطوير الأسواق المالية، وخاصة لتحسين كفاءة السوق. وتحديدًا، يمكن تعزيز الكفاءة من خلال تشجيع زيادة مشاركة المؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، وزيادة التكامل المالي من خلال جذب قاعدة أوسع من المستثمرين، وتعزيز مشاركة غير المقيمين. وعلاوة على ذلك، يمكن دعم تحقيق مزيج أوسع من المستثمرين من خلال تعزيز حوكمة الشركات، والحد من القيود على ملكية الأجانب في أسواق رأس المال، وتعزيز حماية المستثمرين. وبالتالي، من شأن هذه الإصلاحات أن تسهل إيجاد المزيد من مصادر التمويل المختلفة للمشروعات لضمان التنوع المطلوب (دراسة Catalan, Impavido, and Musalem 2000). ومع ذلك، سيتعين على السلطات تقييم المفاضلات المتعلقة بمشاركة المستثمرين غير المقيمين لأنهم قد يكونون أكثر حساسية لأوضاع الأسواق العالمية ويتسببون في تفاقم تقلبات الأسواق المحلية. ويمكن استكمال هذه الجهود عن طريق تعزيز التكنولوجيا المالية، بما في ذلك التمويل التشاركي، والإقراض التجاري بين النظراء، والإقراض على أساس الفواتير (دراسة Lukonga 2018). وقد أحرزت دول مجلس التعاون الخليجي تقدماً في العديد من مبادرات التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، بما في ذلك إنشاء المختبرات التنظيمية، وإصدار تراخيص البنوك الرقمية (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، وإنشاء مراكز التكنولوجيا المالية. كذلك تبحث دول مجلس التعاون الخليجي بفعالية في إصدار عملات رقمية صادرة عن البنوك المركزية. ومع ذلك، هناك ما يدعو إلى اتباع منهج حذر، بما في ذلك تحليل التكلفة والعائد بدقة واستكشاف المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي. وأخيراً، ينبغي لسلطات البلدان أن تواصل تطبيق مزيج من الأطر التنظيمية على مستوى الأنشطة والكيانات بما يتناسب مع حجم شركات التكنولوجيا المالية وطبيعتها المعقدة ونمط مخاطرها.

^{١٤} راجع دراسة Adams and others (2022) للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول السياسات المقترحة بشأن البنوك المملوكة للدولة.

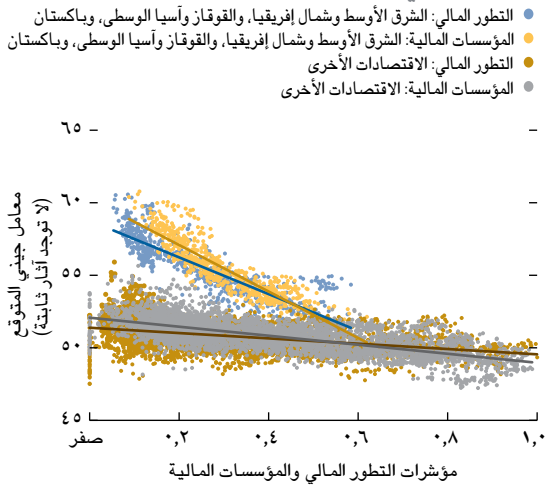
- ستستفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي من تطوير الأسواق لتنوع قواعد المستثمرين لديها وموازنة أنظمتها المالية. وتعتمد هذه الاقتصادات إلى حد كبير على الأنظمة المالية التي تتمحور حول البنوك. وبالتالي، تشمل الاستراتيجيات الرئيسية تطوير أسواق السندات الحكومية، وجعل القواعد المنظمة لأسواق رأس المال متسقة مع المعايير الدولية، وتحديث البنية التحتية لأسواق رأس المال (عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). ويعد إنشاء أسواق قوية للسندات الحكومية أمراً بالغ الأهمية لوضع معيار لأسعار الفائدة على القروض المقدمة للقطاع الخاص، وتسهيل وضع سياسة نقدية فعالة، والمساعدة في إدارة السيولة (IMF-WB 2021). ويعد جعل القواعد المنظمة لأسواق رأس المال متسقة مع المعايير الدولية وتحديث البنية التحتية لأسواق رأس المال خطوتين حيويتين لجذب الاستثمار الأجنبي وتسهيل سيولة التداول بكفاءة. وعلاوة على ذلك، يعد تعزيز نمو المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال تعزيز التنظيم والرقابة، وتقوية إدارة المخاطر من خلال تطوير سجلات الائتمان عنصرين غاية في الأهمية لضمان استقرار القطاع المالي (عدد إبريل/نيسان ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).
- تعد إدارة المخاطر والتحديات الناشئة بفعالية أمراً بالغ الأهمية لضمان الاستقرار المالي في ظل التطور المالي الجاري. فعلى سبيل المثال، للاستفادة من منافع التدفقات المتزايدة عبر الحدود مع تخفيف المخاطر المصاحبة لها، يعد المزيج المناسب من السياسات المالية الكلية أمراً بالغ الأهمية وقد يشمل التدخل في سوق الصرف الأجنبي، وتدابير السلامة الاحترازية الكلية، والتدابير المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية (دراسة Garcia Pascual, Singh, and Surti 2021). وسيتعين أيضاً تحديث الأطر التنظيمية والرقابية لتتسق مع أهداف التطور المالي التي حددتها السلطات (Sinha 2012; Zhu, Zhang, and Zhang 2023). وفي هذا السياق، من الضروري توفير العديد من آليات الحماية الأساسية، منها ما يلي: (١) القيام بإشراف رقابي مكثف تتوافر له الموارد المناسبة، و(٢) تحفيز إدارة المخاطر بشكل أقوى، وخاصة مع زيادة مشاركة المؤسسات المالية غير المصرفية، و(٣) تنفيذ قواعد تنظيمية احترازية كافية وشاملة (مثل أدوات إدارة رأس المال والسيولة)، و(٤) سد فجوات البيانات لتسهيل تقييم المخاطر على النحو الملائم وفي الوقت المناسب من جانب المشاركين في السوق والسلطات الرقابية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتطور تطبيق أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية بالتزامن مع التطور المالي لمواجهة المخاطر النظامية المحتملة.

الإطار ٣-١: سد الفجوة: كيف يخفف التطور المالي من حدة عدم المساواة

يمكن أن يعالج التطور المالي فجوات الدخل والثروة الواضحة التي لوحظت في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (Blancher and others 2019). ويضطلع التطور المالي بدور بالغ الأهمية في تعزيز النمو من خلال تحسين توزيع الموارد، وزيادة الاستثمار، وتشجيع الابتكار (Sahay and others 2015). وبالإضافة إلى ذلك، يؤثر التطور المالي على عدم المساواة بطرق متعددة، وخاصة من خلال تحسين حصول شريحة أوسع من السكان على التمويل. فعلى سبيل المثال، قامت مؤسسات التمويل الأصغر في مصر وكازاخستان والمغرب بمساعدة الناس في المجتمعات التي لا تحصل على الخدمات الكافية على بدء مشروعاتهم، وبالتالي الحد من الفقر وعدم المساواة. وقد أدت الخدمات المالية الرقمية (بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الأجهزة المحمولة) في أذربيجان ومصر وجورجيا والأردن إلى توسيع فرص الحصول على التمويل، وخاصة في المناطق الريفية.

ويمكن لتأثير التطور المالي على عدم المساواة أن يعمل في اتجاهين. فمن ناحية، يمكن أن يحد من عدم المساواة من خلال منح المواطنين الأقل ثراء فرصاً أفضل للحصول على الخدمات المصرفية، والائتمان، وفرص الاستثمار، وتمكينهم من بدء مشروعاتهم، والاستثمار في التعليم، وتحسين دخولهم، وبالتالي تضيق فجوة الدخل (انخفاض في معامل جيني). ومن الناحية الأخرى، يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم المساواة إذا كان الأثرياء، الذين غالباً ما يتمتعون بفرص أفضل للحصول على هذه الخدمات المالية وفرص الاستثمار، يستفيدون بشكل أكبر، وبالتالي توسيع فجوة الدخل (زيادة في معامل جيني).

الشكل البياني ٣-١-١ في الإطار: عدم المساواة والتطور المالي



المصادر: صندوق النقد الدولي، مؤشر التطور المالي؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وقاعدة بيانات عدم المساواة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتشير النتائج التجريبية إلى أن تعزيز التطور المالي، وخاصة في المؤسسات المالية، يحد من عدم المساواة في الدخل في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، تشهد هذه البلدان انخفاضاً أسرع في عدم المساواة مع التقدم في التطور المالي مقارنة ببقية العالم (الشكل البياني ٣-١-١ في الإطار)، حيث يعمل القطاع المالي الأكثر تطوراً على تحسين القدرة على الإقراض، وزيادة دخل الفقراء أكثر من غيرهم ويحد من الفقر وعدم المساواة بفعالية أكبر، بما يتسق مع الأدبيات الاقتصادية الحالية التي توضح أن البلدان التي تتسم بدرجات أعلى من عدم المساواة تستفيد بدرجة أكبر من التطور المالي. وتؤكد هذه النتائج على أهمية تعزيز التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

إعداد أبوستولوس أبوستولو، وسيد وحيد حساني، وسالم نيتشي، وبلال تابتي.

المراجع

- Adams, Mark, Hanife Yesim Aydin, Hee Kyong Chon, Anastasiia Morozova, and Ebru Sonbul Iskender. 2022. "Regulating, Supervising, and Handling Distress in Public Banks." IMF Departmental Paper 22/010, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Beck, Thorsten, Asli Demirguc-Kunt, and Ross Levine. 2004. "Finance, Inequality, and Poverty: Cross-Country Evidence." Policy Research Working Paper 3338, World Bank, Washington, DC.
- Beck, Thorsten, and Steven Poelhekke. 2023. "Follow the Money: Does the Financial Sector Intermediate Natural Resource Windfalls?" *Journal of International Money and Finance* 130: 102769.
- Berger, Allen N., Iftekhar Hasan, and Mingming Zhou. 2009. "Bank Ownership and Efficiency in China: What Will Happen in the World's Largest Nation?" *Journal of Banking & Finance* 33 (1): 113-30.
- Blancher, Nicolas R., Maximiliano Appendino, Aidyn Bibolov, Armand Fouejieu, Jiawei Li, Anta Ndoye, Alexandra Panagiotakopoulou, Wei Shi, and Tetyana Sydorenko. 2019. "Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper 19/02, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bonaccorsi di Patti, Emilia, and Daniel C. Hardy. 2005. "Financial Sector Liberalization, Bank Privatization, and Efficiency: Evidence from Pakistan." *Journal of Banking and Finance* 29 (8-9): 2381-406.
- Catalan, Mario, Gregorio Impavido, and Alberto R. Musalem. 2000. "Contractual Savings or Stock Market Development: Which Leads?" *Journal of Contextual Economics-Schmollers Jahrbuch* 3: 445-87.
- Chakir, Selim, Maria Atamanchuk, Mazin Al Riyami, Nia Sharashidze, and Nathalie Reyes. 2022. "Reducing Dollarization in the Caucasus and Central Asia." IMF Working Paper 22/154, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Chami, Ralph, Connel Fullenkamp, and Sunil Sharma. 2010. "A Framework for Financial Market Development." *Journal of Economic Policy Reform* 13 (2): 107-35.
- Cornett, Marcia Millon, Lin Guo, Shahriar Khaksari, and Hassan Tehranian. 2010. "The Impact of State Ownership on Performance Differences in Privately-owned versus State-owned Banks: An International Comparison." *Journal of Financial Intermediation* 19 (1): 74-94.
- Farazi, Subika, Erik Feyen, and Roberto Rocha. 2013. "Bank Ownership and Performance in the Middle East and North Africa Region." *Review of Middle East Economics and Finance* 9 (2): 159-96.
- Garcia Pascual, Antonio, Ranjit Singh, and Jay Surti. 2021. "Investment Funds and Financial Stability: Policy Considerations." IMF Departmental Paper 2021/018, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gigineishvili, Nikoloz, Iulia Ruxandra Teodoru, Narek Karapetyan, Yulia Ustyugova, Jean van Houtte, Jiri Jonas, Wei Shi, and others. 2023. "Paving the Way to More Resilient, Inclusive, and Greener Economies in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 2023/004, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2023a. "Kazakhstan: 2023 Article IV Consultation—Press Release; and Staff Report." IMF Country Report 2024/046, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2023b. "Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 022." Monetary and Capital Markets Department, International Monetary Fund, Washington, DC.

- International Monetary Fund (IMF). 2024. "Saudi Arabia: 2024 Article IV Consultation—Press Release; and Staff Report." IMF Country Report 2024/280, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF) and World Bank. 2021. "Guidance Note for Developing Government Local Currency Bond Markets." Analytical Notes 2021/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161–82.
- Laeven, Luc, and Fabian Valencia. 2020. "Systemic Banking Crises Database II." *IMF Economic Review* 68: 307–61.
- Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2018. "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." *IMF Economic Review* 66: 189–222.
- Lukonga, Inutu. 2018. "Fintech, Inclusive Growth and Cyber Risks: Focus on the MENAP and CCA Regions." IMF Working Paper 2018/201, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Micco, Alejandro, Ugo Panizza, and Monica Yanez. 2007. "Bank Ownership and Performance. Does Politics Matter?" *Journal of Banking & Finance* 31 (1): 219–41.
- Omori, Sawa. 2022. "Introducing the Revised and Updated Financial Reform Database." *Journal of Financial Regulation* 8 (2): 230–40.
- Poghosyan, Tigran. 2022. "Financial Development and Growth in the Caucasus and Central Asia." IMF Working Paper 2022/134, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rajan, Raghuram G., and Luigi Zingales. 2001. "The Influence of the Financial Revolution on the Nature of Firms." *American Economic Review* 91 (2): 206–11.
- Sahay, Ratna, Martin Cihak, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Diana Ayala Pena, Ran Bi, Yuan Gao, and others. 2015. "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sahay, Ratna, Ulric Eriksson von Allmen, Amina Lahreche, Purva Khera, Sumiko Ogawa, Majid Bazarbash, and Kimberly Beaton. 2020. "The Promise of Fintech: Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era." IMF Departmental Paper 2020/009. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sinha, Anand. 2012. "Financial Sector Regulation and Implications for Growth." BIS Papers, No 62.
- Svirydzhenka, Katsiaryna. 2016. "Introducing a New Broad-Based Index of Financial Development." IMF Working Paper No. 2016/005, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Teodoru, Iulia Ruxandra, and Klakow Akepanidaworn. 2022. "Managing Financial Sector Risks from the COVID-19 Crisis in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 2022/005, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Vera-Martin, Mercedes, Dominique Fayad, Rayah Al-Farah, Sergejs Saksonovs, Wei Shi, and Fang Yang. 2019. "Promoting Inclusive Growth in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 2019/008. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Williams, Jonathan, and Nghia Nguyen. 2005. "Financial Liberalization, Crisis, and Restructuring: A Comparative Study of Bank Performance and Bank Governance in South East Asia." *Journal of Banking & Finance* 29 (8–9): 2119–54.
- Zhu, Chaowei, Fan Zhang, and Yuling Zhang. 2023. "Revisiting Financial Opening and Financial Development: A Regulation Heterogeneity Perspective." *Economic Analysis and Policy* 80: 181–97.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٥-٢٠٠٠
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		المتوسط				
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠-٢٠٠٠	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
٤,٠	٢,١	١,٩	٥,٥	٤,٢	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
١,٥	٢,٥	٥,١	١٠,١	٤,٢	٦,٢	رصيد الحساب الجاري
٢,٠-	١,٧-	٠,٢	٣,٥	١,٩-	١,٠	رصيد المالية العامة الكلي
١١,٦	١٤,٨	١٥,٠	١٣,٦	١٢,٩	٧,٣	التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
٤,٠	٢,٣	١,٧	٥,٨	٤,٤	٣,٩	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
٣,٨	٣,٨	٣,٧	٤,٦	٤,٦	٥,٠	منه: النمو غير الهيدروكربوني
٣,٢	٤,٧	٧,٢	١٤,٣	٧,٢	٨,٩	رصيد الحساب الجاري
٠,٩-	٠,٤-	١,٥	٥,٩	٠,٥-	٢,٧	رصيد المالية العامة الكلي
٨,٣	٨,٨	١١,٢	١٢,٦	١٠,٩	٦,٦	التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
مجلس التعاون الخليجي						
٤,٢	١,٨	٠,٤	٧,٢	٤,٢	٤,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
٤,٠	٣,٧	٣,٦	٥,٦	٥,٤	٥,٥	منه: النمو غير الهيدروكربوني
٤,٤	٦,١	٨,٦	١٦,٢	٨,٧	١٢,٤	رصيد الحساب الجاري
١,٤	١,٨	٣,٢	٧,٧	٠,٢	٥,٥	رصيد المالية العامة الكلي
١,٩	١,٨	٢,٢	٣,٣	٢,٢	٢,٢	التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من غير أعضاء مجلس التعاون الخليجي						
٣,٦	٣,٠	٣,٣	٤,٢	٤,٦	٣,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
٣,٥	٣,٨	٣,٨	٣,٣	٣,٧	٤,٣	منه: النمو غير الهيدروكربوني
٠,٨	١,٦	٣,٨	٩,٦	٣,٦	٣,٢	رصيد الحساب الجاري
٥,٩-	٥,٣-	٢,٤-	١,٧	٢,٣-	١,٦-	رصيد المالية العامة الكلي
١٦,٦	١٧,٦	٢٣,٠	٢٥,١	٢٢,٣	١١,٩	التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
البلدان المستوردة للنفط والغاز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
٣,٩	١,٥	٢,٢	٤,٨	٣,٧	٣,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
٦,٣-	٦,٦-	٣,١-	٥,٨-	٥,٣-	٣,٩-	رصيد الحساب الجاري
٦,٨-	٧,٣-	٥,٢-	٥,٤-	٦,٠-	٥,٧-	رصيد المالية العامة الكلي
١٩,٢	٢٩,٣	٢٣,٦	١٥,٩	١٧,٢	٨,٩	التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
٣,٨	٢,٤	٣,٢	٥,٤	٤,٠	٤,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن)
٥,٧-	٦,٤-	٢,٥-	٥,١-	٤,٨-	٣,٩-	رصيد الحساب الجاري
٧,٣-	٧,٨-	٥,٤-	٥,٨-	٦,٧-	٦,١-	رصيد المالية العامة الكلي
١٦,٥	٢٦,٠	٢٢,٤	١٠,٤	٦,٣	٧,٢	التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)

توقعات	المتوسط					
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠-٢٠١٠
البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٥,٥	٨,٣-	٨,٦-	٠,١-	٠,٥	٢,٢
رصيد الحساب الجاري	١١,٥-	٩,٢-	٧,٨-	١١,٩-	٩,٢-	٤,١-
رصيد المالية العامة الكلي	٢,٩-	٢,٤-	٣,٥-	٢,١-	٠,٣-	٣,٨-
التضخم (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٥٣,١	٧٣,٦	٣٦,٥	٧٧,٠	١٦١,٢	١٩,٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٣,٩	٢,١	١,٦	٥,٥	٤,٢	٤,٠
رصيد الحساب الجاري	١,٣	٢,٢	٤,٦	٨,٨	٣,٧	٥,٦
رصيد المالية العامة الكلي	٢,٤-	٢,٢-	٠,٥-	٢,٥	٢,٣-	٠,٦
التضخم (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	١١,٤	١٥,٩	١٦,٥	١٣,٤	١٢,٣	٧,٣
القوقاز وآسيا الوسطى						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٤,٥	٤,٣	٤,٩	٥,٢	٥,٢	٦,١
رصيد الحساب الجاري	٢,٠-	١,٥-	٢,١-	٥,٣	٠,٥	٠,٤-
رصيد المالية العامة الكلي	١,٨-	١,٩-	٠,٦-	٠,٤	٣,١-	١,٤
التضخم (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٦,٩	٦,٩	٩,٨	١٣,١	٩,٦	٨,٤
البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٣,٩	٣,٣	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٦,٢
منه: النمو غير الهيدروكربوني	٣,٤	٤,٢	٤,١	٦,٠	٤,٨	٥,٩
رصيد الحساب الجاري	٠,٣-	٠,٨	٠,٨	٩,٤	٣,١	٠,١-
رصيد المالية العامة الكلي	١,٢-	١,٢-	٠,٦	١,٨	٢,٣-	٢,٠
التضخم (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٦,٨	٧,٠	١١,٠	١٤,٢	٩,٣	٧,٦
البلدان المستوردة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى						
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٥,٥	٦,١	٦,٨	٧,٧	٨,١	٦,١
رصيد الحساب الجاري	٥,٧-	٦,٧-	٨,٧-	٤,٧-	٥,٧-	١,٨-
رصيد المالية العامة الكلي	٣,٠-	٣,٤-	٣,٥-	٣,١-	٥,٠-	١,٢-
التضخم (التغير٪، على أساس سنوي مقارن)	٧,١	٦,٩	٧,٦	١١,٠	١٠,٣	٩,٩

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠٢٥ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية. وتُستبعد أفغانستان من بيانات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ورصيد المالية العامة الكلي والتضخم للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ومن بيانات رصيد الحساب الجاري للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس حتى سنة ٢٠١١، و٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر فيما بعد)، وجمهورية إيران الإسلامية (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

This page intentionally left blank

في هذا العدد:

الفصل ١

التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: خوض غمار المشهد الجغرافي-الاقتصادي المتغير

الفصل ٢

تحويل الاتجاه العام: تعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط

الفصل ٣

تقوية النمو من خلال التطور المالي

مطبوعات الصندوق

